الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان –

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج

مقدمة للحصول على شهادة ماستر

في شعبة: علوم التسيير

تخصص : تسيير عمومي

طرف : بن قلفاط ياسمين

بعنوان:

حتمية اصلاح المنظومة الجبائية للجماعات المحلية

نوقشت بتاريخ 2025/06/24 أمام لجنة المناقشة المكونة من :

بومدين محمد	**استاذ التعليم العالي**	**جامعة تلمسان**	**رئيسا**
بن شعيب نصر الدين	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة تلمسان**	**مشرفا**
ناوي إكرام	**دكتورة**	**جامعة تلمسان**	**ممتحنا**

السنة الجامعية

2025 - 2024

الشكر والتقدير

الحمد لله أولاً وآخراً، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، الذي وفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل العلمي المتواضع.

وها نحن نخطّ هذه السطور في ختام هذه المذكرة، ونحن نحمل في قلوبنا مشاعر الامتنان والتقدير لكل من كان له أثر في مسيرتنا العلمية.

وبهذه المناسبة، أتقدّم بخالص عبارات الشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف **البروفيسور بن شعيب نصر الدين،** الذي كان لي خير سند وموجّه، فبعلمه وخبرته وإرشاداته القيّمة، سهّل علي سبل البحث، فله مني كل التقدير والامتنان.

وفي هذا المقام، أتقدّم بشكر خاص وعميق إلى صديقتي العزيزة **سارة عبد للاوي،** على مساعدتها القيمة، ودعمها المتواصل، وتشجيعها الصادق الذي كان له بالغ الأثر في إتمام هذا العمل، فجزاها الله كل خير.

ولا يفوتنا أن نتقدّم بجزيل الشكر والعرفان إلى جميع أساتذتنا الأجلاء في **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،** على ما بذلوه من جهد في تعليمنا وتكويننا طيلة سنوات الدراسة.

كما أرفع أسمى عبارات الشكر والود إلى زملائي الأعزاء من تخصص **تسيير عمومي،** الذين تقاسمت معهم سنوات من الجد والاجتهاد والتحديات، وكانت روح التعاون والأخوة عنواناً لمسيرتي الجامعية.

وفي الختام، نحمد الله على اتمامنا لهذا العمل، وأدعو الله أن يجعل النجاح والتوفيق حليف الجميع في الدارين.

الملخص:

تهدف هذه المذكرة إلى دراسة واقع المنظومة الجبائية المحلية في الجزائر، من خلال تحليل الإطار النظري والتطبيقي للنظام الجبائي الموجه للجماعات المحلية، ومدى فعاليته في تحقيق التمويل الذاتي والتنمية المحلية المستدامة، مع التركيز على مدى الحاجة إلى إصلاح هذه المنظومة في ظل التحديات الاقتصادية والمالية الراهنة، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مستندة الى بيانات ميدانية جمعت من بلدية تلمسان، مع تقدين بينات احصائية لإيرادات الجماعات المحلية (بلدية تلمسان)، وقد كشفت النتائج إلى أن المنظومة الجبائية المحلية في الجزائر، ورغم تعدد مصادرها القانونية وتنوع أدواتها، لا تزال بحاجة ملحّة إلى إصلاح شامل، يرتكز على تبسيط التشريعات، تحسين الحوكمة الجبائية، رقمنة الإدارة، وتكريس مبدأ اللامركزية المالية، بما يضمن استدامة الموارد وفعالية الأداء المحلي.

الكلمات المفتاحية: المنظومة الجبائية المحلية، الإصلاح الجبائي، الجماعات المحلية، التحصيل، اللامركزية، الجزائر.

Abstract :

This memorandum aims to study the reality of the local tax system in Algeria, by analyzing the theoretical and applied framework of the tax system directed at local communities, and its effectiveness in achieving self-financing and sustainable local development, with a focus on the need to reform this system in light of the current economic and financial challenges. The study adopted a descriptive analytical approach, based on field data collected from the municipality of Tlemcen, with the presentation of statistical data on the revenues of local communities (Tlemcen municipality). The results revealed that the local tax system in Algeria, despite its multiple legal sources and diverse tools, is still in urgent need of comprehensive reform, based on simplifying legislation, improving tax governance, digitizing administration, and enshrining the principle of financial decentralization, to ensure the sustainability of resources and the effectiveness of local performance.

Keywords : Local tax system, tax reform, local authorities, collection, decentralization, Algeria

قائمة المحتويات	الصفحة
الشكر	ب
ملخص الدراسة	ج
قائمة المحتويات	د
قائمة الجداول	و
قائمة الأشكال	ز
قائمة الملاحق	ح
المقدمة	1
الفصل الأول: مقاربة نظرية حول النظام الجبائي المحلي في الجزائر	5
مقدمة الفصل	5
المبحث الاول: طبيعة النظام الجبائي للجماعات المحلية	6
المطلب الأول: تعريف أهمية النظام المالي المحلي في الجزائر	6
الفرع الأول: مفهوم الجباية	6
الفرع الثاني: أهمية الجباية المحلية في تمويل الجماعات المحلية	6
المطلب الثاني: مبادئ النظام المالي المحلي وموارده	7
الفرع الأول: مبادئ النظام المالي المحلي	7
الفرع الثاني: موارد النظام المالي والمحلي في الجزائر	25-9
المطلب الثالث : الاطار القانوني والمؤسساتي للجباية المحلية	26
الفرع الاول : القوانين المنظمة للجباية المحلية في الجزائر	26
الفرع الثاني : الهيئات المسؤولة عن التسيير والتحصيل	34
الفرع الثالث :إجراءات تحصيل الجباية المحلية	36
المبحث الثاني: مبررات الإصلاح الجبائي المحلي في الجزائر	37
المطلب الأول: الوضع الجبائي في الجزائر	37
الفرع الأول: عيوب (مشاكل) النظام الجبائي المحلي	37
الفرع الثاني :مظاهر اختلال التوازن في توزيع الإيرادات	39
المطلب الثاني: عوائق نجاعة النظام الجبائي المحلي	41
المطلب الثالث: اصلاحات النظام الجبائي المحلي	45

الفرع الأول: أهداف برامج اصلاحات النظام الجبائي المحلي	45
الفرع الثاني: تجارب الدول في اصلاح المنظومة الجبائية	47
خلاصة الفصل	51
الفصل الثاني: الدراسات السابقة	54
مقدمة الفصل	54
المبحث الاول: دراسات محلية	55
المطلب الأول: الدراسات المحلية باللغة العربية	70-55
المبحث الثاني: دراسات أجنبية	70
الطلب الاول: دراسات أجنبية باللغة الفرنسية	71-70
خلاصة الفصل	72
الفصل الثالث: دراسة الحالة	74
مقدمة الفصل	74
المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة	75
المطلب الأول: تعريف بلدية تلمسان	75
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية تلمسان	75
المبحث الثاني: ايرادات بلدية تلمسان	81
المبحث الثالث: اسهامات الرقمنة في التحصيل الضريبي والتنمية المحلية	85
المطلب الأول: عوائق التحصيل	85
المطلب الثاني: دور الرقمنة في تحسين التحصيل الضريبي.	85
خلاصة الفصل	90
الخاتمة	92
قائمة المصادر و المراجع	96

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	نسبة ايرادات الدولة والجماعات المحلية لسنة 2025	9
2	ايرادات الدولة والجماعات المحلية لسنة 2023	11
3	مجموع الإيرادات الوطنية وايرادات الجماعات المحلية لسنة 2023	14
4	ايرادات الدولة والجماعات المحلية لسنة 2024	15
5	مجموع الإيرادات الوطنية وايرادات الجماعات المحلية لسنة 2024	17
6	ايرادات الدولة والجماعات المحلية لسنة 2025	18
7	مجموع الإيرادات الوطنية وايرادات الجماعات المحلية لسنة 2025	20
8	حوصلة ايرادات السنوات 2025،2024،2023	21
9	تطور توزيع الجباية بين الدولة والجماعات المحلية (2023–2025) مع وبدون الجباية البترولية	23
10	ايرادات بلدية تلمسان خلال السنوات 2023، 2024، 2025	81
11	مقارنة ايرادات بلدية تلمسان خلال السنوات 2023-2025	83
12	توقعات ايرادات بلدية تلمسان لسنة 2025	84

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	نسبة ايرادات الجماعات المحلية بالنسبة للدولة لسنة 2023	14
2	نسبة ايرادات الجماعات المحلية بالنسبة للدولة لسنة 2024	17
3	نسبة ايرادات الجماعات المحلية بالنسبة للدولة لسنة 2025	21
4	حوصلة ايرادات السنوات 2023، 2024، 2025	22
5	هيكل الجباية المحلية حسب قانون المالية 2025	25
6	الهيكل التنظيمي لبلدية تلمسان	79–75
7	تطور ايرادات بلدية تلمسان خلال السنوات 2023، 2024 و 2025	83

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	تحصيلات الموارد الجبائية لسنة 2023 لبلدية تلمسان	102
02	تحصيلات الموارد الجبائية لسنة 2024 لبلدية تلمسان	103
03	تحصيلات الموارد الجبائية لسنة 2025 لبلدية تلمسان	104
04	توقعات الإيرادات الجبائية لبلدية تلمسان لسنة 2025	105

المقدمة العامة

مقدمة

تمثل الجباية المحلية الأداة الرئيسة التي تعتمد عليها السلطات المحلية حيث تعد من الركائز الأساسية في تمويل الجماعات الإقليمية، ومع تعاظم دور الجماعات المحلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بات من الضروري إعادة النظر في النظام الجبائي المحلي، خاصة في ظل التحديات المتزايدة التي تواجهها الجزائر على المستويين المالي والإداري، فالمنظومة الجبائية المحلية الحالية، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لإصلاحها جزئيًا، لا تزال تعاني من العديد من النقائص الهيكلية والتنظيمية التي تعيق نجاعتها وفعاليتها.

إن ضعف التحصيل الجبائي، وتداخل الصلاحيات بين السلطات المركزية والمحلية، وتوزيع غير عادل للعائدات، كلها عوامل أفضت إلى خلل واضح في تمويل الجماعات المحلية، مما انعكس سلبًا على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وعلى قدرة البلديات والولايات على تنفيذ برامجها التنموية .كما أن البنية القانونية والتنظيمية للجباية المحلية لا تزال تفتقر إلى الشفافية والمرونة، مما يُصعّب من عملية تحديثها لتواكب متطلبات الحوكمة المحلية الرشيدة.

في هذا السياق، تبرز إشكالية جوهرية تتطلب الدراسة والتحليل :**هل من الضروري إصلاح المنظومة الجبائية المحلية في الجزائر؟**

الأسئلة الفرعية:

1. ما هي مكونات النظام الجبائي في الجزائر؟
2. ماهي المشاكل التي يعاني بها النظام الجبائي المحلي؟
3. ما هي الأهداف التي يصبو لها اصلاح النظام الجبائي المحلي؟

الفرضيات:

1. إصلاح المنظومة الجبائية المحلية ضروري لتعزيز الاستقلالية المالية للجماعات المحلية.

2. تخفيف العبئ الضريبي ضرورة لفعالية النظام الضريبي المحلي لتحقيق التنمية المحلية.

أهمية الموضوع:

- **الأهمية العلمية:** ابراز أهمية تمويل الجماعات المحلية من خلال توفير نظام جبائي مستقل.
- **الأهمية العملية:** يوفر توصيات عملية للمساهمة في تطوير سياسات جبائية أكثر كفاءة وفعالية.

أهداف البحث:

- ✓ تحليل واقع المنظومة الجبائية المحلية في الجزائر.
- ✓ إبراز تأثير ضعف التحصيل الجبائي على التنمية المحلية.
- ✓ اقتراح حلول وإصلاحات لتحسين أداء الجباية المحلية.
- ✓ دراسة دور التكنولوجيا في تحسين التحصيل الضريبي.

أسباب اختيار الموضوع:

- ✓ الحاجة الملحة لإصلاح النظام الجبائي لتحقيق الاستدامة المالية.
- ✓ ارتباط الموضوع بالسياسات العامة والإصلاحات الاقتصادية الجارية في الجزائر.
- ✓ الاهتمام بالمالية العامة والإدارة المحلية.
- ✓ الرغبة في المساهمة في تطوير حلول لتحسين الأداء الجبائي المحلي.
- ✓ ارتباط الموضوع بالدراسات الأكاديمية والتوجه المهني المستقبلي.

- **المنهج المتبع في الدراسة :**

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم من خلاله توصيف واقع النظام المالي المحلي وتحليل مكوناته ومصادر تمويله، مع التركيز على تحليل البيانات المالية ذات الصلة، كما تم استخدام دراسة الحالة لتقييم واقع المالية المحلية على مستوى بلدية تلمسان.

الخطة:

في دراسة الموضوع اعتمدنا على خطة متكونة من ثلاث فصول:

- ✓ فصل نظري حول النظام الجبائي المحلي في الجزائر، يتكون من مبحثين.
- ✓ فصل الدراسات السابقة، مقسما إلى دراسات محلية وأخرى أجنبية.
- ✓ أما الفصل الأخير خصصناه لدراسة حالة بلدية تلمسان، ويتكون من:
  - ➢ مبحث حول تعريف بلدية تلمسان.
  - ➢ الهيكل التنظيمي للبلدية .
  - ➢ مختلف الضرائب والرسوم لبلدية تلمسان.

الفصل الأول:

الجانب النظري

مقدمة الفصل:

يُعتبر التمويل حجر الزاوية في أي سياسة تنموية على المستوى المحلي، حيث تُعد القدرة المالية للجماعات المحلية عاملًا حاسمًا في تنفيذ مشاريع التنمية وتقديم الخدمات العمومية بكفاءة وجودة .وفي السياق الجزائري، تعاني الجماعات المحلية من جملة من العراقيل المالية التي تؤثر سلبًا على أدائها، وتطرح بإلحاح مسألة كفاية واستقلالية مصادر التمويل المتاحة لها.

يأتي هذا الفصل ليسلط الضوء على مسألة تمويل ميزانية الجماعات المحلية باعتبارها الأداة الأساسية التي تعتمد عليها البلديات والولايات في تسيير شؤونها اليومية، والاستجابة لحاجيات المواطنين المتزايد .سيتم من خلاله التطرق إلى البنية القانونية والتنظيمية التي تحكم الجماعات المحلية، ثم التعريف بمكونات هذه الجماعات في الجزائر، من ولاية وبلدية، قبل الانتقال إلى ميزانياتها، أنواعها، ومصادر تمويلها، سواء الجبائية أو غير الجبائية.

ويُعنى هذا الفصل أيضًا بتحليل الإيرادات والنفقات المحلية، مع التركيز على الجباية المحلية كمصدر رئيسي للتمويل، وما يطرأ عليها من تغيّرات وتشوهات تُؤثر على فعاليتها، مما يفتح الباب أمام التساؤل عن مدى الحاجة لإصلاح المنظومة الجبائية المحلية لتعزيز استقلالية الجماعات وتفعيل دورها في التنمية المحلية.

المبحث الاول: طبيعة النظام الجبائي للجماعات المحلية

تُعد المالية المحلية عنصرًا مهما في هيكلة النظام الإداري لأي دولة تسعى إلى ترسيخ مبادئ اللامركزية والتنمية المحلية، ويندرج النظام المالي المحلي ضمن مجموعة من السياسات التي تهدف إلى تزويد الجماعات المحلية بالموارد المالية اللازمة لأداء مهامها.

المطلب الأول: تعريف أهمية النظام المالي المحلي في الجزائر

الفرع الأول: مفهوم الجباية

النظام المالي المحلي في الجزائر هو الإطار الذي ينظم الموارد المالية التي تعتمد عليها الجماعات المحلية (البلديات والولايات) لتمويل نشاطاتها وتغطية نفقاتها ويتكون هذا النظام من مداخل داخلية وخارجية.

- ويهدف هذا النظام إلى تحقيق الاستقلال المالي للجماعات المحلية مما يتيح لها تسيير شؤونها بشكل أكثر كفاءة وتحقيق التنمية المحلية والتخلص من التبعية المركزية.

تعد الجباية المحلية من أبرز الموارد المالية التي تعتمد عليها الجماعات المحلية لتمويل نشاطاتها وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين. تكمن أهمية الجباية المحلية في عدة جوانب، سواء من الناحية الاقتصادية أو الإدارية، حيث تساهم بشكل رئيسي في تعزيز استقلالية الجماعات المحلية وتحقيق التنمية المحلية.

الفرع الثاني: أهمية الجباية المحلية في تمويل الجماعات المحلية:[1]

1. تأمين الاستقلال المالي للجماعات المحلية:

[1] د. بن ميرة عبد القادر، "دور الجباية المحلية في تمويل الجماعات المحلية وتطوير البنية التحتية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 23، 2021، ص17

الجباية المحلية تُساهم في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، مما يمنحها القدرة على تمويل المشاريع المحلية من دون الاعتماد الكلي على الميزانية الوطنية. هذا يسمح للجماعات بتطوير برامج تنموية تلبي احتياجات المجتمع المحلي.

2. تحسين مستوى الخدمات المحلية:

من خلال تحصيل الإيرادات المحلية، تتمكن الجماعات المحلية من تمويل الخدمات الأساسية مثل التعليم، الصحة، النظافة، والصيانة العامة، وهو ما يساهم في تحسين جودة الحياة للمواطنين.

3. تشجيع التنمية الاقتصادية المحلية:

الجباية المحلية تساهم في تحفيز الاستثمار المحلي عن طريق تخصيص موارد لتمويل المشاريع التنموية، مما يُعزز من القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي ويخلق فرص عمل جديدة.

4. المرونة في التخطيط والتنفيذ:

مع توافر الموارد الجبائية المحلية، يمكن للجماعات المحلية أن تكون أكثر مرونة في اتخاذ القرارات وتوجيه الاستثمارات نحو المجالات التي تحتاج إلى تطوير أو تحسين، مثل البنية التحتية أو تطوير المناطق الحضرية.

5. العدالة الجبائية المحلية:

الجباية المحلية تُمكّن من توزيع الأعباء المالية بشكل أكثر عدلاً بين المواطنين على مستوى المنطقة المحلية، مما يساهم في تقليل الفوارق بين المناطق المختلفة.

المطلب الثاني: مبادئ النظام المالي المحلي وموارده

الفرع الأول: مبادئ النظام المالي المحلي

يتكون النظام المحلي من أربعة مبادئ هي:[1]

- **مبدأ السنوية**

ينص هذا المبدأ على أن الميزانية تعد وتنفذ خلال سنة مالية واحدة تبدأ من 1 جانفي وتنتهي في 31 ديسمبر. رغم ذلك تسمح القوانين الجزائرية بتمديد هذه الفترة بما يعرف ب"الفترة التكميلية" والتي تمتد إلى غاية 15 مارس للسنة الموالية لتصفية النفقات حسب ما تنص عليه المادة 187 من قانون البلدية والمادة 149 من قانون الولاية.

- **مبدأ الوحدة**

يقضي هذا المبدأ بجمع كل الإرادات والنفاقات في وثيقة مالية واحدة لضمان رؤية شاملة للوضع المالي للجماعة المحلية إلا أن النوع في وظائف الجماعات المحلية أدى إلى إنشاء مصالح عمومية ذات ميزانيات ملحقة تتمتع بالاستقلال المالي رغم عدم نصفها بالشخصية المعنوية.

- **مبدأ الشمولية**

يعني هذا المبدأ إدراج جميع الإيرادات والنفاقات في الميزانية بشكل كامل دون إجراء مقامة بينهما يقوم على قاعدتين أساسيتين:

- قاعدة الناتج الخام: تسجل الارادات والنفقات بمبالغها الكاملة دون فهم أو مقامة.
- قاعدة عدم التخصيص: لا تخصص إرادات معينة لتمويل نفقات محددة بل تستعمل كل الإرادات لتغطية مجموع النفقات.

- **مبدأ القبلية**

[1] نعيجة فهيم، الصادق الاسود، النظام الميزانياتي الجماعات المحلية في الجزائر، مجلة ابحاث اقتصادية، المجلد 14, العدد02 ,الجزائر، 2020/06/06, ص209,208

يفرض هذا المبدأ أن يتم التموين على الميزانية والمصادقة عليها قبل بداية السنة المالية أي قبل 1 جانفي، وتعتبر الميزانية وثيقة تقديرية تعد مسبقاً مما يستوجب تحديد عناصرها قبل السنة التي يتم تنفيذها فيها.

الفرع الثاني: موارد النظام المالي والمحلي في الجزائر

1-نسب توزيع مختلف الإيرادات الجبائية لسنة 2025

جدول رقم (1): نسبة ايرادات الدولة والجماعات المحلية لسنة 2025

السنة	2025				
حصص المستفيدين	الدولة والصندوق	البلدية	الولاية	ص ت ض ج م	ملاحضات
الرسم على القيمة المضافة (في الداخل) باستثناء مديرية كبريات المؤسسات	%75	%10	–	%15	جزئيا
الرسم على القيمة المضافة (في الداخل) مديرية كبريات المؤسسات	%75	–	–	%25	جزئيا
الرسم على القيمة المضافة الجمركية باستثناء المراكز الحدودية البرية	%85	–	–	%15	جزئيا
الرسم على القيمة المضافة المراكز الجمركية للمراكز الحدودية البرية	%85	%15	–	–	جزئيا
الضريبة الجزافية الوحيدة	%49.75	%40.25	%5	%5	جزئيا
الضريبة على الدخل الإجمالي إيجار الأملاك	%50	%50	–	–	جزئيا
الرسم الصحي على اللحوم(في الداخل)	–	–	–	–	
الرسم الصحي على اللحوم المستوردة	–	–	–	%100	**جزئيا**
ضريبة الثروة	%70	%30	–	–	جزئيا
قسيمة السيارات	%50	%50	–	–	جزئيا
الرسم الخاص بحرق الغاز	%50	%50	–	–	جزئيا
الرسم على المنتوجات البترولية	/	%66	%29	%5	كليا
الرسم المحلي للتضامن (أنشطة نقل المحروقات)	/	%66	%29	%5	كليا
الرسم المحلي للتضامن (الأنشطة المنجمية)	/	%66	%29	%5	
الرسم العقاري على الملكيات المبنية وغير المبنية	/	%100	–	–	كليا
الرسم على رفع القمامات المنزلية	/	%100	–	–	كليا
الرسم على السكن	/	%50	%50	–	كليا
الرسم على الإقامة	/	%100	–	–	كليا

حق اعداد الوثيقة – رخص الولاية–	/	–	–	**%100**	كليا
الرسم المساحي السنوي–رخصة ولائية–	**%30**	–	–	**%70**	جزئيا
الرسم المساحي السنوي– الاستغلال المنجمي–	**%50**	–	–	**%50**	جزئيا
اتاوة استخراج المواد المنجمية	**%80**	–	–	**%20**	جزئيا
حقوق المزايدات المنجمية	**%60**	–	–	**%40**	جزئيا
الرسم على الزيوت والشحوم وتحضيرات الشحوم	**%66**	**34%**	–	–	جزئيا
رسم التشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية	**%84**	**%16**	–	–	جزئيا
رسم التشجيع على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج الطبي أو البيطري	**%80**	**%20**	–	–	جزئيا
الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي	**%83**	**%17**	–	–	جزئيا
الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي	**%50**	**%34**	–	–	جزئيا

يبيّن هذا الجدول نسب توزيع الضرائب والرسوم بين مختلف الأطراف المستفيدة (الدولة، الولاية، البلدية، الصناديق الخاصة، صندوق التضامن)، ويُظهر تصور السياسة المالية للدولة لسنة 2025.

أبرز الملاحظات:

- **تأكيد مركزية الدولة في التوزيع**، حيث تحتفظ الدولة بأغلب النسب في الضرائب ذات العائد الكبير مثل:

TVAداخل ومديريات كبريات المؤسسات: الدولة تحصل على 75% إلى 85% من العائدات.

TVAلجمركية 85% :للدولة مقابل 15% فقط للولاية.

هذا يبرز استمرار الطابع المركزي في توزيع الموارد الجبائية.

- **تمكين نسبي للبلديات في بعض الضرائب**، بعض الضرائب توجّه بنسبة **100%للبلديات** مثل:

الرسم العقاري، رسم الإقامة، رسم رفع القمامة، وهي ضرائب محلية بطبيعتها، ما يُظهر اتجاها لتعزيز موارد الجماعات المحلية، لكن حجمها المالي يبقى محدوداً غالباً.

- **التقسيم المتوازن لبعض الموارد،** في ضرائب مثل الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) نجد تقسيمًا بين الدولة (49.75%) والبلدية (40.25%) والولاية (5%) وصندوق التضامن (5%)، وهو نموذج لتوزيع متوازن نسبيًا.
- **تخصيص بيئي واضح لبعض الموارد،** الرسوم ذات الطابع البيئي مثل:

رسم التلوث الجوي، رسم المياه المستعملة الصناعية، تُوزع بنسب محددة، حيث تحصل الدولة غالبًا على 80–85%، والباقي يُمنح للبلديات أو الصناديق.

ضعف في نسبة الولاية، العديد من الرسوم لا تشمل أي مخصص مباشر للولاية، أو تمنح لها نسبًا رمزية، ما يجعل تمويلها يعتمد على تحويلات الدولة أو برامج مشتركة.

2–قائمة الضرائب والإخضاعات الأخرى وحواصلها المخصصة للدولة والجماعات المحلية في قانون المالية 2023:

الجدول رقم (2): ايرادات الدولة والجماعات المحلية لسنة 2023

السنة	2023					
حصص المستفيدين	الدولة والصندوق	البلدية	الولاية	ص ت ض ج م	المجموع	الملاحضات
الرسم على القيمة المضافة (في الداخل) باستثناء مديرية كبريات المؤسسات	110897215	14786295	–	22179647	147863157	جزئيا
الرسم على القيمة المضافة (في الداخل) مديرية كبريات المؤسسات	282422849	–	–	94140948	376563797	جزئيا
الرسم على القيمة المضافة الجمركية باستثناء المراكز الحدودية البرية	530586313	–	–	93632879	624219192	جزئيا
الرسم على القيمة المضافة المراكز الجمركية للمراكز الحدودية البرية	5221409	921425	–	–	6.142834	جزئيا
الضريبة الجزافية الوحيدة	14266136	11541426	1433718	1433718	28674998	جزئيا
الضريبة على الدخل الإجمالي إيجار الأملاك	5.284.104	5.284.104	–	–	10.568.208	جزئيا
الرسم الصحي على اللحوم(في الداخل)	–	–	–	–	–	جزئيا
الرسم الصحي على اللحوم المستوردة	–	–	–	–	–	جزئيا
ضريبة الثروة	7.463	–	–	3.198	10.661	جزئيا

قسيمة السيارات	9.467.842	–	–	4.057.647	13.525.489	جزئيا
رسم التعبئة الدفع المسبق م70 قم2018	16.405.869	–	–	165.716	16.571.585	جزئيا
الرسم على النشاط المهني خارج ولاية الجزائر	/	78.762.533	34.607.779	5.966.859	119.337.171	كليا
الرسم على النشاط المهني لولاية الجزائر	/	18.289.827	34.362.707	2.771.186	55.423.720	كليا
الرسم العقاري على الملكيات المبنية وغير المبنية	/	1.291.924	–	–	1.291.924	كليا
الرسم على رفع القمامات المنزلية	/	307.984	–	–	307.984	كليا
الرسم على السكن	/	8.093.811	–	–	8.093.811	كليا
الرسم على الإقامة	/	319.466	–	–	319.466	كليا
الرسوم المنجمية	/	–	–	–	–	–
حق انشاء رخصة من الولاية	/	–	–	39.090	39.090	كليا
حق اعداد ناتج منجمي	81.025	–	–	–	81.025	جزئيا
الرسم المساحي السنوي-رخصة ولائية-	37.314	–	–	87.064	124.378	جزئيا
الرسم المساحي السنوي- ناتج المنجمي-	44.913	–	–	44.913	89.826	جزئيا
اتاوة الإستخراج	5.994.205	–	–	1.498.551	7.492.756	جزئيا
حقوق المزاد العلني	1.033.198	–	–	688.799	1.721.977	جزئيا
الرسم على الزيوت والشحوم وتحضيرات الشحوم	2.176.012	1.120.976	–	–	3.296.988	جزئيا
رسم التشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية	800.725	152.519	–	–	953.244	جزئيا
رسم التشجيع على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج الطبي أو البيطري	10.992	2.748	–	–	13.740	جزئيا
الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي	47.483	32.288	–	–	79711	جزئيا
الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي	15.488	10.506	–	–	25944	جزئيا
المجموع	**984800515**	**140921010**	**70404204**	**226707017**	**1422852884**	

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معطيات قانون المالية لسنة 2023.

يمثل هذا الجدول مختلف أنواع الضرائب والرسوم التي تحصلها الدولة خلال سنة 2023، موزعة حسب الجهات المستفيدة :**الدولة، البلدية، الولاية، الصناديق الخاصة، وصندوق التضامن بين الجماعات المحلية.**

أهم الملاحظات:

هيمنة الضرائب غير المباشرة:(TVA) ، حيث تعدّ **الرسوم على القيمة المضافة** المصدر الأهم لإيرادات الدولة في سنة 2023، حيث بلغت حصيلة:

الرسم على القيمة المضافة في الداخل كبريات المؤسسات فقط 376مليون دج، أما الرسم الجمركي على القيمة المضافة 624 مليون دج، كما تشكل هذه الضرائب أكثر من نصف إجمالي الإيرادات، مما يعكس الطابع الاستهلاكي والجبائي غير المباشر للمنظومة الجبائية الجزائرية.

ضعف الجباية المباشرة:

الضرائب مثل ضريبة الدخل الإجمالي لإيجار الأملاك **أو** ضريبة الثروة تبقى بمبالغ زهيدة جدًا مقارنة ببقية الموارد، رغم إمكانية تطويرها، خصوصًا في سياق محاربة التهرب الضريبي، مثال: ضريبة الثروة سجلت فقط **10,661دج**، وهو رقم لا يتماشى مع حجم الثروات غير المصرّح بها.

مساهمة معتبرة للرسوم المحلية:

الرسم على النشاط المهني (TAP) بلغ إجمالاً أكثر من **174مليون دج** بين داخل وخارج ولاية الجزائر، وهو مورد هام للبلديات، أما الرسوم العقارية، رسوم القمامة، السكن، الإقامة... تُوجه بالكامل للبلديات، ما يعكس الطابع المحلي لهذه الضرائب.

رسوم بيئية ومنجمية مفعّلة جزئياً:

توجد رسوم مثل رسم التلوث، المياه المستعملة، النفايات الصناعية والطبية، وهي ذات طابع بيئي ومنجمي، لكنها لا تزال منخفضة المردودية (أقل من مليون دج غالبًا)، ما يدل على ضعف فعالية تحصيلها أو تطبيقها المحدود جغرافياً.

توزيع الإيرادات يُظهر مركزية كبيرة:

رغم وجود بعض الموارد المحلية، فإن الدولة تستأثر بالجزء الأكبر من المداخيل، تليها الصناديق الخاصة، في حين تحصل البلديات على نسب محدودة في أغلب الموارد.

جدول رقم(3): مجموع الايرادات الوطنية وايرادات الجماعات المحلية لسنة 2023

المستفيدين	المبالغ	النسبة
الدولة	984.800.515	69%
الجماعات المحلية	438.032.231	31%
المجموع	**1.422.832.746**	**100%**

الشكل رقم (1): نسبة ايرادات الجماعات المحلية بالنسبة للدولة لسنة 2023

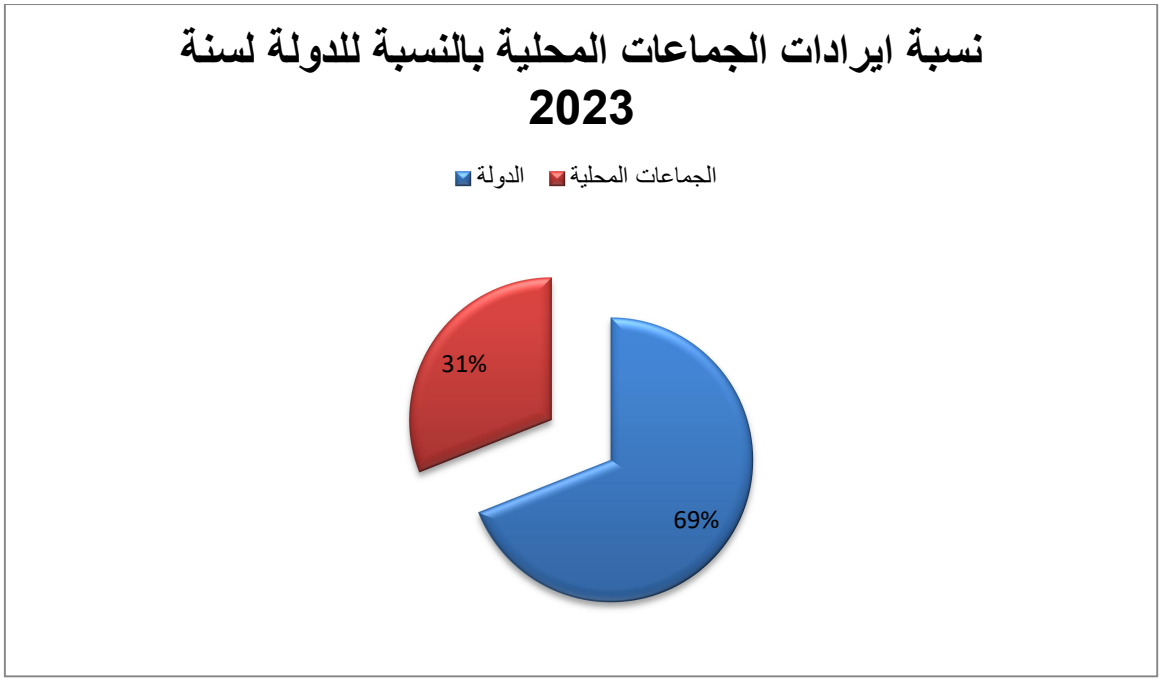

يوضح الجدول والشكل مقارنة بين إيرادات الدولة والجماعات المحلية لسنة 2023، حيث تشير القيم إلى:

إيرادات الدولة 984,800,515دج، بينما **إيرادات الجماعات المحلية** 438,032,231 دج

وقد قُدرت نسبة إيرادات الجماعات المحلية مقارنة بإيرادات الدولة بـ **69%** في حين تُشكّل إيرادات الدولة بالنسبة للجماعات المحلية نحو **31%**

ما يعكس على وجود فجوة واضحة في توزيع الموارد المالية بين الدولة والجماعات المحلية في الجزائر، حيث تستحوذ الدولة على الجزء الأكبر من الإيرادات، بنسبة تعادل أكثر من ضعفي ما تحصده الجماعات المحلية، ورغم أن نسبة 31% لصالح الجماعات المحلية تبدو رقمًا معقولًا نظريًا، إلا أنها تخفي وراءها اختلالًا في عدالة التوزيع، نظرًا لحجم المسؤوليات المتزايدة على عاتق الجماعات المحلية دون توفير موارد كافية.

وتشير هذه الأرقام إلى ضرورة إعادة النظر في سياسات التوزيع الجبائي من خلال تعزيز لا مركزية الموارد، وتفعيل الاستقلالية المالية للجماعات الإقليمية، وتقليص التبعية الشديدة للدولة المركزية، وتوسيع الوعاء الجبائي المحلي، وتفعيل الجباية النوعية (كالرسم العقاري، والرسوم البيئية)، بما يسمح بإرساء قواعد عدالة مالية أكثر توازناً بين الدولة والجماعات المحلية وتحقيق تنمية متوازنة وشاملة على المستوى الوطن.

3-قائمة الضرائب والإخضاعات الأخرى وحواصلها المخصصة للدولة والجماعات المحلية في قانون المالية 2024:

الجدول رقم (4): ايرادات الدولة والجماعات المحلية لسنة 2024

السنة	2024					
حصص المستفيدين	الدولة والصندوق	البلدية	الولاية	ص ت ض ج م	المجموع	الملاحضات
الرسم على القيمة المضافة (في الداخل) باستثناء مديرية كبريات المؤسسات	126.466.425.000	16.862.190.000	-	25.293.285.000	168.621.900.000	جزئيا
الرسم على القيمة المضافة (في الداخل) مديرية كبريات المؤسسات	325.781.079.000	-	-	108.593.693.000	434.374.772.000	جزئيا
الرسم على القيمة المضافة الجمركية باستثناء المراكز الحدودية البرية	56.503.901.950	-	-	96.441.865.050	642.945.767.000	جزئيا
الرسم على القيمة المضافة المراكز الجمركية للمراكز الحدودية البرية	5.747.270.750	1.014.224.250	-	-	6.761.495.000	جزئيا
الضريبة الجزافية الوحيدة	20.840.720.263	16.861.085.	2.094.544.7	2.094.544.750	41.890.895.00	جزئيا

		238	50		0	
الضريبة على الدخل الإجمالي للمداخيل العقارية	2.705.071.549	2.705.071.549	–	–	5.410.143.098	جزئيا
الرسم الصحي على اللحوم المستوردة	–	–	–	1.649.000	1.649.000	جزئيا
ضريبة الثروة	8.478.246	3.633.534	–	–	12.111.780	**جزئيا**
قسيمة السيارات	7.085.957.047	–	–	7.085.957.047	14.171.914.094	جزئيا
رسم التعبئة والدعم المسبق	9.332.243.901	–	–	9.332.243.901	18.664.487.802	جزئيا
الرسم الخاص بحرق الغاز	11.359.044.054	–	–	11.359.044.054	22.718.088.108	جزئيا
الرسم على المنتوجات البترولية	/	122.824.585.895	53.968.378.651	9.304.892.871	186.097.857.417	كليا
الرسم المحلي للتضامن (نقل المحروقات)	/	4.117.514.675	1.809.210.994	311.932.930	6.238.658.599	كليا
الرسم المحلي للتضامن (الأنشطة المنجمية)	/	346.500.000	152.250.000	26.250.000	325.000.000	كليا
الرسم العقاري على الملكيات المبنية وغير المبنية	/	6.841.380.00	–	–	6.841.380.00	كليا
الرسم على رفع القمامات المنزلية	/	1.207.047.00	–	–	1.207.047.00	كليا
الرسم على السكن	/	10.643.709.433	–	–	10.643.709.433	كليا
الرسم على الإقامة	/	1.062.797.340	–	–	1.062.797.340	كليا
حق اعداد الوثيقة –رخص الولاية–	–	–	–	94.509.131	94.509.131	كليا
حق اعداد الوثيقة –المنتجات المنجمية–	316.509.174	–	–	–	316.509.174	جزئيا
الرسم المساحي السنوي–رخص الولاية–	4.101.386	–	–	9.569.901	13.671.287	جزئيا
الرسم المساحي السنوي– المنتجات المنجمية–	55.923.314	–	–	55.923.314	111.846.628	جزئيا
اتاوة استخراج المواد المنجمية	6.454.098.914	–	–	1.613.524.728	8.067.623.642	جزئيا
حقوق المزايدات المنجمية	32.768.023	–	–	21.845.349	54.613.372	جزئيا
الرسم على الزيوت والشحوم وتحضيرات الشحوم	2.710.803.489	1.396.474.524	–	–	4.107.278.013	جزئيا
رسم التشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية	544.469.172	103.708.414	–	–	648.177.586	جزئيا
رسم التشجيع على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج الطبي أو البيطري	60.271.957	15.067.989	–	–	75.339.946	جزئيا
الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي	35.701.500	7.312.355	–	–	43.013.855	جزئيا
الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي	4.287.494	2.915.496	–	–	7202989	جزئيا
المجموع	**1066049126183**	**186015217692**	**5802438439 5**	**271640370026**	**2397119676**	

جدول رقم(5): مجموع الايرادات الوطنية وايرادات الجماعات المحلية لسنة 2024

المستفيدين	المبالغ	النسبة
الدولة	**1.066.049.126.183**	67%
الجماعات المحلية	515679972113	33%
المجموع	**1.581.729.098.296**	**100%**

الشكل رقم (2): نسبة ايرادات الجماعات المحلية بالنسبة للدولة لسنة 2024

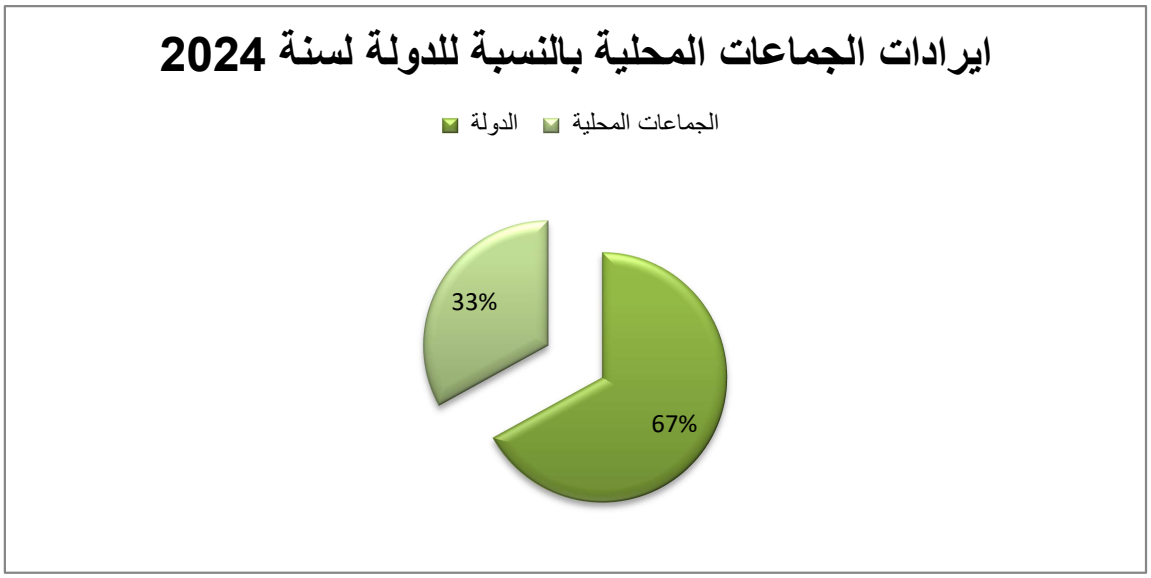

تشير بيانات الجباية المحلية لسنة **2024** إلى استمرار الاختلال الهيكلي في تمويل الجماعات المحلية، حيث يتجلى الاعتماد المفرط على الرسوم المحولة من الدولة، مقابل مساهمة محدودة جدًا للجباية الذاتية المحلية.

و تتمثل الرسوم المحولة في الرسوم المحولة IRG،TVA...، حيث لا زالت تمثل الحصة الأكبر من مجموع الإيرادات، وهو ما يُظهر استمرار تبعية الجماعات المحلية للدولة المركزية في تمويل نفقاتها، كما نجد ضعف أداء الرسوم المحلية، كرسم السكن، رسم النفايات المنزلية، الرسم على الإشهار، إذ تبقى إيرادات هذه الرسوم هامشية، رغم أنها تمثل موارد ذاتية كان يمكن تطويرها.

اضافة إلى وجود رسوم ذات طابع اقتصادي أو بيئي كالرسم على المياه المعدنية، الرسم على المنتجات الصناعية...، بقيت هي الأخرى دون طموحات التحصيل، مما يعكس خللًا في آليات التقييم والمتابعة والتحصيل.

فيمكن القول ان هناك تحسن طفيف في بعض الرسوم المحولة مقارنة بالسنوات السابقة، إلا أن ذلك لم يواكبه نمو في الإيرادات الذاتية، وأن الجباية البيئية والصحية والاقتصادية تبقى غير مفعلة بما يكفي، رغم الأهمية التي تكتسيها في تمويل النفقات المحلية النوعية (نظافة، صحة، بيئة..).

4-قائمة الضرائب والإخضاعات الأخرى وحواصلها المخصصة للدولة والجماعات المحلية في قانون المالية 2025

الجدول رقم (6): ايرادات الدولة والجماعات المحلية لسنة 2025

السنة	2025					
حصص المستفيدين	الدولة والصندوق	البلدية	الولاية	ص ت ض ج م	المجموع	الملاحضات
الرسم على القيمة المضافة (في الداخل) باستثناء مديرية كبريات المؤسسات	139.776.654.320	18.636.887.240	-	27.955.330.860	186.368.872.403	جزئيا
الرسم على القيمة المضافة (في الداخل) مديرية كبريات المؤسسات	348.124.854.459	-	-	116.041618.153	464.166.474.612	جزئيا
الرسم على القيمة المضافة المحصل عند الاستيراد باستثناء المراكز الجمركية الحدودية البرية	602.458.548.386	-	-	106.316.214.420	708.774.762.806	جزئيا
الرسم على القيمة المضافة عند الاستيراد باستثناء المراكز الجمركية الحدودية البرية	7.314.420.933	1.290.780.165	-	-	8.605.201.098	جزئيا
الضريبة الجزافية الوحيدة	24.291.892.380	19.954.054.455	2.478.764.529	2.478.764.529	49.575.290.571	جزئيا
الضريبة على الدخل الإجمالي للمداخيل العقارية	6.090.821.313	6.090.821.313	-	-	12.181.642.626	جزئيا
الرسم الصحي على اللحوم المستوردة	-	-	-	576.600.000	576.600.000	جزئيا
ضريبة الثروة	4.099.463	1.756.913	-	-	5.856.376	جزئيا
قسيمة السيارات	7.131.021.911	-	-	7.131.021.911	14.262.043.822	جزئيا
رسم التعبئة والدعم المسبق	10.475.868.827	-	-	10.475.868.827	20.951.737.654	جزئيا
الرسم الخاص بحرق الغاز	8.600.403.289	-	-	8.600.403.289	17.200.806.578	جزئيا

الرسم على المنتوجات البترولية	/	128.852.877.110	56.617.173.276	9.761.581.599	195.231.631.985	كليا
الرسم المحلي للتضامن (نقل المحروقات)	/	327.420.917	143.866.767	24.804.615	496.092.298	كليا
الرسم المحلي للتضامن (الأنشطة المنجمية)	/	341.765.788	150.169.816	25.891.348	517.826.952	كليا
الرسم العقاري على الملكيات المبنية وغير المبنية	/	2.542.106.500	–	–	2.542.106.500	كليا
الرسم على رفع القمامات المنزلية	/	598.036.458	–	–	598.036.458	كليا
الرسم على السكن	/	5.273.338.660	5.273.338.660	–	10.546.677.320	كليا
الرسم على الإقامة	/	1.457.653.544	–	–	1.457.653.544	كليا
حق اعداد الوثيقة –رخص الولاية–	–	–	–	54.485.495	54.485.495	كليا
الرسم المساحي السنوي–رخص الولاية–	1.579.841	–	–	3.686.296	5.266.137	جزئيا
الرسم المساحي السنوي– الاستغلال المنجمي–	32.167.948	–	–	32.167.948	64.335.897	جزئيا
اتاوة استخراج المواد المنجمية	6.630.369.749	–	–	6.630.369.749	8.287.962.186	جزئيا
حقوق المزايدات المنجمية	599.880.353	–	–	399.920.235	999.800.589	جزئيا
الرسم على الزيوت والشحوم وتحضيرات الشحوم	3.618.023.933	1.863.830.511	–	–	5.481.854.455	جزئيا
رسم التشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية	655.269.307	124.813.201	–	–	780.082.509	جزئيا
رسم التشجيع على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج الطبي أو البيطري	6.264.692	1.566.173	–	–	7.830.865	جزئيا
الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي	16.005.366	3.278.207	–	–	19.283.574	جزئيا
الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي	12.609.951	9.354.291	–	–	21964241	جزئيا
المجموع	16.621.2571.084	187.370.341.447	64.663.313.047	291.535.951.963	1.709.782.177	

تعكس بيانات الجباية المحلية لسنة **2025** استمرار نفس الإشكالات البنيوية التي ميزت السنوات السابقة، إلا أن هناك **تحولات طفيفة** في بعض المؤشرات تستحق التوقف عندها من منظور جبائي ومالي، كالرسوم المحولة من الدولة لا تزال تشكل العمود الفقري للموارد الجبائية للجماعات المحلية، خصوصًا: الضريبة على الدخل الإجماليIRG ، الضريبة على القيمة المضافةTVA ، ما يكرّس الطابع المركزي للجباية رغم الطابع اللامركزي لنفقات الجماعات.

ضعف تحصيل الرسوم المحلية الذاتية، إذ تسجل أغلب الرسوم أرقامًا ضئيلة مقارنة بحجم النفقات، مثل:الرسم على السكن، الرسم على النظافة، الرسوم البيئية (كالرسم على تعبئة المياه، النفايات الصناعية...)، بعض الرسوم التقنية

مثل رسم الإشهار والرسم على الذبح الصحي، رغم قابليتها للتحصيل المرتفع، إلا أنها بقيت شبه مجمدة من حيث الإيرادات، ما يدل على غياب فعالية أجهزة التقدير والتحصيل المحلية.

لا يزال هناك خلل في عدالة التوزيع بين الجماعات، حيث تستفيد بلديات أو ولايات معينة أكثر من غيرها بفعل موقعها الجغرافي أو النشاط الاقتصادي المحلي (الصناعة، التجارة، السياحة....)

بعض الرسوم ذات البعد المحلي والمجتمعي (مثل النظافة أو السكن) تعاني من ضعف في التحصيل بسبب غياب الرقابة أو ضعف التعاون مع المواطنين.

كشفت المعطيات الجبائية لسنة 2025 عن استمرار الاعتماد على المركز المالي الدولة لتمويل الجماعات المحلية، مع غياب ديناميكية ذاتية على مستوى البلديات لتحصيل الجباية، مما يضعف استقلاليتها المالية ويحد من دورها التنموي، إنّ إصلاح المنظومة الجبائية المحلية أصبح أمرًا استعجاليًا أكثر من أي وقت مضى.

جدول رقم(7): مجموع الايرادات الوطنية وايرادات الجماعات المحلية لسنة 2025

المستفيدين	المبالغ	النسبة
الدولة	**1.166.212.571.084**	68%
الجماعات المحلية	543.569.606.457	32%
المجموع	**1.709.782.177.541**	**100%**

الشكل رقم (3): نسبة ايرادات الجماعات المحلية بالنسبة للدولة لسنة 2025

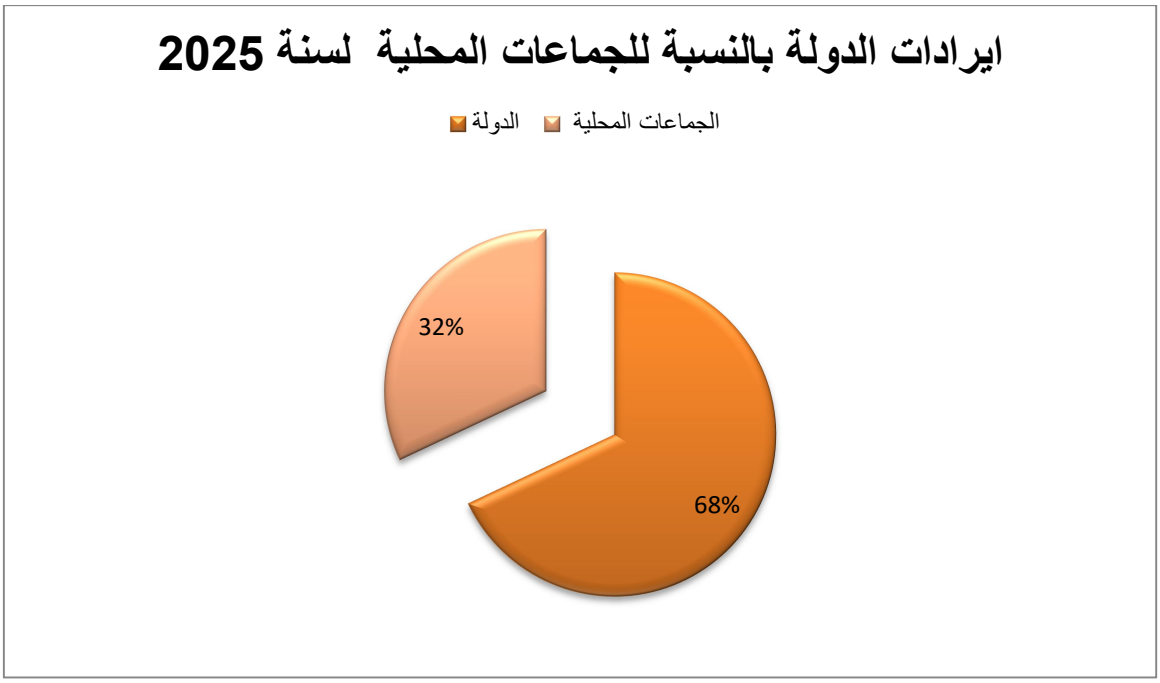

جدول رقم (8): حوصلة ايرادات السنوات 2025،2024،2023.

السنوات	(1) 2023		(2)2024		(3) 2025	
المستفيدين	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
الدولة	984800515	69%	1066049125	67%	**1166212571084**	68%
الجماعات المحلية	438032231	31%	10276249344	33%	543569606457	32%
المجموع	**1.422.832.746**	**100 %**	**11.342.298.469**	**100 %**	**1.709.782.177.568**	**100 %**

الشكل رقم (4): حوصلة ايرادات السنوات 2023، 2024، 2025

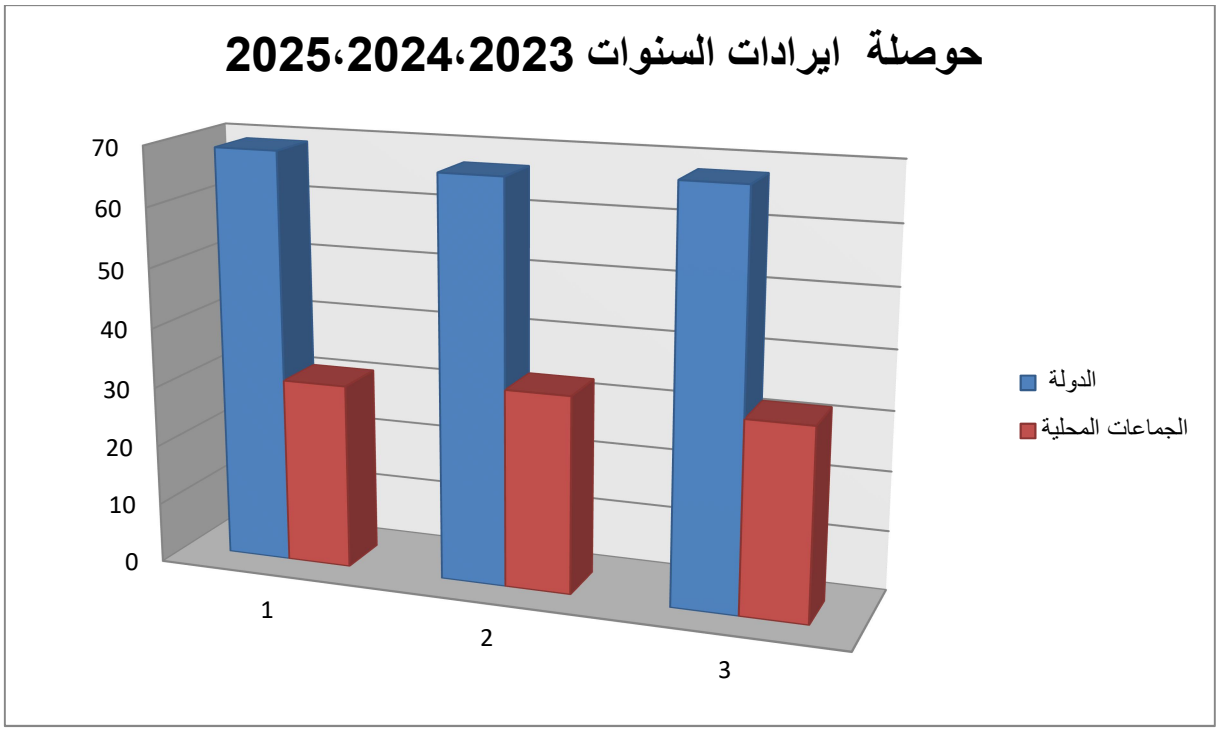

يبرز الجدول والشكل البياني تطور توزيع الإيرادات الجبائية بين الدولة والجماعات المحلية خلال السنوات **2023إلى 2025**، ويوضح بجلاء استمرار هيمنة الدولة على الجزء الأكبر من هذه الإيرادات، حيث تتراوح نسبتها بين **67%** و**69%**، مقابل حصة متواضعة للجماعات المحلية تتراوح بين **31%و33 %**فقط.

هذه النسب تعكس **خللًا هيكليًا في توزيع الموارد المالية**، حيث لا تزال الجماعات المحلية تعاني من ضعف القدرة على التمويل الذاتي، وتبعية مفرطة للدولة المركزية، مما يُقيد استقلاليتها في تسيير شؤونها الاقتصادية والتنموية.

رغم الاستقرار النسبي في الحصص بين السنوات الثلاث، إلا أن غياب تحسن ملحوظ في نسبة الجماعات المحلية يشير إلى: **غياب إصلاحات فعالة في الجباية المحلية، قصور في تحديث آليات التحصيل وتنويع الأوعية الجبائية، وضعف تفعيل الرسوم النوعية أو الجباية غير المستغلة.**

كما يبيّن الرسم البياني بشكل بصري هذا التفاوت المستمر بين المستويين المركزي والمحلي، وهو ما يتطلب **إعادة توازن في النظام الجبائي الوطني** من خلال:

- دعم استقلالية الجماعات المحلية ماليًا.
- تعزيز الجباية العقارية والبيئية.

وتحقيق عدالة جبائية أكثر إنصافًا تعكس توزيع المهام والصلاحيات

جدول رقم (9): تطور توزيع الجباية بين الدولة والجماعات المحلية (2023–2025) مع وبدون الجباية البترولية

السنوات	2023						2024						2025					
حصص	جباية عادية / جماعات محلية		جباية الدولة بدون جباية بترولية		جباية الدولة الكلية		جباية عادية / جماعات محلية		جباية الدولة بدون جباية بترولية		جباية الدولة الكلية		جباية عادية / جماعات محلية		جباية الدولة بدون جباية بترولية		جباية الدولة الكلية	
المستفيدين	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
الدولة	984.800.515	69%	4.275.260.017	91%	7.573.738.703	95%	1.066.049.126.183	67%	5.183.312.321.746	91%	8.695.651.534.309	94%	1.166.212.571.084	68%	5.323.099.534.419	91%	8.777.062.244.195	94%
الجماعات المحلية	438.322.231	31%	438.322.231	9%	438.322.231	5%	515.679.972.113	33%	515.679.972.113	9%	515.679.972.113	6%	543.569.606.457	32%	543.569.606.457	9%	543.569.606.457	6%
المجموع	**1.423.122.746**	**100%**	**4.713.582.248**	**100%**	**8.012.060.934**	**100%**	**1.581.729.098.296**	**100%**	**5.698.992.293.859**	**100%**	**9.211.331.506.422**	**100%**	**1.709.782.177.541**	**100%**	**5.866.669.140.876**	**100%**	**9.320.631.850.652**	**100%**

.

عند تحليل بيانات الجباية خلال السنوات 2023، 2024، و2025، نلاحظ بوضوح هيمنة الدولة على الجزء الأكبر من الموارد الجبائية مقارنة بالجماعات المحلية. ففيما يتعلق بالجباية العادية، تستحوذ الدولة على أكثر من ثلثي المداخيل، إذ تتراوح نسبتها بين 67% و69%، بينما لا تتجاوز حصة الجماعات المحلية حدود 31% إلى 33%. هذا يعكس تمركزًا كبيرًا للموارد المالية في يد الدولة، مقابل ضعف في التمويل المحلي .أما عند استثناء الجباية البترولية، فإن الفارق يصبح أكثر وضوحًا. إذ ترتفع حصة الدولة إلى 91% من الجباية، في حين لا تحصل الجماعات المحلية إلا على 9% فقط. وهذا يعني أن حتى الموارد الجبائية غير المرتبطة بالبترول، والتي يُفترض أن تكون أكثر عدالة في التوزيع، تبقى مركزة في يد الدولة .وتزداد الهوة اتساعًا عند مقارنة الجباية المحلية بالجباية الكلية للدولة، والتي تشمل مداخيل البترول. ففي هذه الحالة، تستحوذ الدولة على ما بين 94% و95% من مجموع الجباية، بينما تظل حصة الجماعات المحلية هامشية للغاية، ولا تتجاوز 5% إلى 6 .%بناءً على هذه المعطيات، يمكن القول إن الجباية الكلية للدولة تُعد ضخمة جدًا مقارنة بالجباية المحلية. وهذا يعكس خللًا واضحًا في توزيع الموارد المالية بين المركز والمستوى المحلي، ويطرح تحديات كبيرة أمام تحقيق اللامركزية الفعلية. الجماعات المحلية، في ظل هذا التوزيع، لا تمتلك الاستقلال المالي الكافي الذي يسمح لها بتقديم خدمات فعالة أو تنفيذ برامج تنموية محلية مستقلة، مما يزيد من اعتمادها شبه الكامل على التحويلات المالية من الدولة .هذا الوضع يتطلب مراجعة شاملة لمنظومة الجباية، بهدف تعزيز العدالة المالية بين مستويات الحكم، وتمكين الجماعات المحلية من موارد مالية كافية تضمن تسييرًا أفضل وتنمية أكثر توازنًا على المستوى الوطني

شكل رقم (5): هيكل الجباية من قانون المالية 2025

المصدر، من اعداد الطالبة بناءا على قانون المالية 2025

تقسم الإيرادات الجبائية المحلية التي تعود للجماعات المحلية في الجزائر إلى إيرادات **كلية** و**جزئية**.

حيث تمثل الإيرادات الكلية، الرسوم والضرائب التي تُحصّل وتُدرج مباشرة في ميزانية الجماعات دون وسيط، مثل الرسم العقاري، ضريبة النشاط المهني، الرسم على الإقامة، ورسوم الخدمات المحلية (كالنفايات، اللحوم، النقل).

بينما الإيرادات الجزئية فهي تلك التي تُحصّل على المستوى الوطني ثم يُعاد توزيعها بين الدولة والجماعات المحلية بنسب محددة، مثل الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة الجزافية الوحيدة، وبعض الرسوم القطاعية والبيئية.

ما يعكس تفاوتًا واضحًا في قدرة البلديات على التحكم في مواردها، ما يعكس الحاجة إلى تعزيز اللامركزية المالية وتمكين الجماعات من موارد مستقرة وفعّالة.

المطلب الثالث : الاطار القانوني والمؤسساتي للجباية المحلية

تمثل الجباية المحلية إحدى الآليات الرئيسية التي تمثل مصدرا لضمان تمويل دائم ومستقر يساهم بفعالية في تغطية نفقات التسيير والتجهيز لفائدة الولايات والبلديات. وقد اهتمت الدولة بموضوع الجباية المحلية ، حيث يتضح ذلك من خلال سعي الدولة الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا إلى محاولة تنويع مصادر الجباية المحلية والبحث عن أوعية ضريبية متنوعة، وذلك من خلال إحداث مجموعة معتبرة من الضرائب والرسوم لفائدة الجماعات المحلية بما يسمى بهيكلة الجباية المحلية و ذلك لتمكين الجماعات المحلية من الحصول على موارد مالية مستقرة تمكنها من الحصول على الاستقلالية المالية.

الفرع الاول : القوانين المنظمة للجباية المحلية في الجزائر

أولا: **الاسس القانونية المنظمة للجباية في الجزائر**

عرف النظام الجبائي المحلي الجزائري العديد من التطورات موزعة عبر مراحل مختلفة ، حيث ترجع هذه التحولات في الاسس نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد، كما أن التشريع الجبائي المحلي يعتمد على جملة

من القوانين على رأسها الدستور ، حيث نحاول من خلال هذا الطرح النظري توضيح مراحل تطور النظام القانوني للجباية المحلية ثم تحديد الأطر القانونية التي تنظم الجباية المحلية في الجزائر.

1-الإطار القانوني للجباية المحلية:

تستند الجباية المحلية في الجزائر إلى مجموعة من النصوص القانونية التي تحدد أنواع الضرائب والرسوم، طرق تحصيلها، وتوزيع عائداتها بين الدولة والجماعات المحلية. من بين هذه النصوص:

قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة: ينظم الضرائب المباشرة مثل الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على الأملاك، والرسم العقاري.

قانون الضرائب غير المباشرة: يشمل الضرائب غير المباشرة مثل الرسم على القيمة المضافة.

قانون الإجراءات الجبائية: يحدد الإجراءات المتعلقة بالتصريح، التحصيل، والمنازعات الجبائية.

قانون التسجيل: ينظم رسوم التسجيل على العقود والمعاملات القانونية.

قانون الطابع: يتعلق بالرسوم المفروضة على الوثائق الرسمية .

2-الضرائب المباشرة:

الضرائب المباشرة تُفرض مباشرة على دخل أو ملكية الأفراد والمؤسسات، وتشمل:

الضريبة على الدخل الإجمالي :(IRG) تُفرض على دخل الأفراد من مختلف المصادر.

الضريبة على الأملاك: تُفرض على ملكية العقارات والأراضي.

الرسم العقاري: يُطبق على العقارات المبنية وغير المبنية .

تُعتبر هذه الضرائب من المصادر الأساسية لتمويل ميزانيات البلديات والولايات، حيث تُوزع عائداتها بين مختلف مستويات الجماعات المحلية .

3-الضرائب غير المباشرة:

الضرائب غير المباشرة تُفرض على السلع والخدمات، وتشمل:

الرسم على القيمة المضافة :(TVA) يُفرض على معظم السلع والخدمات، ويُعد من أهم مصادر الإيرادات الجبائية.

الرسم على النشاط المهني :(TAP) يُفرض على رقم الأعمال الذي يحققه الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الممارسون لنشاط صناعي أو تجاري، وتوزع حصيلته على البلديات، الولايات، والصندوق المشترك للجماعات المحلية.

ملاحظة: (الغي الرسم على النشاط المهني بموجب قانون المالية 2023)

4-الرسوم المماثلة:

تشمل الرسوم التي تُفرض على خدمات معينة أو استخدامات محددة، مثل:

الرسم على رفع القمامات المنزلية: يُفرض على الملكيات المبنية التي تستفيد من خدمات رفع القمامات، ويُحدد مبلغه حسب نوع واستعمال الملكية.

الرسم على الإقامة: يُطبق على المؤسسات الفندقية، ويتراوح مبلغه حسب نوع الإقامة والموقع الجغرافي.

الرسم على الحفلات والأفراح: يُفرض على تنظيم الحفلات والأفراح ذات الطابع العائلي أو التجاري.

5-قانون الطابع:

ينظم قانون الطابع الرسوم المفروضة على الوثائق الرسمية، مثل العقود، الشهادات، والفواتير، تُحدد مبالغ هذه الرسوم حسب نوع الوثيقة، وتُعتبر من المصادر المالية المهمة للجماعات المحلية.

6-قانون التسجيل:

ينظم قانون التسجيل الرسوم المفروضة عند تسجيل العقود والمعاملات القانونية، مثل عقود البيع، الهبة، والرهن، تختلف نسب هذه الرسوم حسب طبيعة العقد، وتُساهم في تمويل ميزانيات الجماعات المحلية.

7-قانون الإجراءات الجبائية:

يحدد قانون الإجراءات الجبائية القواعد المتعلقة بالتصريح، التحصيل، والمنازعات الجبائية، يشمل ذلك مواعيد التصريح بالضرائب، طرق الدفع، وإجراءات الطعن في القرارات الجبائية.

ثانيا: تطور النظام القانوني الجبائي في الجزائر

المرحلة الاولى: مرحلة التكيف من النظام القديم 1962-1965

تميزت هذه المرحلة بتكييف النظام القديم الموروث من الحقبة الاستعمارية، مع تغيير المعدلات المطبقة للضرائب المختلفة

المرحلة الثانية : تكييف وتهيئة النظام الضريبي 1965-1970

اتسمت هذه المرحلة بتطوير الضرائب الموجودة وفرض ضرائب و رسوم جديدة ،بما أدى إلى فهم أفضل للقاعدة الضريبية الموجودة وبالتالي إدخال تغييرات جوهرية على الأوعية الضريبية وسبل التحصيل

المرحلة الثالثة : مرحلة انتقالية 1970-1973

هذه المرحلة سبقت إصلاح الجباية المحلية في إطار قانون المالية لسنة ،1973خلالها كانت تفرض ضريبتين مهمتين هما: المساهمة الجزافية الزراعية والتي تقع على عاتق كافة المزارعين والرسم الإحصائي وهو رسم إحصائي يفرض على رقم الأعمال الهدف منه هو تخفيف التكلفة الجبائية بنقلها إلى المكلفين الصغار.

المرحلة الرابعة : تعزيز الموارد الجبائية 1979– 1984

عرفت هذه الفترة تحولات سنوية في مختلف قوانين المالية وذلك للتخفيف من انخفاض قيمة الموارد المحلية في مواجهة تفاقم أعباء التنمية ،والنمو الاقتصادي الذي شهدته هذه الفترة مثل: نفقات الصحة و التعليم و النقل و صيانة المرافق العامة وغيرها ،بالإضافة إلى ذلك تم خلال هذه المرحلة تحديد و إلغاء مجموعة من الرسوم و الضرائب.

المرحلة الخامسة : اصلاح النظام الجبائي 1991–2000

خلال هذه المرحلة تم تأسيس وإلغاء العديد من الرسوم والضرائب من خلال مختلف قوانين المالية منها، قانون المالية لسنة 1991والذي دمج الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج والرسم الوحيد الإجمالي على الخدمات في ضريبة واحدة ألا وهي الرسم على القيمة المضافة، كما تم دمج الرسم على النشاط الصناعي والتجاري والرسم على النشاط غير التجاري في الرسم على النشاط المهني، وفي قانون المالية لسنة 1996تم توحيد معدل الرسم على النشاط المهني.[1]

المرحلة السادسة : اصلاح الجباية المحلية 2000–2007

في هذه الفترة الثانية للإصلاح كان هناك إدخال للعديد من الضرائب والرسوم وإعادة النظر في معدلات معينة مثلا: سنة 2000تم إنشاء ضريبة خاصة على رخص الممتلكات وكذا إنشاء ضريبة على الملصقات وعلى لوحات الإشهار

[1] ريمة مقيمي. تنظيم الجباية المحلية في التشريع الجزائري. مجلة العلوم القانونية والسياسية .المجلد 13، العدد 01، 2022، ص 602.

المهنية وفي سنة 2001تم خفض معدل الرسم على النشاط المهني من 2,55 %إلى 2 %و فرض الضرائب والرسوم المتعلقة بنشاط التعدين وفي سنة 2002تم فرض الرسوم البيئية.

المرحلة السابعة : استمرار الاصلاحات 2007-2022

يتميز هذا الإصلاح الأخير بأخذه في عين الاعتبار المشاكل المالية والجبائية معا ،حيث عكفت اللجنة المختصة في الإصلاح المالي والجبائي المحلي على تنفيذ جملة من التدابير ،حيث تم في سنة 2007فرض الضريبة الجزافية الوحيدة وتخصيص 50%منها لفائدة الجماعات المحلية و في سنة 2008تم إنشاء الضريبة على الدخل الإجمالي فئة المداخيل الإيجارية وتخصيص 50%منها لفائدة البلديات ،وكذا تعميم الرسم على الإقامة على مجمل البلديات، الزيادة في الرسم الخاص المتعلق برخص العقار ولاسيما على مستوى التجمعات الكبرى. ([1])

ثالثا: النصوص القانونية المنظمة للجباية المحلية

إن النظام القانوني للجباية المحلية مؤطر بترسانة من النصوص القانونية والتي على رأسها الدستور.

1- الدستور :

يعتبر الدستور مصدرا هاما للنظام القانوني للجباية المحلية، حيث تضمن نص المادة 82منه الأحكام العامة التي تحكم وتنظم فرض الضريبة والتي أقرت أن الضريبة لا تكون إلا بمقتض ى نص قانوني (مبدأ شرعية الضريبة) وأكدت على مبدأ المساواة أمام الضريبة ،وأقرت أيضا مبدأ عدم رجعية الجباية أو الضريبة أو الرسوم ،كما أكدت على تجريم التهرب و الغش الضريبي. ([2])

2-قوانين المالية :

[1] ريمة مقيمي. نفس المرجع ، ص 603.

[2] ريمة مقيمي ، نفس المرجع ، ص 603.

في كل سنة مالية يصدر قانون جديد ويشمل مختلف الإجراءات المتعلقة بالجباية ،المتعلقة بسنة الصدور ،فيأتي بالتعديلات الهامة في مجال الضريبة ،نذكر على سبيل المثال ما يتعلق بالجباية المحلية:

1- تأسيس الرسم الوحيد الجزافي بموجب قانون المالية لسنة 2009 ، بموجب قانون رقم 21/08 المؤرخ في 2008/12/30 المتضمن لقانون المالية 2009.

2- توجيه ناتج الامتياز للاستغلال السياحي للشواطئ لفائدة البلديات الساحلية كل في مجال اختصاصها بموجب قانون المالية لسنة 2012 ، بموجب القانون رقم 16/11 المؤرخ في 2011/12/28.

3- تخصيص 40 %من حصيلة الرسم على الأطر المطاطية المصنوعة محليا لفائدة البلديات ولفائدة الصندوق المشترك للجماعات المحلية بموجب قانون المالية لسنة 2013 وفق القانون رقم 12/12 المؤرخ في 2012/12/26.

4- تعزيز ميزانية البلديات بمرد ضريبي جديد حيث تم إحداث تغييرات كبيرة في الرسم العقاري وتخصيص حاصل الرسم بنسبة 100%لصالح البلديات بموجب قانون المالية لسنة 2015و تعديل في مبلغ الرسم على السكن بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2015 ، بموجب القانون رقم 10/14 المؤرخ في 2014/12/30.

5- تأسيس رسم يطبق على إعادة تعبئة الدفع المسبق و يستحق شهريا على متعاملي الهاتف النقال بمعدل 7%تخصص 35%من حصيلته للبلديات بموجب قانون المالية لسنة 2017 بموجب القانون رقم 14/16 المؤرخ في 2016/12/28.

كما أعاد قانون المالية لسنة 2022 القانون 16/21 تنظيم أحكام رسم الإقامة المقرر لفائدة البلديات بعنوان إقامة الأشخاص بالمؤسسات الفندقية ،والذي يتم تسديده شهريا من طرف المؤسسات الفندقية لدى قباضات الضرائب التابعة لها.

رابعا: القوانين الجبائية

أورد المشرع الجزائري القواعد المتعلقة بكيفية حساب الضريبة وإجراءات تحصيلها وتصفيتها من خلال جملة من القوانين المتمثلة أساسا فيما يلي:

1- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (الأمر 101/76المؤرخ في 09ديسمبر ،1976

المتضمن قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة المعدل والمتمم.

2- قانون الضرائب غير المباشرة. (الأمر ،104/76مؤرخ في 09ديسمبر ،1976المتضمن قانون الضرائب غير المباشرة ،المعدل والمتمم.

3-قانون الرسم على رقم الأعمال. (الأمر 102/76المؤرخ في 09ديسمبر 1976المتضمن قانون

الرسم على رقم الأعمال ،المعدل والمتمم.

قانون التسجيل. (الأمر 105/76المؤرخ في 09ديسمبر ،1976) المتضمن قانون التسجيل ،

المعدل و المتمم

4- قانون الطابع. (الأمر 103/76المؤرخ في 09ديسمبر ،)1976المتضمن قانون الطابع، المعدل والمتمم)قانون الإجراءات الجبائية.

بناءا على ما سبق يمكن القول أن هذه القوانين تخضع للتعديل المستمر وفقا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكذا حسب ظروف المكلف، ويتم إصدارها في الجرائد الرسمية على مدار السنة ،وبذلك يعد التشريع الجبائي في الجزائر من أكثر التشريعات التي تشهد كثافة في تعديل نصوصه لتتماشى مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي تعرفه الدولة بموجب قوانين المالية المتعاقبة ،وتتمثل أبرز التعديلات في استحداث أو ها إلغاء

الضرائب والرسوم أو التعديل في معدلاتها وتوزيع ناتج تحصيل ،الأمر الذي أثر على التشريع الجبائي بشكل سلبي، حيث جعلت هذه التعديلات من التشريع الجبائي يتميز بعدم ترابطه وتناسقه مع النصوص التشريعية الأخرى.[1]

الفرع الثاني : الهيئات المسؤولة عن التسيير والتحصيل

يشير التحصيل الجبائي الى مجموعة العمليات أو الإجراءات التي تهدف إلى إخراج أموال الضريبة والرسوم المستحقة من ذمة المكلفين بدفعها إلى خزينة الجماعات المحلية عن طريق الجهات المكلفة بالتحصيل وفقا للإجراءات المقررة قانونا، حسب ما تنص عليه المادة 19 من قانون الاجراءات الجبائية لسنة 2024[2]والتي تنضم عميات تحصيل الجباية والاجراءات المتبعة في ذلك.

- الجهات المكلفة بالتحصيل

تتمثل الهيئات المكلفة بتحصيل الجباية المحلية أساسا فيما يلي:

أولا: قباضات الضرائب للتحصيل

يتولى تسييرها قابضو الضرائب (محاسبون عموميون) وهم عبارة عن موظفين يعينون من طرف وزير المالية، فهم يتمتعون بصفة محاسبين تابعين للدولة، وبالتالي للخزينة العامة وبصفة محاسبين تابعين للبلدية وتعمل قباضة الضرائب للتحصيل على تحصيل جميع الضرائب والرسوم التابعة للدولة والجماعات المحلية باستثناء الضرائب والرسوم التابعة

[1] حفصة جعفري ،مُحَّد المهدي بن السيحمو الجباية المحلية وإشكالية تعزيز مالية الجماعات الإقليمية بالجزائر ،المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية ،المجلد ،05العدد .02، 2021، ص 153.

[2] وزارة المالية . قانون الاجراءات الجبائية 2024 ، ج 02: اجراءات مراقبة الضريبة ، ب 01: حق الادارة في الرقابة، ف 01: مراقبة التصريحات ، المادة 19 ، ص 09.

للبلديات ها وا وحدها دون س ، وبعد عمليات التحصيل تقوم بتحويل القسط المتعلق بالولاية إلى أمين الخزينة الولائي ،أما القسط المتعلق بالبلدية فتقوم بتحويله إلى أمين الخزينة البلدي ،كما تقوم بتحويل قسط صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية إلى حسابه الخاص.[1]

ثانيا : أمين الخزينة للبلدية:

بناءا على المادة الأولى من المرسوم التنفيذي 331/11المؤرخ في 19سبتمبر 2011 المتعلق بتعيين المحاسبين العموميين واعتمادهم ،يتم تعيين أمين خزينة البلدية من طرف الوزير المكلف بالمالية. ويكلف أمين خزينة البلدية بتحصيل الرسم العقاري، الرسم الخاص بدفع القمامات المنزلية الموجود على المستوى الإقليمي لكل بلدية.

ثالثا : دور المديرية الفرعية للتحصيل

يتمثل دور المديرية الفرعية للتحصيل في مراقبة وضعية التحصيل الجبائي ،الغرامات والعقوبات المالية وكذا محاصيل البلدية بصفة عامة وكل محصول تتكفل بتغطيته قانونا قباضات الضرائب كما تقوم بتسجيل النقائص والتأخيرات المحتملة .

مما تقدم ،يتضح لنا أن الجماعات الإقليمية لا تملك إدارة ذاتية خاصة تتكفل بتغطية وتحصيل مواردها الجبائية ،فالإدارة التي تتولى تغطية الموارد الجبائية للدولة وهي نفسها التي تتولى تحصيل الموارد الجبائية التي تعود للجماعات المحلية العائدة جزئيا لها، أما أمناء خزينة البلديات فمهمتهم تنحصر في تحصيل الرسم العقاري ورسم رفع القمامات المنزلية فقط وتحت رقابة قباضات التحصيل لمديرية الضرائب. [2]

الفرع الثالث :إجراءات تحصيل الجباية المحلية

[1] خير الدين خوجة . حرية الجماعات الاقليمية في مادة النفقات والايرادات في القانون الجزائري ،. لمجلة الاكاديمية للبحث القانوني ،المجلد ،17العدد 01 ، 2018 ، ص 486.

[2] خير الدين خوجة ، نفس المرجع ، ص 485.

لم يقنن النظام القانوني للجباية المحلية إجراءات جبائية مشتركة تحكم جميع الضرائب والرسوم العائدة للجماعات المحلية، حيث تم وضع إجراءات جبائية خاصة ببعض الرسوم المحلية مع إهمال البعض وإخضاعه للإجراءات العامة المنظمة من طرف قانون الإجراءات الجبائية للدولة.[1]

أ – إجراءات تحصيل الجباية المحلية:

الأمر بالتحصيل:

تتم عملية تحصيل الجباية المحلية ابتداءا بتحديد الوعاء الجبائي، والذي يمثل المرحلة الأساسية لضمان عدالة وفعالية التحصيل، حيث يتم حصر الممتلكات والأنشطة الخاضعة للضريبة بالتعاون بين المصالح الجبائية ومصالح البلدية، مع إعداد قوائم دقيقة بالمكلفين بالضريبة.

التصفية:

بعدها تأتي مرحلة التصفية، التي تُعنى بتحديد المبلغ الواجب دفعه استنادًا إلى القوانين الجبائية، وحسب طبيعة كل ضريبة أو رسم (مثل الرسم العقاري أو الرسم على النشاط المهني).

الأمر بالدفع:

بعد التصفية، يتم إشعار المكلفين بالضريبة من خلال إشعارات رسمية أو فواتير دورية تُسلّم يدويًا أو إلكترونيًا، حسب الإمكانات التقنية المتاحة للبلدية.

[1] فراري مُحَمَّد، آفاق اصلاح النظام القانوني للجباية المحلية في الجزائر– نحو اصدار قانون للجباية المحلية، مجلة الدراسات القانونية المقارنة المجلد07، العدد 01. ، 2012، ص 201.

أما مرحلة التحصيل، فتُنفذ بطريقتين:

- تحصيل إرادي يتم فيه الدفع طوعًا ضمن الآجال المحددة، وتحصل المبالغ عبر الخزينة العمومية، شبابيك قباضات البلدية، وأحيانا يكون تحصيل الكتروني.
- تحصل جبري عبر إجراءات قانونية في حال امتناع المكلف، مثل إصدار أوامر بالدفع، الحجز، اللجوء إلى الحجز على الأجور أو الممتلكات أو الحسابات البنكية، البيع في المزاد العلني في الحالات القصوى.

تكتمل هذه الدورة بمرحلة المراقبة، التي تهدف إلى التأكد من سلامة الإجراءات وشفافية التسيير، حيث تقوم مصالح الجباية بإجراء مراجعات دورية، كما يُمنح المكلف حق الطعن في حال وجود خطأ في التقدير أو الإجراءات، مما يعزز من مصداقية النظام الجبائي ويضمن التوازن بين الحقوق والواجبات.

هذه المراحل تُشكّل حلقة متكاملة تضمن ديمومة الموارد المالية المحلية، وتدعم تسيير الشؤون العمومية على المستوى المحلي.[1]

المبحث الثاني: مبررات الإصلاح الجبائي في الجزائر

المطلب الأول: الوضع الجبائي في الجزائر

الفرع الأول: عيوب (مشاكل) النظام الجبائي

عاش النظام الجبائي الجزائري مجموعة متشابكة من الأسباب جعلته في حالة عجز عن تحقيق أهدافه، منها ماهي خارج النظام الجبائي، وأخرى بسبب عجز القوانين و التشريعات الجبائية المتعلقة بتحديد طرق ربط وتحصيل الضريبة، وعليه نحدد اهم عيوب النظام الجبائي الجزائري، و التي يمكن اعتبارها من دوافع اصلاحه، وهي:[2]

[1] موقع الكتروني، 2025/05/05، 22:01، https://www.mohamah.net/law/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%88%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A-%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D8%B9-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A8%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD/

[2] مختار عبد الهادي، جلول ياسين بن الحاج، النظام الضريبي الجزائري بين آفاق الإصلاح وعراقيل التحصيل(2018-1992) ، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، المجلد 06، العدد 01، تيارت، الجزائر، 2022، ص 327

1-المزايا الضريبية وكثرة الإعفاءات: شهدت القوانين المالية العديد من التعديلات والمتعلقة أساسا بالإعفاءات (تميز القانون الجبائي الجزائري بكثرة الإعفاءات وتفاوتها)، هاته الأخيرة منها ما هو مناسب ومدروس لتحقيق غرض معين كتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا وبعض الإعفاءات الأخرى اعطت فرص لرجال الأعمال والمستثمرين واستعملت كحيلة من حيل التهرب الضريبي الشيء الذي انهك خزينة الدولة وحرمها من تضييع ايرادات ضريبية متاحة.

من بين أهم الإعفاءات التي تضمنتها قوانين المالية المتعاقبة: الإعفاءات التي تضمنها قانون المالية لسنة 1982 والتي شملت بعض المؤسسات والقطاعات، ففي المادة 35 من هذا القانون عدلت الفقرة الثانية من المادة 276 من قانون الضرائب المباشرة و التي نصت على أن يعفى المكلفون بالضريبة الذين يمارسون مهنة غير تجارية عندما لا يتجاوز مبلغ ايراداتهم الإجمالية السنوية 120.00دج .

كما اعفت المادة 44 من هذا القانون الأشخاص الطبيعين او المعنوين الذين يمارسون نشاطا في تربية النحل أو الدواجن من الضرائب و الرسوم التالية: الرسم على النشاط التجاري والصناعي، الدفع الجزافي، الرسم العقاري على الملكيات المبنية، كما يمدد هذا الإعفاء من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية و الضريبة التكميلية على الدخل، بحيث يشمل الأشخاص الذين يحققون رقم أعمال يقل أو يساوي 400.000دج.[1]

أما قانون المالية لسنة 1984، فقد تضمن هو الآخر جملة من الإعفاءات ففي نص المادة 42 ثم تتمة المادة 8 من قانون الضرائب المباشرة بالفقرات 9و10 و11 و12، فعلى سبيل المثال تضمنت الفقرة 9 استفادة المؤسسات المعتمدة من القانون المتعلق بالاستثمار الإقتصادي الخاص الوطني و المقاومة في المناطق الجغرافية المحرومة من إعفاء كلي من دفعالضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية خلال مدة تتراوح بين 01-05 سنوات.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1981، ص 1955،1956.

تضمنت الفقرة 10 استفادة مؤسسات السياحة وتأدية الخدمات من اعفاء يساوي نصف الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية خلال مدة تتراوح بين 01- 05 سنوات في حدود 30% من الأموال الخاصة المستثمرة.

2-الإعتماد على الضرائب الغير مباشرة: تشكل هذه الضرائب المورد الرئيسي للإيرادات العامة، لإعتماد النظام الجبائي الجزائري عليها، فهي تساهم في الجباية العادية بنسبة كبيرة، و ذلك نظرا لسهولة تحصيل هذا النوع من الضرائب ولطبيعة البنيان الإقتصادي الجزائري الذي يفضل الضرائب على الإنتاج و الإستهلاك والتصدير و الإستهلاك على الضرائب وعلى الدخل، وبلجأ الأشخاص إلى الأعمال التجارية و ذلك لمزايا الربح السريع دون الخوض في عمليات التصنيع والإنتاج وما يصاحبها من غموض.

3-كثرة القوانين الجبائية وعدم وضوح نصوصها: تعدد القوانين الجبائية، حيث نجد قانون الضرائب المباشرة و النصوص المماثلة، قانون الضرائب الغير مباشرة، قانون التسجيل، قانون الطابع وقانون الرسم على رقم الأعمال وغيرها من القوانين، الشيئ الذي أثقل كاهل المكلف بالضريبة بالعديد من الأعباء المالية منها والمحاسبية والإدارية، وهو مايؤثر على قرارات المستثمرين وبالتالي العزوف عن الإستثمار نظرا لتعقيد الإجراءات والقوانين و أحيانا عدم وضوحها وسوء فهمها، ما ئؤدي إلى ظهور نزاعات جبائية بين المكلف بالضريبة والإدارة الضريبية، وهو ما ئؤدي لا محالة الى سبب آخر داعي للإصلاح أو بمعنى آخر عيب من عيوب النظام الجبائي و هو التهرب الضريبي

4-الإعتماد على الجباية البترولية: ارتكاز النظام الجبائي الجزائري وبصفة أساسية على الجباية البترولية اذ تعد هذه الأخيرة موردا رئيسيا من ايرادات الميزانية، فقد استلزمت طبيعة الإقتصاد الجزائري الإعتماد بصفة كبيرة على ايرادات النفط باعتبار الجزائر بلد نفطي، وأن اي تقلبات في أسعار النفط ستؤثر بشكل كبير على نقص في الإيرادات العامة وهو ما يسبب عجز في تمويل المشاريع التنموية.

الفرع الثاني :مظاهر اختلال التوازن في توزيع الإيرادات

يمكن تلخيص أهم اسباب اختلال التوازن في توزيع الإيرادات في: [1]

1-التمركز المفرط للإيرادات لدى الدولة المركزية، حيث تستحوذ الدولة على الجزء الأكبر من الموارد الجبائية (غالبًا أكثر من 80%)، بينما تحصل الجماعات المحلية على نسب ضئيلة جدًا، كما أظهره الرسم البياني (**الشكل رقم**) الذي لا تتجاوز فيه حصة البلديات **44.47%** من إجمالي الإيرادات، هذا التمركز يُضعف استقلالية البلديات في تسيير شؤونها المحلية.

2-ضعف الإيرادات الذاتية للجماعات المحلية، كون أن معظم البلديات تعتمد على تحويلات مالية من الدولة (الإعانات، صناديق التضامن) بدلًا من تحصيل جبايتها الخاصة، وأن الضرائب المحلية ذات المردودية المنخفضة (مثل: الرسم العقاري، رسم الإقامة، رسم القمامة...) لا تكفي لتغطية الحاجيات التنموية والخدمية.

3-**تفاوت كبير بين البلديات في القدرة المالية،** بعض البلديات (خصوصًا الكبرى أو الحضرية) تملك قاعدة جبائية أوسع، مما يمنحها إيرادات معتبرة، في المقابل، تعاني البلديات الريفية أو الفقيرة من شح الموارد، مما يكرّس اللاعدالة الجبائية الأفقية بين الجماعات.

4-ضعف التنوع في مصادر التمويل المحلي، تقتصر إيرادات الجماعات المحلية غالبًا على رسوم محدودة وثابتة، دون استغلال فعّال للجباية النوعية أو الجباية البيئية، كما أن غياب التنويع يُعرّض البلديات لخطر العجز المالي عند تراجع أحد الموارد.

[1] قانون المالية 2023.

5-عدم تناسب توزيع الموارد مع حجم المسؤوليات، في إطار اللامركزية الإدارية، تُكلّف البلديات بمهام خدمية وتنموية كبيرة (نقل، نظافة، تعليم ابتدائي...)، لكن دون منحها الإمكانيات المالية الكافية، هذا يؤدي إلى تدهور جودة الخدمات العمومية المحلية.

6-نقص الحوافز في آليات التحويلات، فالتحويلات من الدولة لا ترتبط دائمًا بمردودية البلديات أو حاجاتها الفعلية، بل تتم على أساس اعتباطي أو سياسي أحيانًا، غير أن غياب الحوافز يُضعف روح المبادرة في تحسين التحصيل الجبائي المحلي.

7-مركزية القرار الجبائي، حتى الضرائب المحلية (مثلTAP ، الرسم العقاري) تُحدد نسبها وقواعدها من قبل الدولة، مما يقيّد حرية الجماعات في تعديل سياستها الجبائية حسب خصوصياتها.

المطلب الثاني: عوائق نجاعة النظام الجبائي في الجزائر

يعود سبب عدم نجاعة النظام الجبائي الى جملة من الاسباب تتمثل في: [1]

1-**التعديلات التشريعية المتكررة:** يعاني النظام الجبائي في الجزائر بالأساس من مشكلات من شأنها أن تعوق تطبيق السياسة الضريبية ككثرة التعديلات المستمرة والمتعددة من خلال قوانين المالية العادية والتكميلية، كما أن بعض الصياغات القانونية غير الواضحة بشكل دقيق لهذه القوانين مع كثرة بنودها أدى إلى عدم وضوح الرؤية لدى الأطراف الفاعلة في المنظومة الجبائية، وخلق نوعاً من التذبذب في تنفيذ واستمرارية المنظومة التشريعية الجبائية.

حيث أظهرت الكثير من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع أن مشكلة عدم نجاعة النظام الجبائي تكمن في عدم قدرته على التخلص من عادة التعديلات المستمرة بمناسبة إعداد قوانين المالية، رغم أن هذه الإجراءات الضريبية

[1] جازية أمير، عاشور يوسفي، المنظومة الجبائية في الجزائر: المشاكل وضرورة الإصلاح، مجلة دراسات جبائية، المجلد 070، العدد 02، المدية، 2019، ص ص 79- 83.

تضمنت بعض الإتجاهات الإجابية للنظام الجبائي كتخفيض نسبة الضريبة على أرباح الشركات، وتخفيض معدلات الرسم على القيمة المضافة وإلغاء الإزدواج الضريبي على المداخيل المتأتية من توزيع الدخول.

2-**التحكم بنظم المعلومات**: بطئ الإدارة الجبائية في الجزائر من مسايرة التطورات الحاصلة في تكنولوجيا الإعلام الآلي واستخداماتها في عملية معالجة البيانات، مما أثر على الأداء وبالتالي أخر الإنطلاق في مشروع الإدارة ، ولقد شرعت الإدارة الضريبية في عملية العصرنة بداية من تاريخ21 جويلية 2013 ، حيث تم تخصيص نافذة للمكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات تسمح لهم بالقيام بتصريحاتهم الجبائية الشهرية وذلك عبر الموقع الإلكتروني www.jibayatic.dz، إلا أن هذا الموقع لا يعرف استخداماً واسعاً من قبل المكلفين بالضريبة.

ولا شك أن هذا التأخر قد فوت الفرصة على الإدارة الجبائية للتأقلم السريع مع التطورات الحاصلة وقد أدى إلى الإختلالات التالية:

- عدم وجود قاعدة بيانات قوية.
- عدم السرعة والدقة وارتفاع تكلفة الإحتفاظ بالمعلومات الجبائية مما يؤثر على الأوعية والتحصيل.
- تعقد الإجراءات الجبائية لعدم توفر المعلومة الجبائية.
- انخفاض الوعي الجبائي لدى المكلف بالضريبة.

3-**الفساد الإقتصادي**:

تعاني مختلف الدول سواءاً المتقدمة أو النامية من وجود نشاطات خفية وغير شرعية، والتي لا تخضع إلى نوع من الضرائب، وتعكس هذه النشاطات المرتبطة بظاهرة الفساد انحراف الآليات الإقتصادية التي نرجعها إلى الأسباب التالية:

- الإستهتار بهيبة الدولة.
- تفاقم ظواهر اللاتكافؤ الإقتصادي.

وترتبط ظاهرة الفساد بالبعد الأخالقي المنحرف، ويعتبر القطاع الضريبي من أكثر القطاعات تعرضا لمختلف أشكال الفساد الإقتصادي، لكونه من أهم مصادر إيرادات الدولة، حيث يشكل الفساد إحدى العقبات الكبيرة التي تعرقل نجاعة النظام الجبائي، إذ تشجع التهرب الضريبي، وتفسد الحوافز الضريبية، وتعمل على توزيع الحصيلة الضريبية لصالح غير المستحقين لها، مما يشل أهداف السياسة الجبائية، ومن أهم مظاهر الفساد الإقتصادي نجد: البيروقراطية، المحسوبية، الرشوة، استغلال النفوذ السياسي، استخدام الوظيفة العامة لتحقيق المصالح الخاصة ووجود السوق السوداء.

ولمواجهة هذا الوضع يجب إعداد التدابير المناهضة للفساد واستئصاله من جذوره عن طريق رفع الوعي المدني، ثم جعل الحكومات أقل قابلية للفساد وأخيراً التصدي للأنظمة الفاسدة، لكن كثيراً ما يتم تسييس الوكالات الوطنية التي تكافح الفساد مما يعرقل مسعاها، ولقد أصبحت التحديات التي تواجه الحد من الفساد أكثر تعقيداً، إذ تؤكد هيئة الشفافية الدولية أن العدد المتزايد من مبادرات مكافحة الفساد التي يجري القيام بها يصطدم بجدار ضخم من ممارسات الفساد، كما تشهد معظم الدول النامية اتساع نطاق الرشوة، ويرجع ذلك إلى ضعف أجور القطاع العام، وحصانة كبار الموظفين ورجال السياسة من المتابعة.

4-تزايد مستوى الضغط الضريبي:

تعتبر الضريبة متغيراً اقتصاديا تحدث عدة تغيرات في سلوك الأفراد تختلف ايجابا او سلبا تبعا لحجم الإقتطاعات الضريبية، لذلك يوجد حدود يجب مراعاتها عند زيادة مستوى تلك الإقتطاعات، وفي حالة تجاوز تلك الحدود سيعرقل نشاط الإقتصاد الوطني ويحد من نجاعة النظام الجبائي، لذلك لتحرير القوى الإنتاجية للإقتصاد والمساعدة على الخروج من الأزمة يجب تخفيض مستوى الضغط الضريبي.

ويعبر مستوى الضغط الضريبي عن العلاقة الموجودة بين الإيرادات الضريبية والثروة المنتجة المعبر عنها بالناتج المحلي الخام، حيث تستعمل الكثير من المصطلحات لتعريف وفهم هته العلاقة، فالبعض يطلق عليها الضغط الضريبي كما

هو عند منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي(O..C.D.E)، والبعض مستوى الجباية (المجلس الإقتصادي والإجتماعي بفرنسا)، وعند آخرين: معدل الإقتطاع الإجباري، والعبء الذي يحدثه الإقتطاع الضريبي على الإقتصاد الوطني.

ومهما اختلفت التسميات، فإن الضغط الضريبي يعتبر مؤشرا للتقدير الكلي للضرائب على مستوى الإقتصاد الوطني، ويعد من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة لتقييم النظم الضريبية، فهو يبحث عن الإمكانيات المتاحة للإقتطاعات الضريبية لتحقيق أكبر حصيلة ممكنة دون إحداث ضرر في الإقتصاد الوطني، ولقد حدد الإقتصادي الأسترالي **كولن كالرك** (**Colin –Clark**) مستوى الضغط الضريبي النموذجي **ب 25%**.

حيث يمثل الناتج المحلي الخام مجموع السلع والخدمات الإنتاجية التي تم إنتاجها من قبل الوحدات المقيمة والتي تكون موضوعا للإستخدامات النهائية فقط.**La PIB= ∑VAB+∑TVA+∑DD**

La PIB: الناتج المحلي الخام.

∑VAB: مجموع القيم المضافة الإجمالية.

∑TVA: مجموع الرسم على القيمة المضافة.

∑DD: مجموع الحقوق الجمركية.

ويثير حساب معدل الضغط الضريبي مشكلة مزدوجة، فالدولة سسعى من جهة إلى تعظيم مواردها لتغطية التدخلات العمومية، ومن جهة أخرى تسعى إلى تمكين الأفراد من القيام بالإجراءات اللازمة للإستثمار والتوظيف، وضمان مستويات مرتفعة من الطلب، حيث يرتبط المعدل الأمثل للضغط الضريبي بالآثار التي يتركها على الناتج المحلي الخام،

فالمعدل الأمثل هو ذلك المعدل الذي يجعل الناتج المحلي الخام في أعلى مستوياته، هذا من الناحية الإقتصادية، أما من الناحية المالية فإن المعدل الامثل هو ذلك المعدل الذي يجعل الحصيلة الضريبية في أعلى مستوياتها.

المطلب الثالث: اصلاحات النظام الجبائي

الفرع الأول: أهداف برامج اصلاحات النظام الجبائي.

لم تأتي الإصلاحات الجبائية دفعة واحدة بل كانت هناك تعديلات جاءت بعد اصلاحات سنة 1992، وتعاقبت الإصلاحات بتعاقب قوانين المالية، وقد شمل الإصلاح الجبائي الجزائري التميز بين الضرائب العائدة للدولة والعائدة للجماعات المحلية، مع أن الإصلاح مس الضرائب المباشرة والغير مباشرة واجمالا فقد تم استحداث ثلاث أنواع من الضرائب وهي الضريبة على الدخل الإجماليIRG، الضريبة على أرباح الشركاتIBS، والرسم على القيمة المضافة TVA.

فقد اتت هذه الضرائب من اجل تحسين وتطوير النظام الجبائي، ولمواجهة التحديات الجبائية ولإضفاء نوع من البساطة والشفافية، وجعله يتماشى مع مقتضيات التطورات الراهنة، وعموما فإن هذه الإصلاحات جاءت للتقليل من الفوارق الإجتماعية بين طبقات المجتمع بإعادة توزيع الدخل والثروة بما يحقق العدالة الإجتماعية ومكافحة اشكال الفقر والحرمان.

1-اصلاح الضريبة على الدخل الإجمالي: ويرجع الى الهدف المالي (الإقتصادي) من اصلاحها وهو زيادة الحصيلة الضريبية، إلا أنها راعت الجوانب الإجتماعية، فقد جاءات هاته الإصلاحات لإزالة العديد من المشاكل الإجتماعية، ومن المداخيل التي تخضع للضريبة على الدخل الإجمالي ما يلي: [1]

[1] مختار عبد الهادي، جلول ياسين بن الحاج، النظام الضريبي الجزائري بين آفاق الإصلاح وعراقيل التحصيل(2018-1992) ، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، المجلد 06، العدد 01، تيارت، الجزائر، 2022، ص 330.

- الأرباح المهنية: الأرباح الصناعية، التجارية وأرباح المهن الغير تجارية.
- ايرادات المستثمرات الفلاحية.
- الايرادات المحققة من ايجارات العقارات المبنية والغير المبنية.
- عائدات رؤوس الاموال المنقولة.
- المرتبات والاجور والمعاشات والريوع العمرية.

فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية او الغير مبنية والحقوق العقارية الحقيقة وكذلك تلك الناتجة عن التنازل عن الاسهم أو الحصص الإجتماعية أو الأوراق المماثلة.[1]

فقد برزت جهود اصلاح الضريبة على الدخل الإجمالي في الجزائر بالتدابير المتعلقة بالإعفاءات التي تصب كلها في الشق الإجتماعي، فالبنسبة للمداخيل العقارية نجد:

مداخيل كراء العقارات بغرض السكن تخضع لمعدل أقل من معدل مداخيل كراء العقارات لغرض تجاري.

وفي هذا دلالة على التخفيف من الأزمة الإجتماعية و المتمثلة في أزمة السكن.

2-اصلاح الضريبة على أرباح الشركات: تكلل هذا الإصلاح بمجموعة من المجهودات الإلزامية إلى تحقيق المساواة وتشجيع الإستثمارات وكذا تحقيق العدالة الضريبية والتي تعد الطريق إلى تحقيق العدالة الإجتماعية من خلال منح الإعفاءات الضريبية والتي تخص بعض القطاعات كالتي تنشط في مناطق يجب ترقيتها كمناطق الهضاب العليا والجنوب، اعفات المؤسسات التابعة للأشخاص المعوقين وكل هذه الإعفاءات لها بعد اجتماعي.

وقد نجد ايضا من بين بوادر العدالة الضريبية والإجتماعية، سعي المشرع الجزائري إلى التوسيع في تخفيض معدلات الضرائب على ارباح الشركات بما يساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، بحكم أن معدلات الضريبية المتوازنة تؤدي إلى عدم احساس المكلفين بها بثقل عبئها المالي وبالتالي الإلتزام بدفعها لأن معدلاتها مقبولة، اضافة الى أن الحد

[1] وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2021، ص09.

من التهرب الضريبي يؤدي إلى تحقيق نوع من العدالة لأن كل المؤسسات متساوية في أداء الضريبة ولا وجود لمؤسسات تلتزم بالضريبة واخرى تتهرب ضريبيا.

ومنه يمكن القول بأن توازن معدلات الضريبة يساهم في التوسع في الأوعية الضريبية بما يسمح بزيادة الحصيلة المالية، حيث تظهر أوعية أخرى كانت متهربة في ظل المعدلات المرتفعة، وقد تضمنت التعديلات ايضا الغاء المعدلات المنخفضة المفروضة على الأرباح المعاد استثمارها، حيث أنها لم تحقق الأهداف المنشودة المتمثلة في تشجيع الإستثمار بل ساعدت على التهرب الضريبي.

3-اصلاح الرسم على القيمة المضافة: الهدف منه ازالة الفوارق الإجتماعية بين فئات المجتمع الواحد، من خلال اعادة توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع، و تحقيق ذلك لن يكون الا من خلال استحداث مجموعة من الضرائب وادخال تعديلات على ضرائب اخرى، وذلك من خلال: اعفاءات السلع الضرورية، تخفيض معدلات الرسم على القيمة المضافة، وتجنب الإزدواج الضريبي.

الفرع الثاني: تجارب الدول في اصلاح المنظومة الجبائية

يمكن اخذ ثلاث دول ذات جباية محلية ممتازة شملت دولة النرويج، السويد و الدنمارك، ونلخصها في الجدول التالي: [1]

[1] موقع الكتروني، https://taxunfiltered.com/2021/02/24/insights-into-the-tax-systems-of-scandinavian-countries/?utm_source=chatgpt.com

الدول	النرويج	السويد	الدنمارك
برنامج قبل الإصلاح	متوسط الضرائب نحو **40%** من الناتج المحلي. نظام معقد يدمج ضريبة الدخل والضريبة الإضافية، وضريبة الثروة، بالإضافة إلى ضرائب خاصة على النفط والمياه، ما أدى لمعدلات في بعض القطاعات تصل إلى 78%.	اعتماد ضريبة مبيعات (قبل 1969) على كل المستويات؛ شملت ضرائب دخل وطنية وضرائب محلية تصاعدية بالإضافة إلى ضريبة ثروة.	نسب ضريبة مرتفعة على الدخل تجاوزت 50 %، وتظهر في أعلى معدلات في النظام الضريبي. تحصيل ضريبة الدخل للمكلفين، مع تمويل شامل للرعاية الاجتماعية.

دوافع الإصلاح	**تعزيز** كفاءة التحصيل وتوسيع القاعدة الجبائية بثقة عالية بالمؤسسات. زيادة العائدات لدعم نظام الرفاه الاجتماعي، وتقليص الاقتصاد غير الرسمي. النظام الجديد أكثر شفافية وأقل تعقيدًا، ما عزز ثقة المكلفين.	رفع العائدات لتمويل الخدمات العامة ذات الجودة العالية (صحة، تعليم، رعاية اجتماعية). تخفيف العبء على النشاط الاقتصادي مع الحفاظ على العدالة عبر توسيع القاعدة الضريبية. نظام يتوازن بين الكفاءة الاقتصادية والتماسك الاجتماعي.	ضمان شفافية أعلى وكفاءة إدارية وتحصيل دقيق للضرائب. تعزيز الثقة في الحكومات المحلية وتحفيز قدرة استثمارية. دعم خدمات نطاق واسع وحماية اجتماعية فعالة.

آليات الإصلاح	تطبيق ضريبة دخل إجمالية بنسبة تقريبية 39–47 %، وشركة ثابتة عند 22.% تبني نظام **Dual-Income Tax**: ضريبة موحّدة على رأس المال وضريبة تصاعدية على الدخل العمالي. تطبيق تدابير مكافحة التهرب مثل GAAR، تبادل تلقائي للمعلومات، وقوانين للسيطرة على الشركات الأجنبية.	ادخال ضريبة القيمة المضافة (**VAT**)عام 1969، بنسبة عامة 25 %، وأخرى مخفّضة (12 % و 6%). تطبيق نموذج الضريبة المزدوجة (**Dual Income Tax**) مثله مثل نرويج.	تبنّي **Dual Income Tax**وتخفيض ضريبة الشركات من نحو 50 % عام 1985 إلى 22–24 % حالياً. تطبيق نظام رقمي ضريبي (Fiscalization)لتسجيل المعاملات الإلكترونية منذ 2019. اعادة هيكلة الحكم المحلي **Strukturreforme n**عام 2007 لتعزيز اللامركزية
النتائج	كماءة تحصيل مرتفعة، اضافة للشفافية	تمويل ممتاز للرفاه ، تحقيق عدالة أكبر	لامركزية فعالة

ملخص للتجارب:

شكلت تجارب كم من دولة النرويج، الدنمارك والسويد نماذج متقدمة لإصلاح المنظومات الجبائية، حيث تميزت هذه الدول بقدرتها على الجمع بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، في إطار ما يُعرف بالنموذج الاسكندنافي. وقد انطلقت هذه الإصلاحات من الحاجة إلى تجاوز التعقيد الجبائي، تحسين التحصيل، وتوسيع التغطية الاجتماعية.

حيث ارتكزت هذه الإصلاحات على مبادئ أساسية تمثلت في:

تبسيط النظام الجبائي من خلال اعتماد نموذج الضريبة المزدوجة(Dual Income Tax) ، الذي يُفرق بين دخل العمل ودخل رأس المال، بالإضافة إلى توسيع القاعدة الضريبية لضمان شمولية الجباية وتقليص الضغط الضريبي على فئات محددة.

رقمنة الإدارة الجبائية لتسهيل التصريح والدفع وتعزيز الشفافية، وخفض تدريجي لضرائب الشركات بهدف دعم الاستثمار دون التأثير على الإيرادات العامة.

فقد ساعدت هذه الإصلاحات في تحسين مستويات الامتثال الضريبي، تقليص التهرب، وتعزيز الثقة المتبادلة بين المكلف بالضريبة والإدارة الجبائية، كما مكّنت هذه الدول من تمويل أنظمة رفاه اجتماعي فعالة، وضمان استقرار مالي طويل الأمد، وتبرز هذه التجارب كمرجع مهم للدول النامية، بما في ذلك الجزائر، للاستفادة من مقارباتها القائمة على التدرج، الشفافية، والتكامل بين الجانب التقني والمؤسسي في الإصلاح الجبائي.

خلاصة الفصل :

بيّن هذا الفصل الإطار النظري للنظام الجبائي المحلي في الجزائر، من خلال تحديد طبيعته، مكوناته، مصادره، وأهم المبادئ التي يقوم عليها، كما تم إبراز الأهمية التي يكتسيها هذا النظام في دعم التنمية المحلية الشاملة، أظهرت المعالجة النظرية أن المنظومة الجبائية المحلية تعاني من عدة اختلالات، أبرزها تعدد الضرائب والرسوم، ضعف التحصيل، تداخل الصلاحيات، والاعتماد المفرط على الدولة المركزية، ما يعيق أداء الجماعات المحلية ويحدّ من فاعليتها.

وفي هذا السياق، تم التطرق إلى مبررات إصلاح هذه المنظومة، سواء على الصعيد القانوني أو المؤسساتي أو المالي، مع التركيز على ضرورة تبسيط التشريعات وتوسيع صلاحيات التسيير المحلي، كما تم التطرق إلى تجربة بعض الدول الناجحة في إصلاح أنظمتها الجبائية، حيث أبانت التجارب المقارنة عن أهمية الرقمنة، اللامركزية، وتوسيع الوعاء الضريبي كأدوات فعالة لتحقيق العدالة الجبائية وتحسين التحصيل.

الفصل الثاني:

الدراسات السابقة

مقدمة الفصل:

تُعد الدراسات السابقة ركيزة أساسية لكل بحث علمي، إذ تمثل الخلفية النظرية والمنهجية التي يستند إليها الباحث لفهم الإطار العام للموضوع وتحديد موقع بحثه ضمن الأدبيات الموجودة، إضافة إلى كسب معلومات تكون من شأنها المساعدة في عملية البحث، وتبيان الطرق والأدوات المستخدمة في معالجة الإشكالية محل الدراسة، وبهذا يسهل على الباحث اكتساب المعلومات والمعرفة أكثر حول الموضوع الذي يدرسه خلال مشواره البحثي والعلمي.

وعليه سيتم في هذا الفصل تقديم أهم الدراسات التي ترتبط بموضوع بحثا بشكل مباشر وغير مباشر، مع التركيز على كيفية تناولها لموضوع الجباية المحلية وضرورة اصلاحها على المستوى المحلي، يهدف هذا الاستعراض إلى تبيان أوجه الاتفاق والاختلاف في النتائج، ورصد الفجوات البحثية التي يسعى هذا العمل لسدها، وهذا من خلال عرض الإشكالية، المنهج المتبع وصولا إلى النتائج المستخلصة، من خلال الاستعانة بمصادر ومراجع متنوعة كالشبكة العنكبوتية وقواعد بيانات مختلفة.

1-بوعكاز يوسف، و آخرون، مدى تأثير التشريعات الجبائية على جودة الممارسات الجبائية في البيئة الجزائرية، دراسة ميدانية لولاية ورقلة، مجلة الدراسات الإقتصادية الكمية، المجلد 11، العدد01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2025.[1]

اشكالية البحث:

سعت هذه الدراسة إلى فهم مدى تأثير التشريعات الجبائية على جودة الممارسات الجبائية في الجزائر.

منهجية البحث: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استبيانات وُزعت على عينة من موظفي الضرائب، المحاسبين المعتمدين، والأساتذة الجامعيين في ولاية ورقلة، مع تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS.

نتائج البحث:

توصل الباحثون إلى أن التشريعات الجبائية المعقدة والمتذبذبة تضعف الرقابة الجبائية ، مما يؤدي إلى انخفاض في الإيرادات الجبائية، **و**عدم وضوح القوانين يتسبب في فجوة ثقة بين المكلف بالضريبة والإدارة الجبائية، وأن التغيير المستمر في التشريعات يخلق حالة من الارتباك والشك، ويؤثر سلبيًا على جودة الأداء الجبائي، غير أن الإلمام الجيد بالقوانين الجبائية وتبسيطها يسهم في تقليص ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي.

2-يوسف بوعكاز، و آخرون، الرقمنة الجبائية كتوجه للمساهمة في تحسين جودة التصريحات الجبائية في الجزائر- بوابتي جبايتك- ومساهمتك كنموذج، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2024.[2]

[1] موقع الكتروني، https://asjp.cerist.dz/en/article/267873
[2] موقع الكتروني، https://asjp.cerist.dz/en/article/247457

اشكالية البحث: أصبحت الرقمنة خيارًا استراتيجيًا لتحسين جودة التصريحات الجبائية وتعزيز كفاءة التحصيل. ومن هنا، تتساءل الدراسة :إلى أي مدى تسهم الرقمنة الجبائية من خلال منصتي "جبايتيك" و"مساهمتك" في تحسين جودة التصريحات الجبائية في الجزائر؟

منهجية البحث:

اعتمد الباحثون في دراستهم على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تحليل التجربة الجزائرية في رقمنة الخدمات الجبائية من خلال استعراض وتقييم منصتي "جبايتيك" و"مساهمتك"، إضافة إلى تحليل المفاهيم النظرية لجودة التصريحات الجبائية في البيئة الرقمية.

نتائج البحث:

توصلت نتائج الدراسة في ان بوابت جبايتيك **و**مساهمتك تساهم في تبسيط الإجراءات وتسهيل التصريح والدفع الإلكتروني، مما يعزز الامتثال الضريبي، وأن الرقمنة قلّصت من البيروقراطية، وساهمت في تقريب الإدارة من المكلف بالضريبة، وخفّضت من نسبة التهرب والغش، كما أظهرت الدراسة أن جودة التصريحات تحسنت بفضل التذكير التلقائي، صحة البيانات، ودقة الحسابات الإلكترونية، وعليه فإن الرقمنة عززت الثقة بين المكلفين والإدارة الجبائية من خلال الشفافية، النزاهة، وتقليل الاحتكاك المباشر.

3-عيدة أنور، صيد مريم، الإصلاحات الجبائية في الجزائر وأثرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفتر(2002-2020) ،مجلة المنهل الإقتصادي، المجلد07، العدد01، الجزائر، 2024.[1]

[1] موقع الكتروني، https://asjp.cerist.dz/en/article/247648

الإشكالية: سعت الجزائر منذ سنة 1992 إلى تنفيذ إصلاحات جبائية متعددة بهدف تحسين مناخ الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، إلا أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ظل دون المستوى المأمول، ما يثير التساؤل هل تمكنت الإصلاحات الجبائية في الجزائر تحقيق أهدافها في الرفع من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ؟

منهجية الدراسة: اعتمدت الباحثتان في دراستهما على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة النصوص القانونية والمؤشرات الكمية المتعلقة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحليلها في ضوء السياسات الجبائية المطبقة خلال الفترة المدروسة.

نتائج البحث:توصلت الباحثتان بأن الإصلاحات الجبائية ساهمت في تحسين تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى حدٍّ ما، خصوصًا بعد تطبيق القانون 03-01، إلا أن الجزائر بقيت من بين الدول الأقل جذبًا لهذه الاستثمارات مقارنة بدول أخرى. وتبيّن أن العراقيل الجبائية والإدارية، مثل غياب الشباك الوحيد وضعف تحفيزات قانون الاستثمار، ما زالت تحد من فعالية الإصلاحات، مما يستدعي مراجعة شاملة للسياسات الجبائية وتعزيز ثقة المستثمرين الأجانب في مناخ الأعمال المحلي.

4-مُحَمَّد طيفور أمينة، تحديات الإصلاح الجبائي بين تحقيق العدالة الجبائية والتحصيل الجبائي في الجزائر للفترة 2012-2022، مجلة الإقتصاد و المالية، المجلد10، العدد02، جامعة غليزان، الجزائر، 2024.[1]

الإشكالية: عالجت الباحثة في دراستها مدى مساهمة الإصلاحات الجبائية التي عرفها النظام الجبائي الجزائري في تحقيق العدالة الجبائية.

[1] موقع الكتروني، https://asjp.cerist.dz/en/article/248197

منهجية الدراسة: معتمدة على المنهج الوصفي التحليلي، إضافة إلى تحليل كمي باستخدام بيانات وإحصائيات من الفترة 2012–2022، وذلك لتقييم أثر الإصلاحات على متغيري العدالة والتحصيل الجبائيين.

نتائج البحث:

عرف النظام الجبائي الجزائري العديد من الإصلاحات منذ التسعينات، أبرزها الرقمنة، تبسيط الإجراءات، وتحفيز الاستثمار، بالرغم من التحسن في حجم الإيرادات الجبائية (بلغت 2943.2 مليار دج سنة 2022)، إلا أن التحصيل لم يكن كافيًا لتغطية النفقات العامة.

لا زال هناك تفاوت في العدالة الجبائية، خصوصًا في الضرائب على الأجور مقارنة بالضرائب الأخرى، حيث تسود ازدواجية وعبء ضريبي غير متوازن، غير أن الإصلاحات ساعدت في تحسين بعض الجوانب مثل التصريح والدفع الإلكتروني، لكنها لم تُعالج جذريًا إشكاليات كبرى كالرشوة والتهرب الضريبي.

5–ملال مُحَّد، أهمية إصلاح الجباية المحلية كخيار إستراتيجي لتحقيق متطلبات التنمية المحلية في الجزائر، دراسة حالة بلدية تيسمسيلت للفترة (20182021)، مجلة دراسات جبائية، المجلد 12–02، العدد 23، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 2024.[1]

اشكالية البحث: طرح الباحث لإشكالية مدى مساهمة الإصلاحات الجبائية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

منهجية البحث: اعتمد الباحث على المنهج التحليلي الوصفي مع دراسة حالة تطبيقية لبلدية تيسمسيلت، للفترة الممتدة من 2018 إلى 2021، حيث تم تحليل تطور الإيرادات الجبائية ونسبة مساهمتها في تمويل الميزانية المحلية.

نتائج البحث:

[1] موقع إلكتروني، https://asjp.cerist.dz/en/article/240323

توصل الباحث إلى أن الإيرادات الجبائية المحلية لا تزال تشكل نسبة ضعيفة جدًا من مجموع إيرادات الجماعات المحلية، إذ لم تتجاوز مساهمتها في بلدية تيسمسيلت 4.91% في أفضل الحالات، إضافة إلى ضعف التحصيل الجبائي والذي يعود إلى غياب المتابعة من طرف المجالس المنتخبة، وقصور في التنسيق بين الإدارة الجبائية والجماعة المحلية، و أن الإصلاحات الجبائية لم تحقق الأهداف المرجوة في مجال التنمية بسبب استمرار الاعتماد الكبير على الإعانات المركزية، وانعدام ثقافة جبائية فعالة لدى المواطن والمسؤول المحلي

6-د. خروبي هني، د. قندز بن توتة، تعزيز منازعات الوعاء الضريبي في إطار إصلاح وعصرنة المنظومة الجبائية في الجزائر، المجلة العصرية للدراسات القانونية، المجلد 1، العدد 1، الجزائر، 2023.[1]

الإشكالية: طرح الباحثان الاشكالية المتمثلة في مدى ساهمت برامج إصلاح وعصرنة الإدارة الجبائية في تبسيط إجراءات المنازعات للحد من التوتر القائم بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة؟

منهجية البحث: للإجابة على الإشكالية واختبار فرضياته وتوضيح كل جانب من جوانب الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي باستخدام أداة الوصف لكونه من أكثر المناهج استخداما في الدراسات الاجتماعية والاقتصادية.

نتائج البحث: سعى المشرع الجزائري إلى تنظيم العلاقة بين المكلف بالضريبة والإدارة الجبائية من خلال جملة من الإصلاحات القانونية والتنظيمية، شملت عصرنة الإدارة الجبائية، وتبسيط الإجراءات المتعلقة بالوعاء والتحصيل الضريبي، وكذا المنازعات الجبائية، مع منح المكلفين خيارات متعددة لاسترجاع حقوقهم. كما تم التركيز على نشر الوعي الجبائي وتحسين جودة التسيير الإداري، غير أن هذه الجهود لا تُغني عن اتخاذ تدابير تعزيزية، من بينها: تحسين

[1] موقع الكتروني، https://mucjournals.muc.edu.ps/index.php/pub/article/view/12

مرونة إجراءات المنازعات، وتكوين العنصر البشري، ومرافقة المكلفين بالضريبة لتمكينهم من معرفة حقوقهم وواجباتهم، وتكوين أعضاء اللجان المختصة بما يعزز كفاءتهم في معالجة النزاعات.

7-ديدوش مُحَمَّد أمين، بوضياف مليكة، قراءة للإيرادات الجبائية العائدة للجماعات المحلية المتضمنة بالتشريع الجبائي الجزائري لسنة 2022- عرض وتحليل- المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 7، العدد1، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2022.[1]

الإشكالية: طرح الباحثان لإشكالية انعكاسات التغيرات والإصلاحات القانونية التي مست النظام الجبائي المحلي لسنة 2022 على الإستقلالية المالية للجماعات المحلية ؟

منهجية الدراسة: اعتمد الباحثان في دراستهما على المنهج التحليلي لتفكيك وتحليل النصوص القانونية الجبائية وتوزيع الإيرادات بين الجماعات المحلية والدولة.

نتائج البحث: توصل الباحثان الى مجموعة من النتائج تمثلت في:

تحليل الإيرادات الجبائية المحلية لسنة 2022: ضرائب ورسوم تعود كليًا للجماعات المحلية مثل: (الرسم على النشاط المهني، الرسم العقاري، رسم السكن، رسم التطهير)، وضرائب ورسوم تعود جزئيًا مثل: (الضريبة الجزافية الوحيدة، الرسم على القيمة المضافة، الضريبة على الثروة...).

تقييم النظام الجبائي المحلي والتغييرات التشريعي وجود تغييرات طفيفة مقارنة بسنة 2021 (كخفض بعض النسب الضريبية وتعديل تعريفات الرسوم)، وان النظام لا زال يفتقر إلى قانون موحد ينظم الجباية المحلية،ما جعله يواجه

[1] موقع الكتروني، https://asjp.cerist.dz/en/article/189816

تحديات كبرى تمثلت في تعدد النصوص القانونية وعدم وضوحها أحيانًا، مما يفتح المجال لتأويلات مختلفة، كذا هيمنة السلطة المركزية على سنّ وتوزيع الضرائب، ضعف مشاركة المجالس المحلية في صياغة وتحصيل الإيرادات الجبائية.

8- مختار عبد الهادي، جلول ياسين بن الحاج، النظام الضريبي الجزائري بين آفاق الإصلاح وعراقيل التحصيل (1992-2018)، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، المجلد 06، العدد 01، تيارت، الجزائر، 2022.[1]

الإشكالية: تمثلت إشكالية الدراسة فيما تمثلت برامج الإصلاح الجبائي المنتهجة في الجزائر وما هي عراقيل تحصيل الإيرادات الضريبية؟

منهجية الدراسة: اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة خصائص النظام الضريبي في الجزائر، وتحليل الإحصائيات والمؤشرات الاقتصادية خلال فترة الدراسة، إلى جانب المنهج التاريخي لرصد تطور الإصلاحات الضريبية، واستخدم أدوات كمية مثل المؤشرات الجبائية ومعدلات التحصيل لتقييم الأداء الجبائي.

نتائج البحث: توصلت الدراسة أن الإصلاحات الضريبية لم تحقق النتائج المرجوة، حيث ظل النظام الجبائي يعاني من تعقيد التشريعات، ضعف الإدارة الجبائية، غياب العدالة الضريبية، وانتشار ظاهرة التهرب، وأوصت بضرورة تبسيط النظام الضريبي، تحسين كفاءة الإدارة، تعزيز الشفافية، توسيع الوعاء الضريبي، وإرساء ثقافة جبائية ترتكز على وعي المكلفين بحقوقهم وواجباتهم، بما يعزز مردودية الجباية ويقلص من العراقيل البنيوية التي تواجه النظام.

9- فضيلة خير، إصلاح الإدارة الضريبية وانعكاسها على التحصيل الضريبي في الجزائر – مركز الضرائب لرويبة نموذجًا، المجلة الدولية للأداء الإقتصادي، المجلد 05، العدد 02، جامعة بومرداس، الجزائر، 2022.[2]

[1] موقع الكتروني، https://asjp.cerist.dz/en/article/183210

[2] موقع الكتروني، https://asjp.cerist.dz/en/article/206545

الإشكالية: تسعى الدراسة إلى تقييم مدى فعالية جهود إصلاح وعصرنة الإدارة الضريبية في رفع مستوى التحصيل الضريبي بالجزائر.

منهجية الدراسة: اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال دراسة حالة مركز الضرائب برويبة، باستخدام بيانات إحصائية وتحليلية لتطور الأداء الضريبي خلال الفترة 2016–2021.

نتائج البحث: توصلت نتائج الدراسة إلى أن جهود إصلاح الإدارة الضريبية في الجزائر، رغم ما رافقها من تحديثات هيكلية وإدماج لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، لم تحقق بعد الأهداف المرجوة بالكامل في رفع فعالية التحصيل الضريبي، فقد أظهرت حالة مركز الضرائب برويبة –كنموذج للعصرنة – تحسنًا نسبيًا في حجم التحصيل وعدد الملفات المسيرة، لكن هذا التحسن ظل محدودًا بسبب استمرار الاعتماد على الأساليب التقليدية في بعض الجوانب، مثل غياب الدفع الإلكتروني، كما أبرزت النتائج أن نجاح الإصلاح يتطلب ليس فقط إعادة هيكلة الهياكل التنظيمية، بل أيضًا تبسيط الإجراءات وتحسين جودة الخدمة وتوسيع استخدام الرقمنة لزيادة رضا المكلفين وتعزيز التزامهم الضريبي.

10–حسين شيحي، عتيق لعلي، سياسات إصلاح النظام الجبائي – دراسة حالة الجزائر، مجلة المنهل الإقتصادي، المجلد05، العدد 01، ورقلة، الجزائر، 2022.[1]

الإشكالية: طرح الباحثان إشكالية تتعلق بدوافع عملية الإصلاح الضريبي، مع تحديد مجالاته، أهدافه و معوقاته؟

منهجية الدراسة: اعتمد الباحثان في دراستهما على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال مراجعة الأدبيات الاقتصادية والمالية المرتبطة بالجباية، بالإضافة إلى دراسة حالة الجزائر وتحليل البيانات الإحصائية المتاحة حول

[1] موقع الكتروني، https://asjp.cerist.dz/en/article/188340.

الإيرادات الجبائية وتطور الإصلاحات منذ التسعينات.

نتائج البحث: أظهرت الدراسة أن النظام الجبائي الجزائري لا يزال يعاني من عدة اختلالات تعيق تحقيق أهداف الإصلاح، من أبرزها تعقيد الإجراءات الإدارية، ضعف العدالة الجبائية، واستمرار الاعتماد الكبير على الجباية البترولية، وعلى الرغم من محاولات الإصلاح المتعددة، لا تزال النتائج دون المستوى المطلوب، وقد خلص البحث إلى أهمية توسيع الوعاء الضريبي، وتبسيط الإجراءات الجبائية، وتحسين جودة التسيير الإداري، إلى جانب ضرورة التركيز على نشر الثقافة الجبائية، وتعزيز رقمنة الإدارة الضريبية، بما يسمح برفع مردودية التحصيل وتقليص النزاعات، وتفعيل دور الإصلاحات التشريعية في تحسين الامتثال الضريبي.

11- عبدو شافعي، سمير سلطاني، دور الإصلاحات الضريبية في تحسين الأداء الضريبي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر – دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد 06، العدد01، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي، الجزائر، 2021.[1]

الإشكالية: هدف الباحثان في دراستهما إلى الكشف عن مدى فعالية الإصلاحات الضريبية التي اعتمدتها الجزائر في تحسين الأداء الضريبي للمؤسسات الاقتصادية.

منهجية الدراسة: اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، فقد قسم إلى محورين: محور نظري تناول الأدبيات المتعلقة بالإصلاحات الضريبية والأداء الضريبي، ومحور تطبيقي استند إلى استبيانين، الأول موجه إلى عينة من المؤسسات الاقتصادية في ولايتي تلمسان وعين تموشنت، والثاني إلى موظفي وإطارات الإدارات الضريبية في نفس الولايات، وذلك لقياس أثر الإصلاحات والامتيازات الجبائية على الواقع الميداني والتحصيل الضريبي.

[1] موقع الكتروني، https://asjp.cerist.dz/en/article/160186.

نتائج البحث: توصل الباحثان إلى أن الإصلاحات الضريبية التي باشرتها الدولة الجزائرية ساهمت بدرجات متفاوتة في تحسين الأداء الضريبي للمؤسسات الاقتصادية، من خلال تخفيض العبء الجبائي، وزيادة مردودية التحصيل، وتحفيز النشاط الاقتصادي، كما أظهرت نتائج الاستبيان الموجه لعينة من المؤسسات الاقتصادية والإدارات الضريبية أن الامتيازات الجبائية، رغم دورها في تخفيض التكاليف وتحسين التنافسية، تعاني من ضعف الشفافية في المنح وسوء التوجيه، مما أدى إلى استخدامها في بعض الحالات كوسيلة للتهرب الضريبي. كما أشار المستجيبون إلى استمرار بعض أوجه القصور في النظام الجبائي، أبرزها غياب العدالة الضريبية، والاعتماد غير المتوازن على نظام الاقتطاع من المصدر، إلى جانب ضعف الرقابة الجبائية ونقص الوسائل التقنية الحديثة.

12- وليد عابي وآخرون، الإصلاحات الجبائية في الجزائر ودورها في تمويل الموازنة العامة للفترة 1993 – 2017 ، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية، المجلد 04، العدد 02، الجزائر، 2019.[1]

الإشكالية: هدف البحث لمعالجة إشكالية مدى مساهمة الإصلاحات الجبائية في الجزائر في تمويل النفقات العامة خلال الفترة 1993–2017؟

منهجية الدراسة: اعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة تطور النظام الجبائي، إلى جانب استخدام البيانات الكمية لتحليل الإيرادات الجبائية (العادية والبترولية) وعلاقتها بالنفقات العامة وعجز الميزانية، مع الاعتماد على التقارير الرسمية وقوانين المالية كأدوات توثيق وتحليل.

نتائج البحث: توصل الباحث في دراسته أن الإصلاحات الجبائية في الجزائر هدفت أساسًا إلى إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وذلك للحد من هشاشة الميزانية العامة تجاه تقلبات أسعار النفط. وعلى الرغم من تسجيل تحسن تدريجي في الإيرادات الجبائية العادية منذ 2012، إلا أن فعاليتها في تغطية النفقات بقيت محدودة، إذ

[1] موقع إلكتروني، https://asjp.cerist.dz/en/article/104713.

لم تتجاوز مساهمتها في كثير من الأحيان نسبة 40%، كما بينت النتائج أن فترات عجز الميزانية تزامنت مع تراجع إيرادات الجباية البترولية، ما يبرز استمرار تبعية المالية العمومية للقطاع الطاقوي.

إضافة الى وجود توصيات بضرورة تعميق الإصلاحات الجبائية، وتوسيع الوعاء الضريبي، وتحسين أداء الإدارة الجبائية بما يضمن تعزيز الإيرادات المستقرة وتخفيف الضغط على الجباية البترولية مستقبل.

13-يحياوي مُحَمَّد، تقسيمات الموارد الجبائية العائدة للجماعات المحلية بالجزائر، مجلة القانون العقاري، المجلد 6، العدد1، جامعة البليدة، الجزائر، 2019.[1]

الإشكالية: معالجة الباحث إلى اشكالية: ما مدى تساهم تقسيمات الموارد الجبائية في دعم القدرات المالية للجماعات المحلية في الجزائر، وفقًا للتشريع الجبائي لسنة 2022، وما هي أبرز التحديات التي تحول دون تحقيق فعالية هذا النظام؟

منهجية الدراسة: اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، عبر قراءة تشريعية لقانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 1992، وتحليل عملي لموارد سنة 2022 مع إدراج جداول بيانية توضيحية.

نتائج البحث: توصل الباحثان الى مجموعة من النتائج تمثلت في:

الموارد الجبائية العائدة حصريًا للبلديات:

يشمل الرسم العقاري الملكيات المبنية وغير المبنية، وأن رسم التطهير (رفع القمامة) يفرض مقابل خدمات النظافة، بينما يحصل الرسم على الذبح، عند ذبح الحيوانات أو استيراد اللحوم، رسم السكن يُحصّل عبر فواتير الكهرباء

[1] موقع الكتروني، https://asjp.cerist.dz/en/article/143673

والغاز، اضافة للرسوم أخرى، كالرسم على الرخص العقارية، الرسوم الجنائزية، رسوم إقامة الحفلات والمناسبات.

2- الموارد الجبائية المشتركة بين البلديات والولايات وصناديق الضمان:

الضريبة على النشاط المهني (TAP) تُوزع بين البلدية والولاية وصندوق التضامن، الرسم على القيمة المضافة (TVA)يتم توزيع جزء منه لصالح الجماعات المحلية، الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) موزعة بنسبة 70% للبلديات و30% لصندوق التضامن.

3- الموارد المحصلة جزئيًا لفائدة الجماعات المحلية:

- تتضمن رسومًا كالرسم الوحيد على الإنتاج، والرسم على الخدمات، التي تُحصل من قبل الدولة لكن يتم تخصيص جزء منها للجماعات المحلية.

موصيتا بذلك الى إعادة هيكلة النظام الجبائي المحلي لتفادي التداخل وتبسيط الرسوم والضرائب، تحسين آليات التحصيل المحلي وتقوية القدرات البشرية والتقنية للجماعات، مراجعة توزيع العائدات الجبائية بشكل يعكس احتياجات البلديات الفقيرة، تحقيق استقلالية مالية أكبر للجماعات المحلية في إطار اللامركزية.

14-خذيري صبرينة، جنينة عمر، الرقابة الجبائية بين هدفي مكافحة التهرب الجبائي وتنمية الإيرادات الجبائية، مجلة العلوم الإقتصادية والتسير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد2، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2019.[1]

اشكالية البحث: سعت هذه الدراسة الى تشخيص واقع الرقابة الجبائية في الجزائر، ومدى مساهمتها في تحقيق هدفين رئيسيين: مكافحة التهرب الجبائي من جهة، وتنمية الإيرادات الجبائية من جهة أخرى.

[1] موقع الكتروني، https://asjp.cerist.dz/en/article/104188

منهجية البحث: اعتمدت الدراسة على **منهج وصفي تحليلي**، وتمت الاستعانة بأسلوب دراسة الحالة الميدانية لتحليل تطور الأداء الرقابي الجبائي في الجزائر خلال الفترة (2011–2018)، مع التركيز على المقارنات الإحصائية ونسب التطور بين أنواع الرقابة المختلفة (المحاسبية، الوثائقية، والمعاينات).

نتائج البحث:

خلصت نتائج الدراسة إلى أن الرقابة المحاسبية والرقابة عبر الوثائق تعتبران أكثر الأدوات فعالية في تحسين مردودية التحصيل الجبائي، أن تزايد حجم التهرب الجبائي يعكس ضعفًا في التنسيق المؤسسي، وقصورًا في استخدام الرقابة الوقائية والتقنية، كما أن اعتماد المراقبة الجبائية التقليدية دون تحديث الوسائل أدى إلى محدودية تأثيرها في الكشف عن التهرب المنظم، وعليه فإن هناك حاجة ماسة لإصلاح المساطر الرقابية، وتعزيز التكوين المهني للمراقبين، مع ضرورة إشراك التكنولوجيا الرقمية.

15–أيت قاسي عزو رضوان، إصلاحات النظام الجبائي ومدى مساهمته في تمويل التنمية المحلية: دراسة حالة الرسم على النشاط المهني، مجلة الدراسات الإقتصادية المعمقة، رقم08 ،جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر،2018.[1]

الإشكالية: طرح الباحث لإشكالية مدى مساهمة الإصلاحات الجبائية في تحقيق التنمية المحلية؟

منهجية الدراسة: اعتماد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي لبيان الإطار النظري للنظام الجبائي المحلي وتطوراته، والمنهج الكمي لتحليل البيانات الإحصائية الخاصة بإيرادات الرسم على النشاط المهني. كما تم دعم الدراسة بالمنهج المقارن لقياس الفروقات قبل وبعد الإصلاحات الجبائية.

[1] موقع إلكتروني، https://asjp.cerist.dz/en/article/76995.

نتائج البحث: توصل الباحث في دراسته الى إمكانية إصلاح النظام الجبائي من خلال تحديث آليات التحصيل وتحسين الإطار التنظيمي للرسم على النشاط المهني، ساهم بشكل نسبي في رفع موارد الجماعات المحلية، إلا أن ذلك بقي محدودًا بسبب جملة من التحديات، أبرزها ضعف التسيير الجبائي المحلي، وغياب التنسيق بين مختلف المتدخلين، إضافة إلى محدودية الوعي الجبائي لدى المكلفين.

وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة تبني مقاربة شاملة لإصلاح الجباية المحلية، ترتكز على تحديث الإدارة الجبائية، وتفعيل الرقابة الجبائية، وتعزيز العدالة الجبائية، إلى جانب تحفيز المكلفين بالضريبة من خلال توضيح العلاقة بين الضريبة والخدمات العمومية.

16–بن بوزيان مُحَّد، سنوسي قويدر، دور الجباية في التنمية المحلية –دراسة ميدانية لولاية تلمسان، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد6، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016.[1]

اشكالية البحث: هدف الباحثان الى ابراز نصيب الجماعات المحلية من الجباية، و إلى أي مدى يؤدي هذا الى تنمية محلية شاملة؟

منهجية البحث: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تناول الجانب النظري للجباية والتنمية المحلية، بالإضافة إلى دراسة ميدانية لواقع الإيرادات الجبائية بولاية تلمسان خلال الفترة 2009–2014، وتحليل تطورها ومردوديتها.

نتائج البحث:

توصل الباحثان سجلت الجباية المحلية تذبذبًا واضحًا في تحصيل الإيرادات بين سنوات الدراسة، ما يؤكد ضعف أجهزة التحصيل، كما أنها لا تساهم بشكل كافٍ في تغطية نفقات الجماعات المحلية، التي لا تزال تعتمد على

[1] موقع الكتروني، https://asjp.cerist.dz/en/article/85850

التحويلات من الميزانية المركزية، حيث يعاني النظام الجبائي المحلي من عدة عراقيل، أهمها: نقص الوسائل البشرية والمادية، تهرب المكلفين بالضريبة، غياب ثقافة جبائية، وضعف التنسيق بين البلديات والإدارة الجبائية، لا تزال البلديات عاجزة عن أداء دورها التنموي بسبب غياب استقلالية مالية حقيقية

17-اسمعيل بوغازي، لمين تغليسية، ترسيد الجباية المحلية لتحقيق تنمية محلية شاملة، مجلة دراسات جبائية ، المجلد 2، العدد1، 2013.[1]

اشكالية البحث: هدف الباحثان الى معالجة اشكالية مدى قدرة ترشيد الجباية المحلية على دعم تنمية محلية شاملة ومستدامة.

منهجية البحث: معتمدين على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل مصادر الجباية المحلية، وشروط تفعيلها، وتأثيرها في تمويل التنمية، مع استعراض تحديات النظام الجبائي المحلي واقتراح آليات ترشيده.

نتائج البحث:

خلصت الدراسة الى مجموعة من الأهداف وهي أن لجباية المحلية تُشكّل المصدر الأساسي لتمويل الجماعات المحلية، لكنها تعاني من ضعف المردودية والتباين بين المناطق، وأن الإيرادات تنقسم إلى ضرائب ورسوم مخصصة كليًا أو جزئيًا للجماعات المحلية، إلا أن الاستفادة منها لا تزال غير متوازنة، ترشيد الجباية المحلية يتطلب إصلاحات متعددة على مستويات: التشريع، الإدارة الجبائية، ووعي المكلفين، كما يوجد ارتباط وثيق بين كفاءة الجباية المحلية وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وعدالة اجتماعية على المستوى المحلي، غير ان ضعف الموارد البشرية والتقنية، مركزية التشريع، وانتشار التهرب الجبائي، تمثل أبرز التحديات أمام فعالية الجباية المحلية.

[1] موقع الكتروني، https://asjp.cerist.dz/en/article/23443

18-مبارك لسلوس، وآخرون، التحفيزات الجبائية وإشكالية تمويل الجماعات المحلية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، المجلد 1، العدد1، جامعة البليدة ، الجزائر، 2012.[1]

اشكالية البحث: طرح اشكالية مدى تأثير التحفيزات الجبائية على فعالية تمويل الجماعات المحلية في الجزائر؟

منهجية البحث: استخدم الباحثون في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل المنظومة الجبائية الجزائرية، وتفصيل مصادر التمويل المحلي، وتقييم أثر الامتيازات والتحفيزات الجبائية الممنوحة للمستثمرين على مداخيل البلديات والولايات، مع الاستناد إلى نصوص قانونية وإحصائيات رسمية.

نتائج البحث:

توصل الباحثون الى مجموعة من النتائج و هي أن التحفيزات الجبائية (إعفاءات وتخفيضات) أثّرت سلبًا على الإيرادات الجبائية المحلية، خاصة في البلديات الفقيرة التي تفتقر إلى قواعد صناعية، كما أن هناك فجوة واضحة بين الأهداف التنموية المعلنة والنتائج الفعلية للتحفيزات، إذ لم تؤدِّ إلى خلق مناصب شغل أو تحريك عجلة التنمية المحلية، غير أن أغلب البلديات لا تزال تعاني من عجز مالي متزايد، حيث يُقدّر العجز المغطى من قبل الصندوق المشترك 57% فقط من الطلب، وأن هيمنة الدولة المركزية على النظام الجبائي (غياب اللامركزية الجبائية الفعلية) يقيّد صلاحيات الجماعات المحلية في فرض وتسيير الضرائب.

19-Olav magnus, insights into the tax systems of scandinavian countries ; 2021.[2]

نتائج الدراسة:

ركزت الدراسة على إصلاحات جبائية ناجحة في الدول الإسكندنافية، وجاء في الخلاصة :

[1] موقع الكتروني، https://asjp.cerist.dz/en/article/23435
[2] موقع الكتروني، /https://taxunfiltered.com/2021/02/24/insights-into-the-tax-systems-of-scandinavian-countries

- اعتماد نموذج الضريبة المزدوجة (Dual Income Tax) للتمييز بين دخل العمل ورأس المال .
- رقمنة الإدارة الجبائية لتعزيز الشفافية.
- خفض تدريجي لضريبة الشركات لجذب الاستثمار دون الإضرار بالإيرادات.
- التركيز على العدالة الجبائية والشفافية وتحقيق اللامركزية المالية الفعالة.

20-Jean dubois , إصلاح المنظومة الجبائية في فرنسا: من الضريبة السكنية إلى الرقمنة وتعزيز العدالة الجبائية,2021.

نتائج الدراسة:

- إلغاء تدريجي للضريبة السكنية (Taxe d'habitation) على الإقامات الرئيسية منذ 2018 حتى 2023، وذلك بهدف تخفيف العبء الجبائي عن المواطنين.
- تعزيز العدالة الجبائية عبر إعادة توزيع الموارد بين الدولة والجماعات المحلية.
- تم تعويض البلديات عن فقدان الإيرادات من خلال تحويلات مالية من الدولة.
- اعتماد الرقمنة الشاملة للإجراءات الجبائية، مما حسّن من الكفاءة والشفافية في التحصيل.

خلاصة الفصل:

أظهرت الدراسات السابقة المتعلقة بالمنظومة الجبائية المحلية في الجزائر إجماعًا حول محدودية فعاليتها في تمويل الجماعات المحلية وتحقيق التنمية، وقد بيّنت الأبحاث ضعف التحصيل الجبائي، وتعدد وتداخل النصوص القانونية، إضافة إلى تبعية البلديات للسلطة المركزية. كما اتفقت معظم الدراسات على ضرورة إصلاح المنظومة الجبائية من خلال تبسيط التشريعات، دعم اللامركزية، وتحديث آليات التسيير.

كما كشفت الدراسات عن عدد من النقاط التي لا تزال بحاجة إلى مزيد من التعمق، خصوصًا فيما يتعلق بآليات إصلاح الجباية المحلية في سياق اللامركزية، وكفاءة الهياكل الجبائية، ودور الرقمنة في تحسين أداء التحصيل، إلى جانب العلاقة بين العدالة الجبائية وتوزيع الموارد على المستوى الإقليمي.

بناءً على ذلك، يندرج هذا البحث ضمن الجهود الرامية إلى استكمال الفهم النظري والتطبيقي لموضوع إصلاح المنظومة الجبائية المحلية، مع محاولة ربطه بالسياق الجزائري من حيث الخصوصيات القانونية، والواقع الإداري، والتحديات المالية، مما يفتح المجال أمام بناء علمي متماسك وموضوعي في هذا المجال الحيوي.

الفصل الثالث:
دراسة حالة

مقدمة الفصل

يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على الجوانب التطبيقية للمنظومة الجبائية في الجزائر من خلال دراسة حالة بلدية تلمسان، يتم ذلك بالإعتمادى على معتمدة الاحصائيات والمعلومات المقدمة لها من جهة المختصة في بلدية تلمسان والإيرادات الجبائية ومصادرها، وكذا فعالية التحصيل الجبائي ومدى مساهمة الجباية المحلية في تمويل الجماعات المحلية، تعتمد هذه الدراسة على بيانات مالية تمتد على مدار ثلاث سنوات (2023–2025)، مع محاولة رصد التغيرات والتحديات التي تواجه الإدارة المحلية في هذا المجال.

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

تعد الموارد الجبائية أهم مصدر لتمويل نفقات الجماعات المحلية، كما انه يتم توجيه هذه النفقات لتمويل مختلف المهام اللإقتصادية، الإجتماعية، السياسية والثقافية، رغم أن السلطات المحلية لم تدخر أي جهد لتطوير النظام الجبائي إلا انه إلى حد الآن لم يرق إلى الدور المنوط به ولا إلى الفعالية المنتظرة منه وذلك لعدة أسباب نذكر من بينها نقص في الموارد المالية والبشرية إلى جانب الأسباب المتعلقة بالمدينين وتهربهم من دفع المستحقات مما اثر سلبا على حصيلة الجباية المحلية، وهذا ما دفع بالسلطات المحلية بعملية تحديث التسيير وإدخال الإعلام الآلي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصال وذلك لإنجاز كل العمليات بسرعة وفي شفافية كاملة.

المطلب الأول: تعريف بلدية تلمسان

تعتبر بلدية تلمسان من أهم البلديات في غرب الجزائر، وهي تابعة إداريًا لولاية تلمسان، تتميز بكثافة سكانية معتبرة وبنشاط اقتصادي متنوع يشمل قطاعات التجارة، الصناعة، والخدمات، كما تُعد من البلديات ذات الإيرادات الذاتية المتوسطة مقارنة بباقي البلديات الحضرية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية تلمسان

يتكون الهيكل الإداري لبلدية تلمسان من رئاسة المجلس الشعبي البلدي، ومجموعة من المصالح الإدارية والمالية، من ضمنها مصلحة الجباية المحلية التي تُعنى بمتابعة تحصيل الضرائب والرسوم البلدية، إضافة إلى التنسيق مع مصالح الضرائب الولائية فيما يخص الضرائب المشتركة.

الشكل رقم (6): الهيكل التنظيمي لبلدية تلمسان

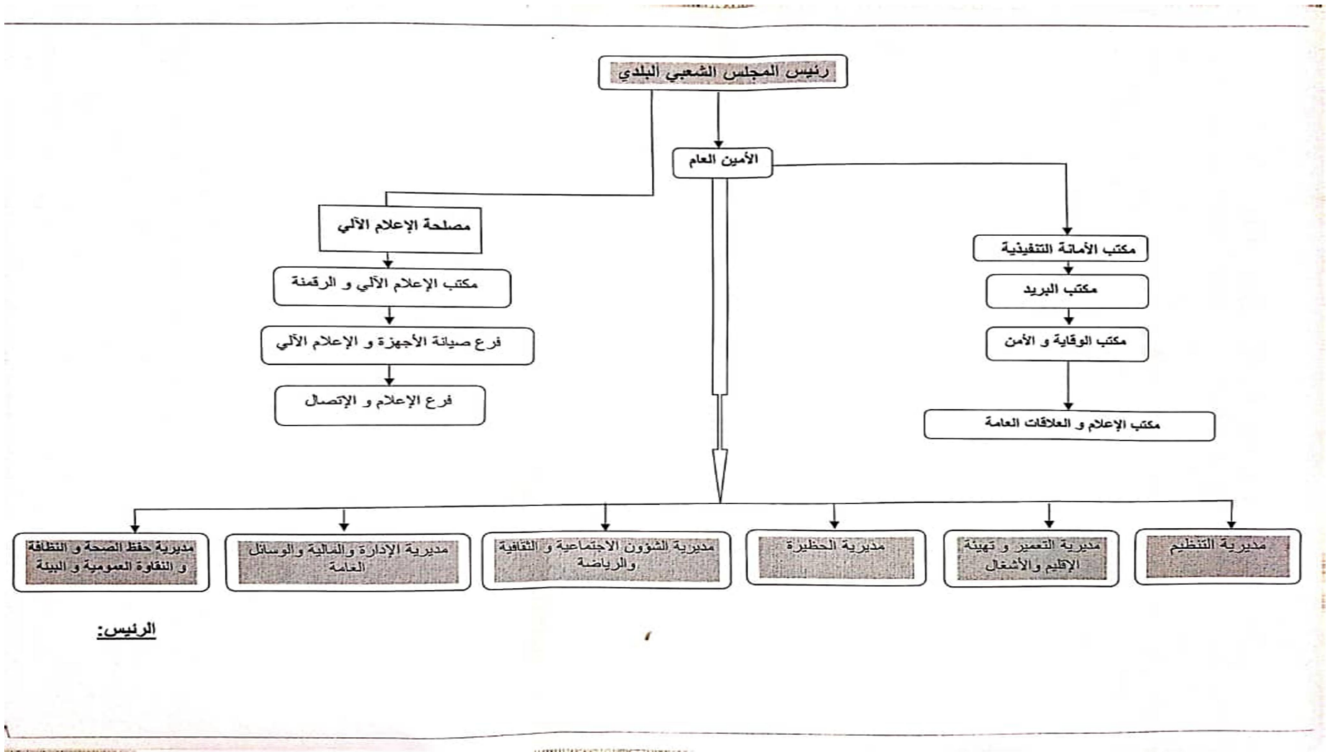
رئيس المجلس الشعبي البلدي
الأمين العام
مصلحة الإعلام الآلي
مكتب الإعلام الآلي و الرقمنة
فرع صيانة الأجهزة و الإعلام الآلي
فرع الإعلام و الإتصال
مكتب الأمانة التنفيذية
مكتب البريد
مكتب الوقاية و الأمن
مكتب الإعلام و العلاقات العامة
مديرية التنظيم
مديرية التعمير و تهيئة الإقليم والأشغال
مديرية الحظيرة
مديرية الشؤون الاجتماعية و الثقافية والرياضة
مديرية الإدارة والمالية و الوسائل العامة
مديرية حفظ الصحة و النظافة و النقاوة العمومية و البيئة
الرئيس:

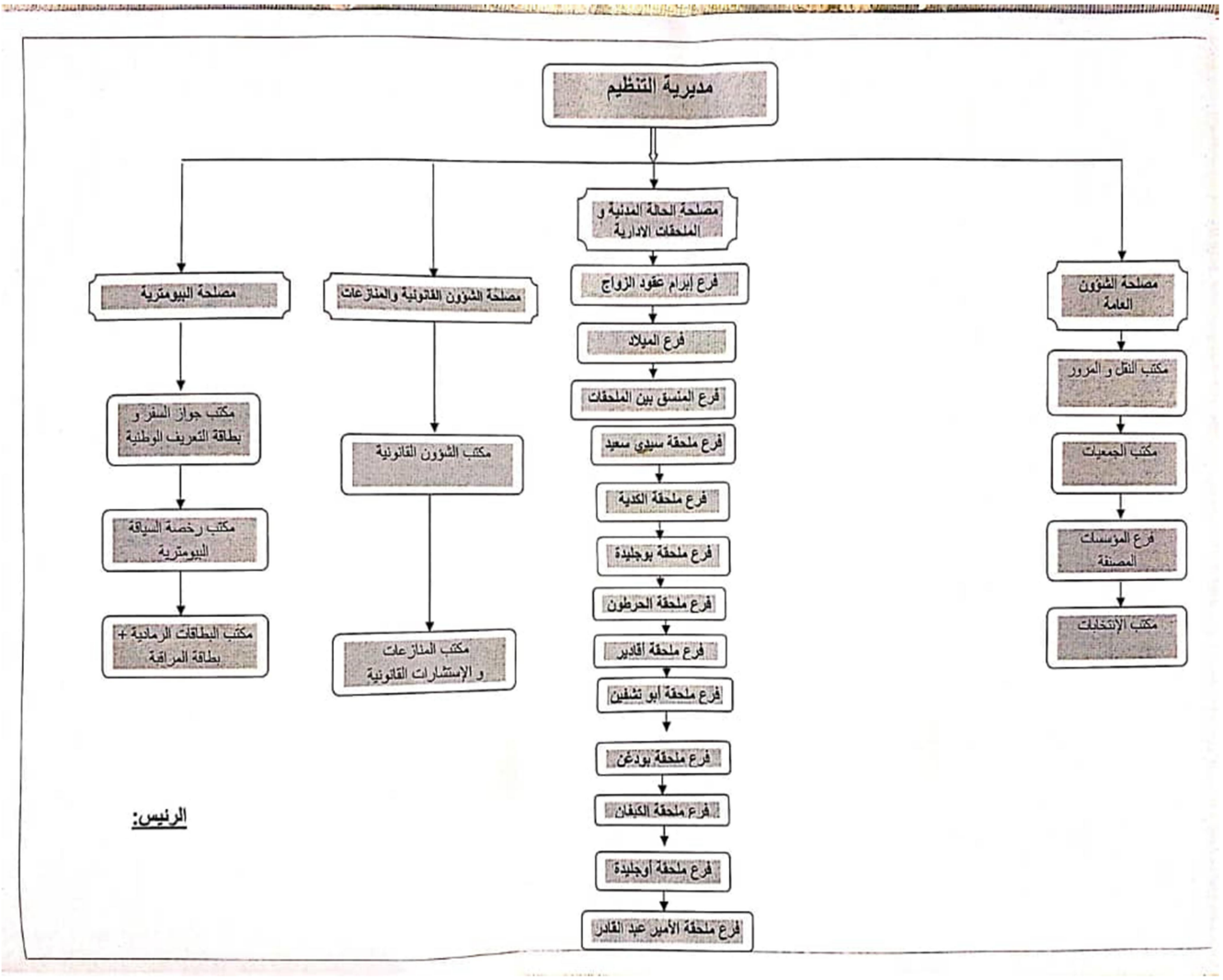
مديرية التنظيم
مصلحة الحالة المدنية و الملحقات الادارية
فرع إبرام عقود الزواج
فرع الميلاد
فرع المنسق بين الملحقات
فرع ملحقة سيدي سعيد
فرع ملحقة الكدية
فرع ملحقة بوجليدة
فرع ملحقة الحرطون
فرع ملحقة أقادير
فرع ملحقة أبو تشفين
فرع ملحقة بوداغن
فرع ملحقة الكيفان
فرع ملحقة أوجليدة
فرع ملحقة الأمير عبد القادر
مصلحة الشؤون العامة
مكتب النقل و المرور
مكتب الجمعيات
فرع المؤسسات المصنفة
مكتب الإنتخابات
مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات
مكتب الشؤون القانونية
مكتب المنازعات و الإستشارات القانونية
مصلحة البيومترية
مكتب جواز السفر و بطاقة التعريف الوطنية
مكتب رخصة السياقة البيومترية
مكتب البطاقات الرمادية + بطاقة المراقبة
الرئيس:

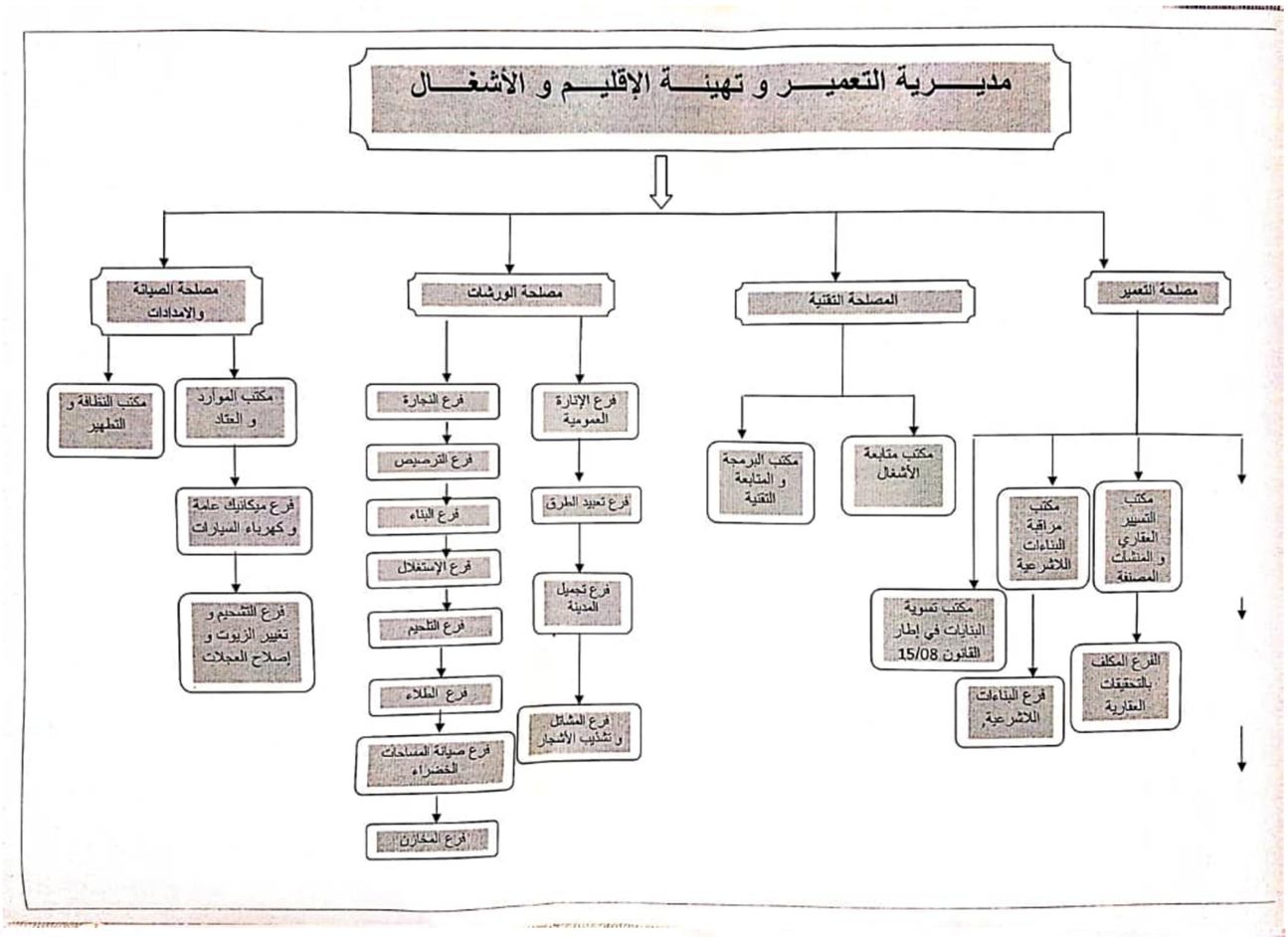
مديـــرية التعميـــر و تهيئـــة الإقليـــم و الأشغـــال
مصلحة الصيانة والامدادات
مصلحة الورشات
المصلحة التقنية
مصلحة التعمير
مكتب النظافة و التطهير
مكتب الموارد و العتاد
فرع ميكانيك عامة و كهرباء السيارات
فرع التشحيم و تغيير الزيوت و إصلاح العجلات
فرع النجارة
فرع الترصيص
فرع البناء
فرع الإستغلال
فرع التلحيم
فرع الطلاء
فرع صيانة المساحات الخضراء
فرع المخازن
فرع الإدارة العمومية
فرع تعبيد الطرق
فرع تجميل المدينة
فرع المشاتل و تشذيب الأشجار
مكتب البرمجة و المتابعة التقنية
مكتب متابعة الأشغال
مكتب تسوية البنايات في إطار القانون 15/08
مكتب مراقبة البناءات اللاشرعية
مكتب التسيير العقاري و المنشآت المصنفة
فرع البناءات اللاشرعية
الفرع المكلف بالتحقيقات العقارية

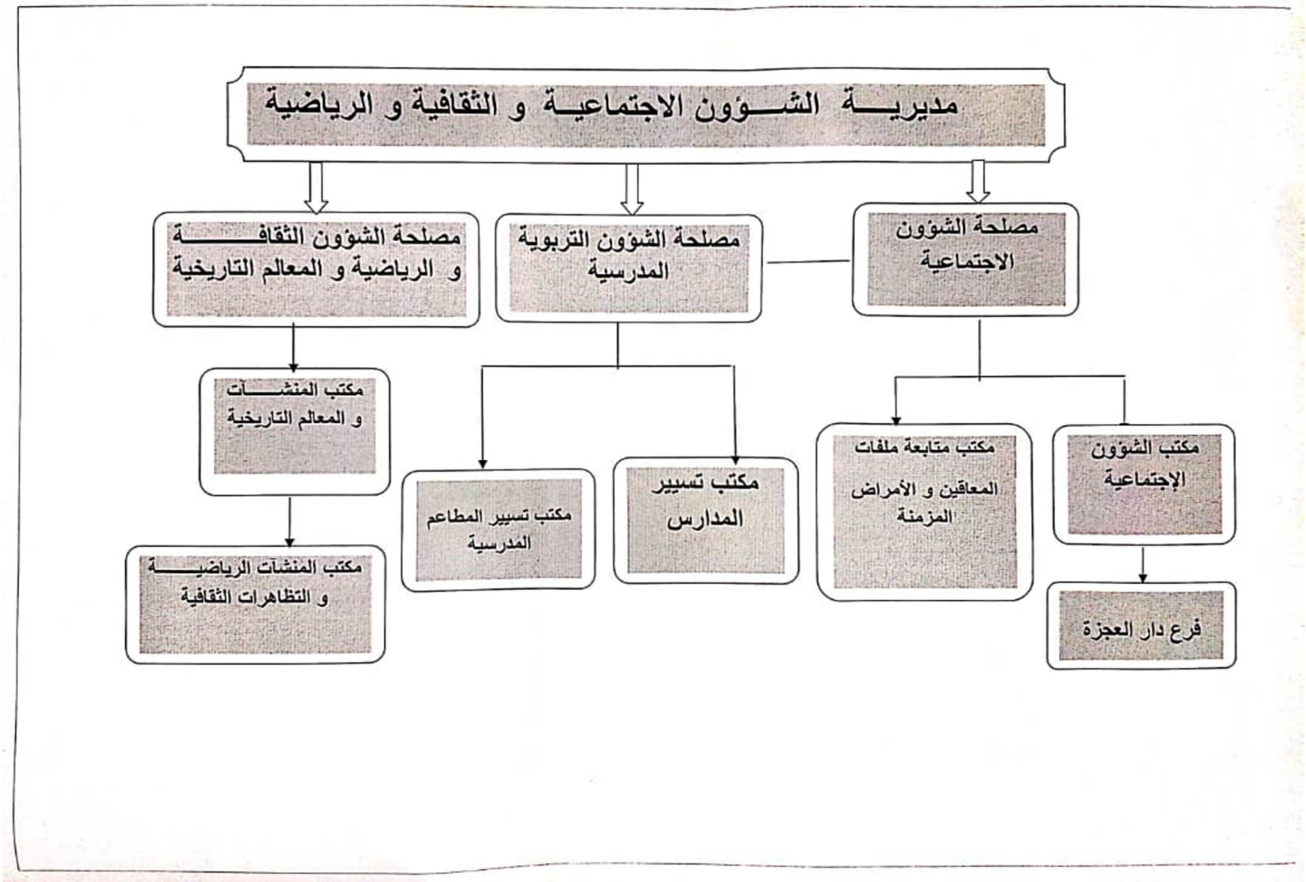
مديريـــة الشـــؤون الاجتماعيـــة و الثقافية و الرياضية
مصلحة الشؤون الثقافـــة و الرياضية و المعالم التاريخية
مصلحة الشؤون التربوية المدرسية
مصلحة الشؤون الاجتماعية
مكتب المنشـــآت و المعالم التاريخية
مكتب المنشآت الرياضيـــة و التظاهرات الثقافية
مكتب تسيير المطاعم المدرسية
مكتب تسيير المدارس
مكتب متابعة ملفات المعاقين و الأمراض المزمنة
مكتب الشؤون الإجتماعية
فرع دار العجزة

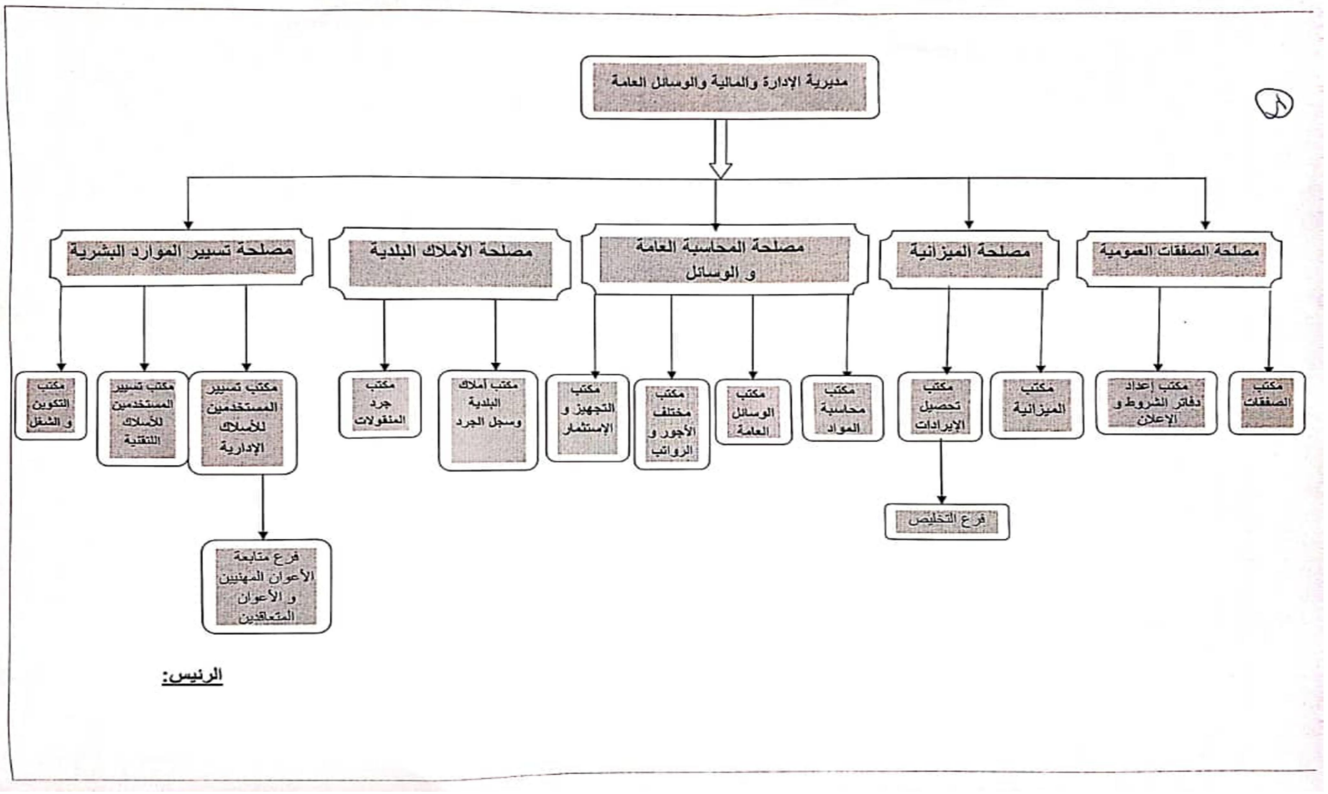
مديرية الإدارة والمالية والوسائل العامة
مصلحة تسيير الموارد البشرية
مصلحة الأملاك البلدية
مصلحة المحاسبة العامة و الوسائل
مصلحة الميزانية
مصلحة الصفقات العمومية
مكتب التكوين و الشغل
مكتب تسيير المستخدمين للأسلاك التقنية
مكتب تسيير المستخدمين للأسلاك الإدارية
فرع متابعة الأعوان المهنيين و الأعوان المتعاقدين
مكتب جرد المنقولات
مكتب أملاك البلدية وسجل الجرد
مكتب التجهيز و الإستثمار
مكتب مختلف الأجور و الرواتب
مكتب الوسائل العامة
مكتب محاسبة المواد
مكتب تحصيل الإيرادات
فرع التخليص
مكتب الميزانية
مكتب إعداد دفاتر الشروط و الإعلان
مكتب الصفقات
الرئيس:

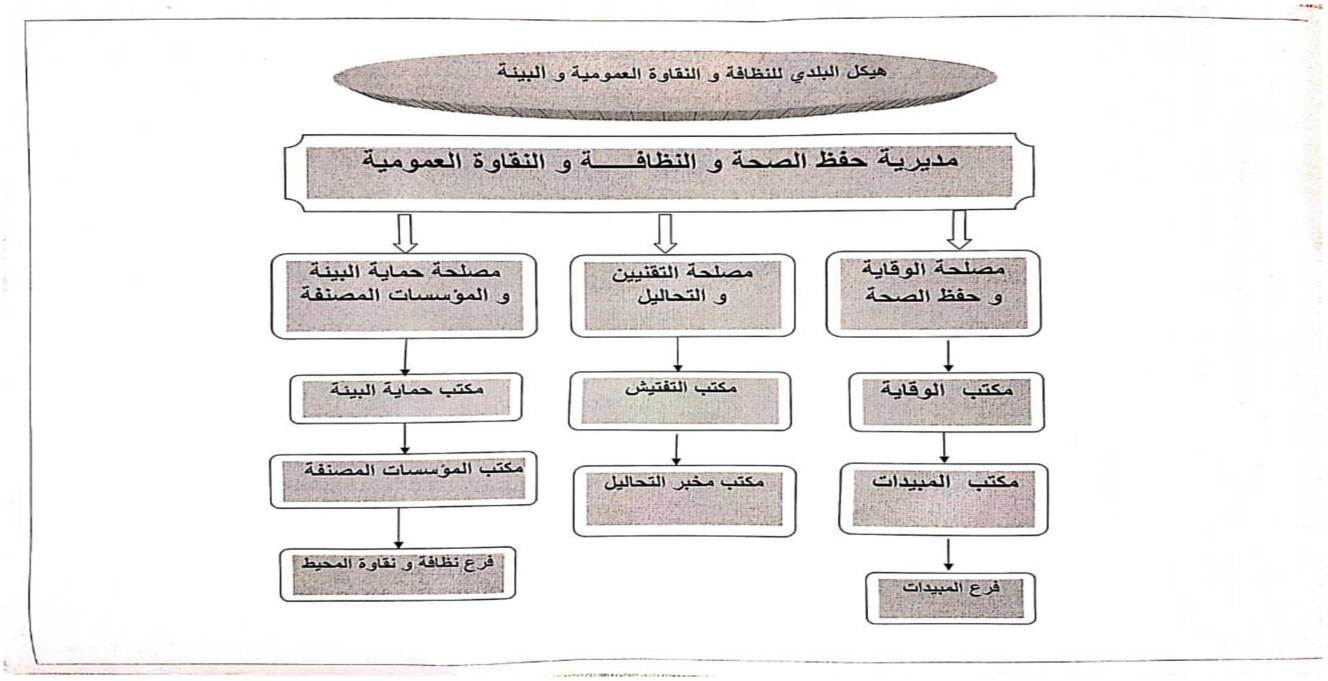
هيكل البلدي للنظافة و النقاوة العمومية و البيئة
مديرية حفظ الصحة و النظافـــة و النقاوة العمومية
مصلحة حماية البيئة و المؤسسات المصنفة
مصلحة التقنيين و التحاليل
مصلحة الوقاية و حفظ الصحة
مكتب حماية البيئة
مكتب التفتيش
مكتب الوقاية
مكتب المؤسسات المصنفة
مكتب مخبر التحاليل
مكتب المبيدات
فرع نظافة و نقاوة المحيط
فرع المبيدات

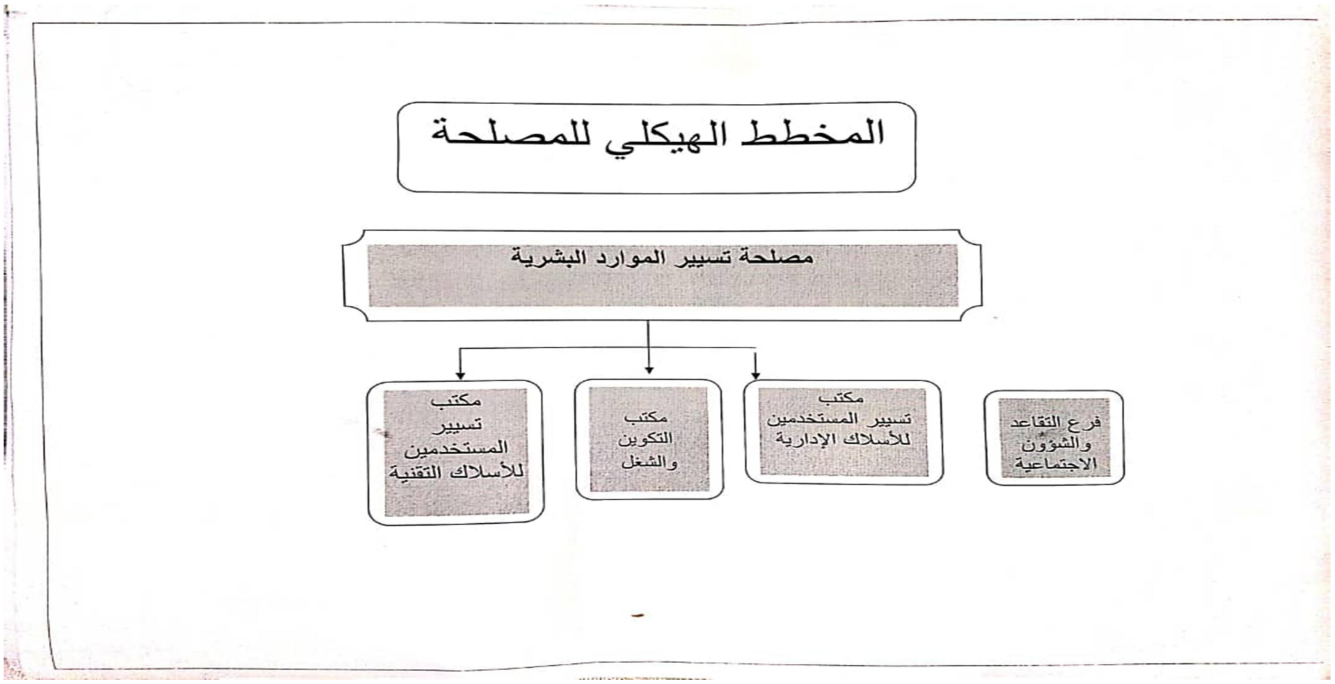
المخطط الهيكلي للمصلحة
مصلحة تسيير الموارد البشرية
مكتب تسيير المستخدمين للأسلاك التقنية
مكتب التكوين والشغل
مكتب تسيير المستخدمين للأسلاك الإدارية
فرع التقاعد والشؤون الاجتماعية

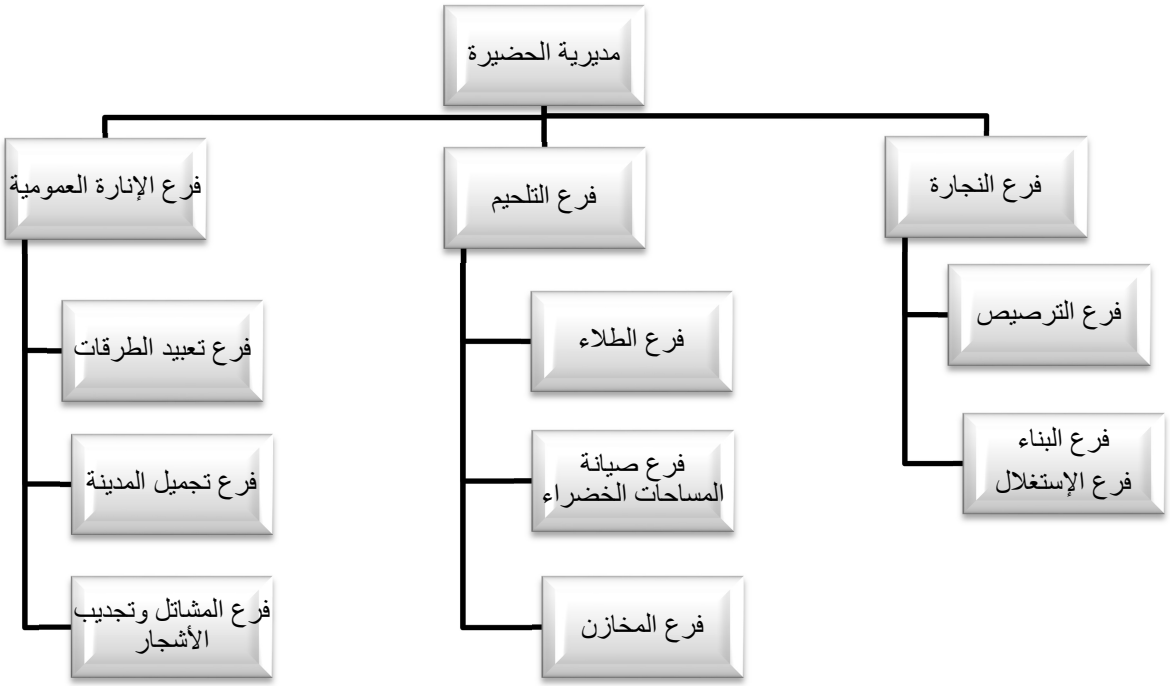
مديرية الحضيرة
فرع الإنارة العمومية
فرع تعبيد الطرقات
فرع تجميل المدينة
فرع المشاتل وتجديب الأشجار
فرع التلحيم
فرع الطلاء
فرع صيانة المساحات الخضراء
فرع المخازن
فرع النجارة
فرع الترصيص
فرع البناء
فرع الإستغلال

يعكس الهيكل التنظيمي لبلدية تلمسان مدى التنظيم الإداري والتشعب الهيكلي الذي يعزز من فعالية أداء المهام وتقديم الخدمات العمومية للمواطنين، يتسم هذا الهيكل بالشمول والتخصص، حيث يُظهر وجود مصالح متنوعة تغطي مختلف المجالات الحيوية مثل المالية، الأشغال، البيئة، التخطيط، النظافة، الحفظ الصحي، الإعلام والاتصال، وغيرها.

يتضح من هذا التنظيم أن البلدية اعتمدت على تقسيم الوظائف والمصالح حسب التخصصات لضمان التنسيق والتكامل بين مختلف المصالح، كما يُلاحظ وجود هياكل فرعية (مكاتب، فروع، أقسام) تابعة لكل مصلحة، مما يسمح بتوزيع دقيق للمهام، ويضمن سرعة في الأداء ووضوحًا في المسؤوليات.

إضافة إلى ذلك، وجود هيئات استشارية وتنفيذية مثل المجلس الشعبي البلدي ورئيسه، والأمين العام، يعزز من فعالية اتخاذ القرار ويضمن مراقبة ومتابعة جيدة لمختلف الأعمال والبرامج البلدية.

من جهة أخرى، يشير هذا التنظيم إلى احترام مبدأ اللامركزية الإدارية، مع منح صلاحيات واضحة للمصالح التنفيذية، مما يساعد على تحقيق المرونة في التسيير المحلي.

المبحث الثاني: ايرادات بلدية تلمسان

الجدول رقم (10): ايرادات بلدية تلمسان خلال السنوات 2023، 2024، 2024

السنوات	2022		2023		2024	
نوع الضريبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
الرسم العقاري TF	3022829.56	%0.30	12833303.17	1.07%	18681204.38	%1.32
الرسم على المنتجات البترولية TPP	/	/	////////	///////	596419250.75	%42.45
الرسم على النشاط المهني TAP	643048615.08	%6.47	530763842.79	44.06%	ملغى	//////
الرسم على القيمة المضافة TVA	80497391.13	%81.06	86819289.33	%7.21	164229898.25	%11.69
رسم الإقامة	2829796.00	%2.85	10053300.00	%0.83	45271850.00	%3.22
رسوم اخرى، الرسم على الرخص العقارية والصفائح المهنية واللوحات الإشهارية	15344578.00	%1.55	19878884.43	%1.65	20416035.50	%1.45
الضريبة الجزافية الوحيدة IFU	109290732.35	%11.00	12131031.30	%1.01	147873312.23	%10.52
الضريبة على الدخل الإجمالي IRG	34151636.00	%3.44	37298052.50	%3.10	41448640.63	%2.95
الضريبة على الثروة ISF	16500.00	%0.002	7500.00	%0.00	3000.00	%2.13
الرسم على السكن	56225148.00	%5.66	52794410.50	%4.38	51904499.50	%3.69
المنتوجات الأخرى			299400000.00	%24.85	302000000.00	%21.49
رسم رفع القمامة المنزلية TEOM	18166228.00	%1.83	10451862.55	%0.87	9703217.06	%0.69
رسم رفع القمامة المنزلية TEOM/ الرسم العقاري TF	/	/	119109.00	%0.01	0.00	%0.00
الرسم الصحي على اللحوم	5283490.00	%0.53	5163630.00	%0.43	4266810.00	%0.30
الرسم الصحي على اللحوم	0.00	00	0	0	0.00	00
رسم الإقامة ناتج استثنائي آخر	24447030.00	%0.25	16078260.00	%1.33	0.00	0.00
رسوم أخرى، حقوق الأفراح	94500.00	%0.01	73500.00	%0.01	75000.00	%0.00
ناتج استثنائي آخر	725000.00	%0.07	1264555.57	%0.10	1940200.00	%0.13
الضريبة على الأملاك ISP	/	/	////////	////	495000.00	%0.03
المجموع	**993.143.474.12**	**%100**	**1.204.689.811.14**	**%100**	**1.404.282.418.3**	**%100**

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على معطيات البلدية

تتكون ايرادات بلدية تلمسان من 19 ضريبة، بعضها دو مردودية كبيرة كما يتضح من الجدول البياني للفترة الممتدة من سنة 2022 إلى سنة2024، حيث يعتبر الرسم على النشاطات المهنية (TAP) والرسم على القيمة المضافة (TVA)من بين أهم الضرائب من حيث المردودية، حيث سجّلت أرقاماً مرتفعة جداً خلال السنتين الأولى ، إذ بلغ الرسم على النشاطات المهنية في سنة 2022 نحو **643048615.08** ، وفي سنة 2023 بلغ

530,763,842.79دج، في حين سجل الرسم على القيمة المضافة سنة 2024 حوالي **164229898.25دج**، وهو ما يعكس اعتماد البلدية بشكل كبير على هذين الموردين.

في المقابل، هناك ضرائب أخرى بمردودية ضعيفة جداً أو منعدمة مثل الرسم على النفايات المنزلية (TEOM) ورسم الإشهار، حيث لم تسجل أي مداخيل خلال سنة 2024 وهو ما يُظهر إما ضعف تحصيل هذه الضرائب أو عدم تفعيلها من الأساس.

كما نلاحظ بعض الضرائب التي سجّلت استقراراً نسبياً عبر السنوات مثل الرسم على الأملاك المبنية والضريبة على الدخل الإجماليIRG ، مما يعكس انتظام التحصيل فيها، في حين تسجّل ضرائب أخرى تقلبات من سنة إلى أخرى كالرسم على الخدمات المقدّمة من طرف الجماعة المحلية.

يُظهر الجدول تبايناً كبيراً في مداخيل الضرائب، مما يُبرز الحاجة إلى إعادة تقييم الأداء الجبائي المحلي وتحسين آليات التحصيل، خاصة في الضرائب الضعيفة أو غير المستغلة.

تعكس بيانات ايرادات سنوات 2022–2024 لبلدية تلمسان:

تحسنًا كمّيًا تدريجيًا في إجمالي الموارد، **لكنه** غير ناتج عن نجاعة محلية بقدر ما هو مدفوع بتحويلات الدولة، غير أن النظام الجبائي المحلي لا يزال يتسم بـ الضعف في التنوع وضعف استغلال القاعدة الجبائية الحقيقية للبلدية، كما ان هناك هناك فرص جبائية مهدورة، خصوصًا في الرسوم المرتبطة بالخدمات، مما يتطلب إصلاحات في التحصيل، الرقمنة، والمراقبة.

جدول رقم (11): مقارنة ايرادات بلدية تلمسان خلال السنوات 2023-2024

السنوات	2022 (1)	2023 (2)	2024(3)
المبلغ	993.143.474.12	1.204.689.811.14	1.404.282.418.3

الشكل رقم (7): تطور ايرادات بلدية تلمسان خلال السنوات 2022، 2023و 2024 .

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معطيات بلدية تلمسان

يمثل الشكل أعلاه تطور إيرادات الجباية المحلية بولاية تلمسان خلال السنوات 2022، 2023، و2024،

فقد بلغت الإيرادات الجبائية سنة 2022حوالي **993.143.474.12**مليون دج، ثم ارتفعت إلى **1.204.689.811.14** مليون دج في سنة 2023، حيث شكّلت الضريبة على النشاط المهني والرسم العقاري أهم مصادر الدخل المحلي، إلا أن هذا الارتفاع لم يرقَ إلى حجم الإمكانيات الحقيقية، نتيجة ضعف التنسيق المؤسساتي، ونقص الاعتماد على البيانات الدقيقة في التحصيل.

وفي سنة 2024، سجّلت الإيرادات قفزة إلى حوالي **1.404.282.418.3** مليون دج، وهو تطور ملحوظ بنسبة تفوق 16%، مدفوع بتحسن نسبي في بعض الرسوم كالرسم على القيمة المضافة والرسم على العمليات العقارية. غير أن العديد من الضرائب الأخرى بقيت بنسب شبه جامدة، ما يدل على محدودية التنوع في الوعاء الجبائي المحلي، واستمرار المشكلات البنيوية كضعف الرقمنة، ونقص التحفيز الإداري.

جدول رقم (12): توقعات ايرادات بلدية تلمسان لسنة 2025

الترتيب	طبيعة الضرائب والرسوم	المبلغ	النسبة
1	الرسم على المنتجات البترولية TPP	607279570.00	55.34
2	الرسم المحلي للتضامن على المحروقاتT.L.S	00	00.0
3	الرسم العقاري ورسم التطهيرTF/TA)	17433345.81	1.59
4	الرسم على القيمة المضافة TVA	177961075.55	16.22
5	الضريبة الجزافية الوحيدة IFU	170156285.95	15.51
6	الضريبة على الدخل الإجمالي IRG	43598511.95	3.97
7	رسم السكن	29618503.01	2.70
8	رسم الإقامة	51327991.50	4.68
9	**اجمالي توقعات الإيرادات الجبائية**	**1097375283.76**	**%100**

أما سنة 2025 (حسب معطيات مبدئية أو إسقاطات محتملة من مديرية الضرائب)، فقد شهدت تراجعًا واضحًا في الإيرادات، ويرجع هذا التراجع أساسًا إلى انخفاض مداخيل بعض الضرائب الأساسية، إضافة إلى غياب الرسوم النوعية TAP وتراجع ISP، ما يعكس هشاشة المنظومة الجبائية في غياب إصلاح شامل.

ما يمكن استنتاجه أن تطور الإيرادات المحلية بولاية تلمسان لا يزال غير مستقر، وهو ما يستدعي مراجعة عميقة للسياسات الجبائية المحلية من خلال:توسيع وتحديث الوعاء الجبائي، تسريع رقمنة المعطيات والربط بين المصالح، تفعيل مبدأ اللامركزية وتحفيز البلديات على تحسين الأداء الجبائي، تحقيق العدالة الجبائية وضمان استدامة الموارد.

المبحث الثالث: اسهامات الرقمنة في التحصيل الضريبي والتنمية المحلية

المطلب الأول: عوائق التحصيل

يمكن تلخيص أهم العوائق التي تحول دون تحصيل كل الرسوم و الضرائب لصالح البلديات فيما يلي:

-قلة الوسائل البشرية: قلة أو عدم وجود في بعض الأحياء أعوان المتابعة المكلفين بتحصيل المستحقات.

-قلة أو عدم وجود في بعض الأحيان الوسائل المادية: يمكن ذكر من بينها نقص سيارات الخدمة التي تمكن المكلف بالتحصيل للوصول إلى أماكن الإخضاع و خاصة الأماكن البعيدة.

-معظم العناوين و أسماء الخاضعين للرسم و/أو للضريبة غير كاملة أو خاطئة أو متشابهة في كثير من الأحيان ،مما يؤدي إلى إرجاع الإشعارات بالدفع أو الإنذارات إلى أمناء الخزائن من طرف مصالح البريد.

عدم وجود الدعم المادي والبشري من طرف البلديات وعدم الإشتراك و التعبئة معا لتحصيل مختلف الرسوم والضرائب للبلديات.

-عدم تحيين و عدم مراجعة أسعار الإيجارات لممتلكات البلديات تماشيا مع الظروف الحالية.

كل هذه العوائق يجب رفعها لزيادة محاصيل البلديات من مختلف الرسوم والضرائب التي تعود إلى البلديات كي يتم إحداث تنمية محلية حقيقية وشاملة.

المطلب الثاني: دور الرقمنة في تحسين التحصيل الضريبي

وبفضل الرقمة نلاحظ انه تم خفض من معدلات التهرب الضريبي وتم زيادة من معدلات التحصيل الضريبي كما ساعد في تسهيل عمليات دفع الضريبة، ما ادى الى مساعدة الخاضع على الضريبة من معرفة المعدل الضريبي الخاضع له مع احترامهم لوقته و مساعدة الجماعات المحلية في تحصيله وتفعيل الشفافية

حيث أعلنت وزارة المالية، ممثلة بالمديرية العامة للضرائب، في عام 2013 على موقعها الإلكتروني: "تنهي وزارة المالية إلى علم المكلفين بالضريبة أنه من الآن فصاعدًا يُطلق على نظام المعلومات الجاري إنجازه للمديرية العامة للضرائب اسم (JIBAYA'TIC).

تعد بوابة "جباية "تيك"تجربة جديدة في الإجراءات عن بعد، الهدف منها تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيط القيام بالالتزامات الجبائية للمكلفين بالضريبة من خلال السماح لهم بالتصريح ودفع الضرائب عبر شبكة الإنترنت.

1-التعريف بالنظام الجبائي:

يعتبر مصطلح "جباية تيك "لفظ يدل على كلمة "جباية" في اللغة العربية ويشير مختصر "تيك" إلى مصطلح تكنولوجيا المعلومات.

نظام المعلومات الجبائي بجبايتك (Jibayatic) هو نظام إلكتروني تم تطويره في ظل التطورات السريعة والمستمرة في مجال تكنولوجيا لمعلومات والرقمنة. أصبح من الضروري على الإدارة الجبائية اعتماد استراتيجية جديدة تهدف إلى زيادة رضا المكلفين بالضريبة من خلال نظام معلومات متقدم يقدم خدمات جبائية متميزة وفعالة، ويعزز التفاعل الرقمي بين المكلفين والإدارة الجبائية. يهدف هذا النظام إلى جعل الإدارة أكثر إبداعًا وابتكارًا، بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية الحديثة.

يركز النظام المعلوماتي الجبائي جبايتك على لا مادية كل العمليات الجبائية والآلية لجميع العمليات الجبائية لكافة إجراءات معالجة السندات، بهدف تقديم دعم تقني شامل للإدارة الجبائية لإتمام مهامها وتحقيق أهدافها. كما يسهم في تطوير فرص جديدة لجمع المعلومات الجبائية وتسهيل تداولها.[1]

بهذا، يُعد نظام "جبايتك" من أهم تكنولوجيات الشبكة الحديثة التي تعتمد عليها المراكز الضريبية في رقمنة الإجراءات الجبائية.

2–مزايا النظام:

يشمل هذا النظام المعلوماتي "جبايتك "على مجموعة من المزايا تخص الإدارة والمكلفين بالضريبة، تتمثل في:[2]

أ– فيما يخص الإدارة:

– التشغيل الآلي الكامل لجميع الإجراءات الإدارية بدءًا من استقبال المكلف بالضريبة وصولاً إلى الوعاء والتحصيل وتسيير الملف الجبائي.

– التبادل السريع للمعلومات بين المصالح ومع مختلف المؤسسات من خلال تطوير واجهات متعددة.

– رقمنة عمليات تسيير المادة الضريبية.

– التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة، بما يشمل عمليات الخزينة وتوزيع الرسم على النشاط المهني والحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة.

– رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع منح المحققين إمكانية القيام بعملية مقارنة بين المعلومات الواردة بعد إنشاء العرائض.

[1] الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب، www.mfdgi.gov.dz ، تاريخ الاطلاع 2025/06/09.
[2] الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب، www.mfdgi.gov.dz، تاريخ الاطلاع 2025/06/09.

- الحصول على جداول في الوقت المناسب، تسمح بتقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب وقطاع النشاط.

- تقديم معطيات تلخيصية موثوقة للدراسات الاستشرافية والتحليلية واتخاذ القرارات.

- تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية.

ب- فيما يخص المكلفين بالضريبة:

-إجراء العمليات من المقر الشخصي مع المديرية العامة للضرائب وتجنب التنقل لتقديم التصريحات الجبائية.

- اللجوء إلى الإدارة الجبائية على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع.

-تزويد المكلف بالضريبة بمعلومات محدثة حول رزنامته الجبائية والتزاماته الضريبية.

-الوصول إلى استمارات التصريح المودعة والاطلاع عليها.

- الدفع عبر الإنترنت للضرائب والرسوم.

- الاطلاع على الدين الضريبي الكلي، طلب الشهادات الجبائية.

- تقديم الطعون مثل الطعون الولائية أو طلبات التخفيض المشروط وغيرها.

- طلب الامتيازات الجبائية.

3- الاشتراك في نظام جبايتك:

يقوم المكلف بالضريبة بدأ العملية بزيارة موقع المديرية العامة للضرائب على الرابط التالي:

.https://mfdgi.gov.dz :من هناك، يتم ادراج بياناتهم التعريفية تكون على شكل وثيقة ويتم إرسالها عبر البريد الإلكتروني التاليdid-requetes@rnf.gov.dz

وبعد انقضاء 72 ساعة يستطيع المكلف الدخول الى الموقع ويقوم بطباعة شهادة الترقيم الجبائي يجد فيه NIF الخاص به.

حيث تعد الرقمنة من المواضيع الحديثة التي أثارت اهتمام الحكومات وجعلتها مطلبًا رئيسيًا، لكونها سارعت مختلف الحكومات إلى تبني التحولات الرقمية لزيادة كفاءة وفعالية إداراتها، وعلى رأسها الإدارة الجبائية، فقد مكّنت هذه التحولات الرقمية الإدارة الجبائية من زيادة التحصيل الضريبي من خلال تحسين طرق التحصيل وتوسيع قاعدة الإخضاع الضريبي، وساهمت أيضًا في محاربة كافة أشكال التهرب والغش الضريبي.

خلاصة الفصل:

يمكن القول أن المنظومة الجبائية المحلية في بلدية تلمسان تعاني من عدة إشكاليات تتعلق بضعف التحصيل، محدودية الرقمنة، ونقص التنسيق بين المصالح المعنية، ومع أن هناك خطوات أولية نحو التحسين، إلا أن تحقيق فعالية حقيقية يتطلب إصلاحًا هيكليًا يشمل تحديث الوسائل، تحسين الموارد البشرية، وتوسيع الرقمنة، كما أظهرت البيانات السنوية (2023–2025) تباينًا في مستويات الأداء، ما يبرز أهمية إجراء تقييم دوري للسياسات الجبائية المتبعة محليًا.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

إن تمويل الجماعات المحلية مرتكز على الجباية المحلية، حيث تلعب هاته الأخيرة دورًا حاسمًا في ضمان تقديم الخدمات العمومية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي، غير أن واقع النظام الجبائي المحلي في الجزائر لا يزال يواجه تحديات بنيوية ووظيفية، بالرغم من المبادرات الإصلاحية المتتالية التي لم تُحقق بعد أهدافها كاملة، فالمنظومة الجبائية المحلية تعاني من ضعف في التحصيل، وتضارب في الصلاحيات، وتوزيع غير عادل للموارد، مما يؤثر سلبًا على مردودية الجباية وقدرة الجماعات المحلية على الاستقلال المالي والوفاء بالتزاماتها التنموية.

وقد حاولنا في هذه الدراسة معالجة الإشكالية الجوهرية التالية :**هل من الضروري إصلاح المنظومة الجبائية المحلية في الجزائر؟**، وقد تم ذلك من خلال طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية المرتبطة بمكونات النظام الجبائي، مشاكله، وأهداف إصلاحه، بالإضافة إلى اختبار فرضيتين رئيسيتين.

- **مكونات النظام الجبائي المحلي**، يتكون النظام الجبائي المحلي من عدة ضرائب ورسوم تختلف من حيث مصادرها وطبيعتها ومردوديتها، غير أن أغلبها يتسم بضعف العائد المالي وعدم التناسب مع حاجيات الجماعات المحلية.
- **المشاكل التي يعاني منها النظام الجبائي المحلي**، فقد أظهرت الدراسة وجود عدة مشكلات تعيق نجاعة النظام الجبائي المحلي، أهمها ضعف آليات التحصيل، وتداخل الصلاحيات بين مختلف الجهات، إضافة إلى غياب قاعدة بيانات محينة وموثوقة، وضعف التنسيق بين السلطات المحلية والمركزية، إضافة إلى الضعف التنظيمي والتقني للإدارات المحلية المكلفة بالجباية
- **الأهداف التي يصبو لها إصلاح النظام الجبائي المحلي**، يرمي الإصلاح الجبائي المحلي إلى تحقيق جملة من الأهداف، على رأسها: تعزيز استقلالية الجماعات المحلية، تحسين مردودية الجباية، تحقيق العدالة في التوزيع،

ضمان تمويل مستدام للخدمات العمومية، وخلق بيئة تشريعية وتنظيمية ملائمة لتفعيل الجباية كأداة تنموية فعالة.

إختبار الفرضيات:

إختبار الفرضية الأولى: أُثبتت **الفرضية الأولى** التي مفادها أن إصلاح المنظومة الجبائية المحلية ضرورة لتعزيز استقلالية الجماعات، حيث تبيّن أن غياب هذا الإصلاح يكرّس التبعية للمركز، ويحد من حرية التصرف في الموارد.

اختبار الفرضية الثانية: والتي تفترض أن تخفيف العبء الجبائي شرط لتفعيل الجباية المحلية في تحقيق التنمية، فقد بينت الدراسة أن هذا التخفيض يجب أن يتم بشكل مدروس لا يؤثر على الموارد، بل يعتمد على توسيع القاعدة الجبائية، وتحسين التحصيل، وتحقيق المساواة الجبائية بين المكلفين.

وعليه يمكن القول بأن **إصلاح النظام الجبائي المحلي لم يعد خيارًا، بل ضرورة حتمية** تفرضها تحديات المرحلة، وسعي الدولة نحو لامركزية حقيقية، فتطوير المنظومة الجبائية من شأنه أن يرفع من نجاعة الأداء المالي المحلي، ويمنح الجماعات الترابية الوسائل الضرورية لتجسيد برامج التنمية، وتعزيز الثقة بين المواطن والإدارة.

التوصيات:

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من **التوصيات** العملية التالية:

- ضرورة إعادة هيكلة الإطار القانوني والتنظيمي للجباية المحلية، بما يوضح الصلاحيات ويدعم اللامركزية المالية.

- تعزيز قدرات المصالح الجبائية المحلية من خلال التكوين، وتوظيف الموارد البشرية المؤهلة، واستعمال التكنولوجيا في التسيير والتحصيل.
- تحسين قاعدة البيانات الجبائية عن طريق الرقمنة والتحديث المستمر، لضمان الشفافية والفعالية.
- مراجعة توزيع الموارد الجبائية بين الجماعات الإقليمية لتحقيق التوازن بين المناطق وضمان العدالة التنموية.
- إشراك الجماعات المحلية في تحديد بعض الضرائب والرسوم بما يتناسب مع خصوصياتها المحلية.
- وضع آلية تقييم دورية لأداء النظام الجبائي المحلي ومدى مساهمته في تحقيق الأهداف المسطرة.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المجلات:

1. أيت قاسي عزو رضوان، إصلاحات النظام الجبائي ومدى مساهمته في تمويل التنمية المحلية: دراسة حالة الرسم على النشاط المهني، مجلة الدراسات الإقتصادية المعمقة، رقم08 ،جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر،2018.
2. اسمعيل بوغازي، لمين تغليسية، ترسيد الجباية المحلية لتحقيق تنمية محلية شاملة، مجلة دراسات جبائية ، المجلد 2، العدد1، 2013.
3. د. بن ميرة عبد القادر، ''دور الجباية المحلية في تمويل الجماعات المحلية وتطوير البنية التحتية''، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 23، 2021.
4. بوعكاز يوسف، و آخرون، مدى تأثير التشريعات الجبائية على جودة الممارسات الجبائية في البيئة الجزائرية، دراسة ميدانية لولاية ورقلة، مجلة الدراسات الإقتصادية الكمية، المجلد 11، العدد01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2025.
5. بن بوزيان مُحَّد، سنوسي قويدر، دور الجباية في التنمية المحلية –دراسة ميدانية لولاية تلمسان، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد6، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016.
6. نعيجة فهيم، الصادق الاسود، النظام الميزانياتي الجماعات المحلية في الجزائر، مجلة ابحاث اقتصادية، المجلد 14، العدد02 ,الجزائر، 2020/06/06.
7. ريمة مقيمي. تنظيم الجباية المحلية في التشريع الجزائري. مجلة العلوم القانونية والسياسية .المجلد 13، العدد 01، 2022.

8. حفصة جعفري ،مُحَّد المهدي بن السيحمو الجباية المحلية وإشكالية تعزيز مالية الجماعات الإقليمية بالجزائر ،المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية ،المجلد ،05العدد .02، 2021.

9. د. خروبي هني، د. قندز بن توتة، تعزيز منازعات الوعاء الضريبي في إطار إصلاح وعصرنة المنظومة الجبائية في الجزائر، المجلة العصرية للدراسات القانونية، المجلد 1، العدد 1، الجزائر، 2023.

10. خير الدين خوجة، حرية الجماعات الاقليمية في مادة النفقات والايرادات في القانون الجزائري ، لمجلة الاكاديمية للبحث القانوني، المجلد ،17العدد 01 ، 2018.

11. عيدة أنور، صيد مريم، الإصلاحات الجبائية في الجزائر وأثرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفتر(2020-2002) ،مجلة المنهل الإقتصادي، المجلد07، العدد01، الجزائر، 2024.

12. عبدو شافعي، سمير سلطاني، دور الإصلاحات الضريبية في تحسين الأداء الضريبي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر – دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد 06، العدد01، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي، الجزائر، 2021.

13. فضيلة خير، إصلاح الإدارة الضريبية وانعكاسها على التحصيل الضريبي في الجزائر – مركز الضرائب لرويبة نموذجًا، المجلة الدولية للأداء الإقتصادي، المجلد 05، العدد 02، جامعة بومرداس، الجزائر، 2022.

14. مختار عبد الهادي، جلول ياسين بن الحاج، النظام الضريبي الجزائري بين آفاق الإصلاح وعراقيل التحصيل (2018-1992)، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، المجلد 06، العدد 01، تيارت، الجزائر، 2022.

15. فراري مُحَّد، آفاق اصلاح النظام القانوني للجباية المحلية في الجزائر- نحو اصدار قانون للجباية المحلية، مجلة الدراسات القانونية المقارنة المجلد07، العدد .01 ، 2012.

16. حسين شيحي، عتيق لعلي، سياسات إصلاح النظام الجبائي – دراسة حالة الجزائر، مجلة المنهل الإقتصادي، المجلد05، العدد 01، ورقلة، الجزائر، 2022.

17. جازية أمير، عاشور يوسفي، المنظومة الجبائية في الجزائر: المشاكل وضرورة الإصلاح، مجلة دراسات جبائية، المجلد 070، العدد 02، المدية، 2019.

18. خذيري صبرينة، جنينة عمر، الرقابة الجبائية بين هدفي مكافحة التهرب الجبائي وتنمية الإيرادات الجبائية، مجلة العلوم الإقتصادية والتسير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد2، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2019.

19. ديدوش مُحَّد أمين، بوضياف مليكة، قراءة للإيرادات الجبائية العائدة للجماعات المحلية المتضمنة بالتشريع الجبائي الجزائري لسنة 2022- عرض وتحليل- المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 7، العدد1، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2022.

20. ديدوش مُحَّد أمين، بوضياف مليكة، قراءة للإيرادات الجبائية العائدة للجماعات المحلية المتضمنة بالتشريع الجبائي الجزائري لسنة 2022- عرض وتحليل- المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 7، العدد1، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2022.

21. ملال مُحَّد، أهمية إصلاح الجباية المحلية كخيار إستراتيجي لتحقيق متطلبات التنمية المحلية في الجزائر، دراسة حالة بلدية تيسمسيلت للفترة (20182021)، مجلة دراسات جبائية، المجلد 12-02، العدد 23، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 2024.

22. مبارك لسلوس، وآخرون، التحفيزات الجبائية وإشكالية تمويل الجماعات المحلية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، المجلد 1، العدد1، جامعة البليدة ، الجزائر، 2012

23. مختار عبد الهادي، جلول ياسين بن الحاج، النظام الضريبي الجزائري بين آفاق الإصلاح وعراقيل التحصيل(1992-2018) ، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، المجلد 06، العدد 01، تيارت، الجزائر، 2022

24. مُحَّد طيفور أمينة، تحديات الإصلاح الجبائي بين تحقيق العدالة الجبائية والتحصيل الجبائي في الجزائر للفترة 2012-2022، مجلة الإقتصاد و المالية، المجلد10، العدد02، جامعة غليزان، الجزائر، 2024.

25. وليد عابي وآخرون، الإصلاحات الجبائية في الجزائر ودورها في تمويل الموازنة العامة للفترة 1993 – 2017 ، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية، المجلد 04، العدد 02، الجزائر، 2019

26. يحياوي مُحَّد، تقسيمات الموارد الجبائية العائدة للجماعات المحلية بالجزائر، مجلة القانون العقاري، المجلد 6، العدد1، جامعة البليدة، الجزائر، 2019.

27. يوسف بوعكاز، و آخرون، الرقمنة الجبائية كتوجه للمساهمة في تحسين جودة التصريحات الجبائية في الجزائر-بوابتي جبايتك- ومساهمتك كنموذج، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2024.

القوانين و المراسيم:

1. -قانون المالية 2023.
2. -قانون المالية 2024.
3. -قانون المالية 2025.
4. -وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2021.
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1981.

المواقع الإلكتروني:

1- https://taxunfiltered.com/2021/02/24/insights-into-the-tax-systems-of-scandinavian-countries/?utm_source=chatgpt.com

2- https://www.mohamah.net/law/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%88%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A-%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D8%B9-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A8%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD

3- وزارة المالية . قانون الاجراءات الجبائية 2024 ، ج 02: اجراءات مراقبة الضريبة ، ب 01: حق الادارة في الرقابة، ف 01: مراقبة التصريحات ، المادة 19.

الملاحق

الملحق رقم (1): تحصيلات الموارد الجبائية لبلدية تلمسان سنة 2022

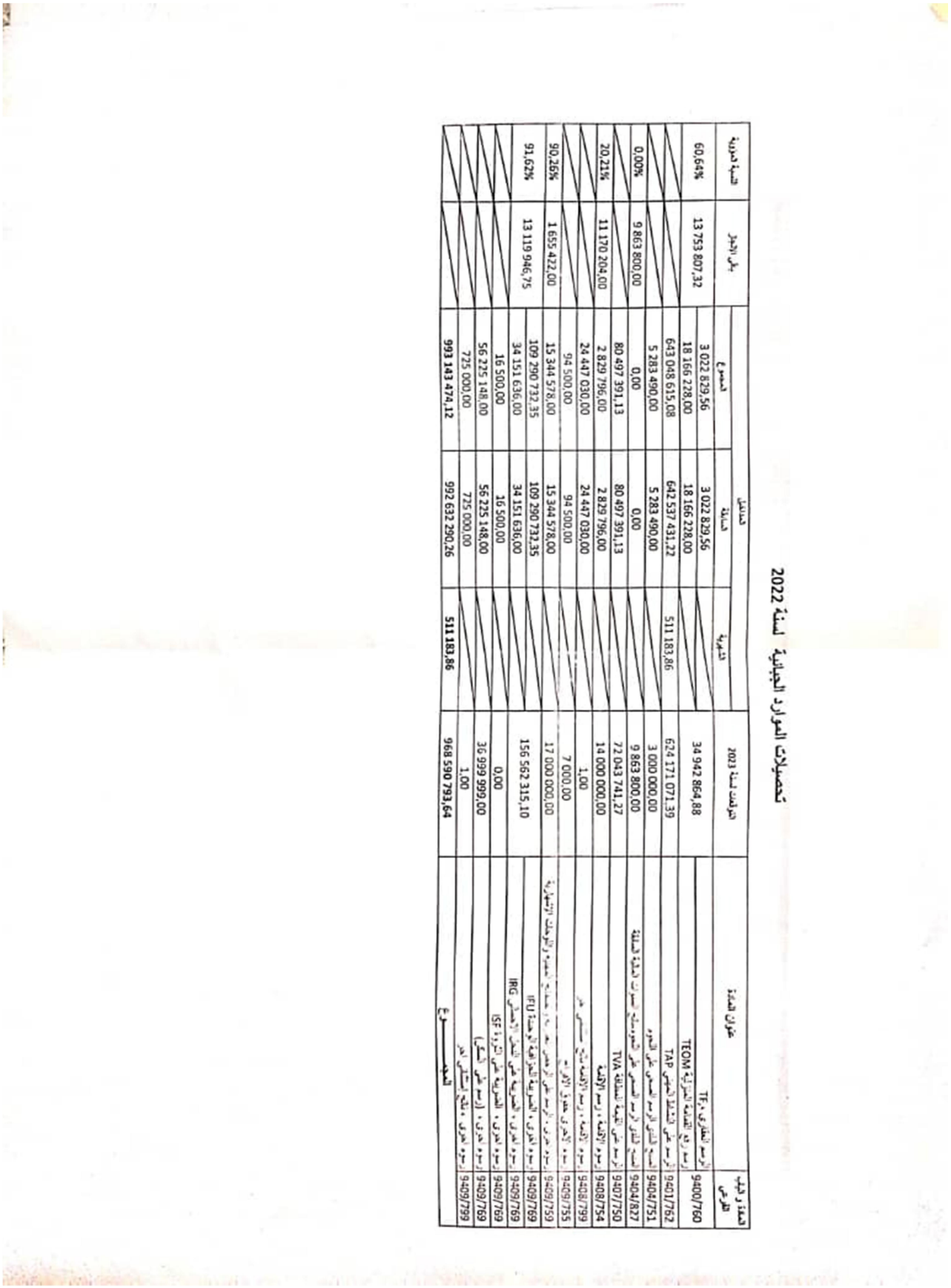

تحصيلات الموارد الجبائية لسنة 2022

الصفحة و الباب الفرعي	عنوان الصفحة	التوقعات لسنة 2023	المداخيل			بقي الانجاز	النسبة المئوية
			الشهرية	السابقة	المجموع		
9400/760	الرسم التطوري TF	34 942 864,88		3 022 829,56	3 022 829,56	13 753 807,32	60,64%
9401/762	رسم رفع القمامة المنزلية TEOM			18 166 228,00	18 166 228,00		
9404/751	الرسم على النشاط المهني TAP	624 171 071,39	511 183,86	642 537 431,22	643 048 615,08		
9404/827	الضريبة الوحيدة الجزافية IFU	3 000 000,00		5 283 490,00	5 283 490,00		
9407/750	الرسم على القيمة المضافة TVA	9 863 800,00		0,00	0,00	9 863 800,00	0,00%
9408/754	رسوم الأفنية	72 043 741,27		80 497 391,13	80 497 391,13		
9408/799	رسوم الأفنية ، رسم الأفنية	14 000 000,00		2 829 796,00	2 829 796,00	11 170 204,00	20,21%
9409/755	رسوم الأفنية ، رسم الأفنية متنقل	1,00		24 447 030,00	24 447 030,00		
9409/759	رسوم أخرى مقابل الأرباح	7 000,00		94 500,00	94 500,00		
9409/769	رسوم أخرى ، الضريبة الجزافية الوحيدة IFU	17 000 000,00		15 344 578,00	15 344 578,00	1 655 422,00	90,26%
9409/769	رسوم أخرى ، الضريبة على الدخل الإجمالي IRG	156 562 315,10		109 290 732,35	109 290 732,35	13 119 946,75	91,62%
9409/769	رسوم أخرى ، الضريبة على الدخل الإجمالي IRG			34 151 636,00	34 151 636,00		
9409/769	رسوم أخرى ، الضريبة على الثروة ISF	0,00		16 500,00	16 500,00		
9409/769	رسوم أخرى ، (رسم على النشاط)	36 999 999,00		56 225 148,00	56 225 148,00		
9409/799	رسوم أخرى ، نقل بالسكك الحديد	1,00		725 000,00	725 000,00		
	المجمـــــــوع	968 590 793,64	511 183,86	992 632 290,26	993 143 474,12		

الملحق رقم (2): تحصيلات الموارد الجبائية لبلدية تلمسان سنة 2023

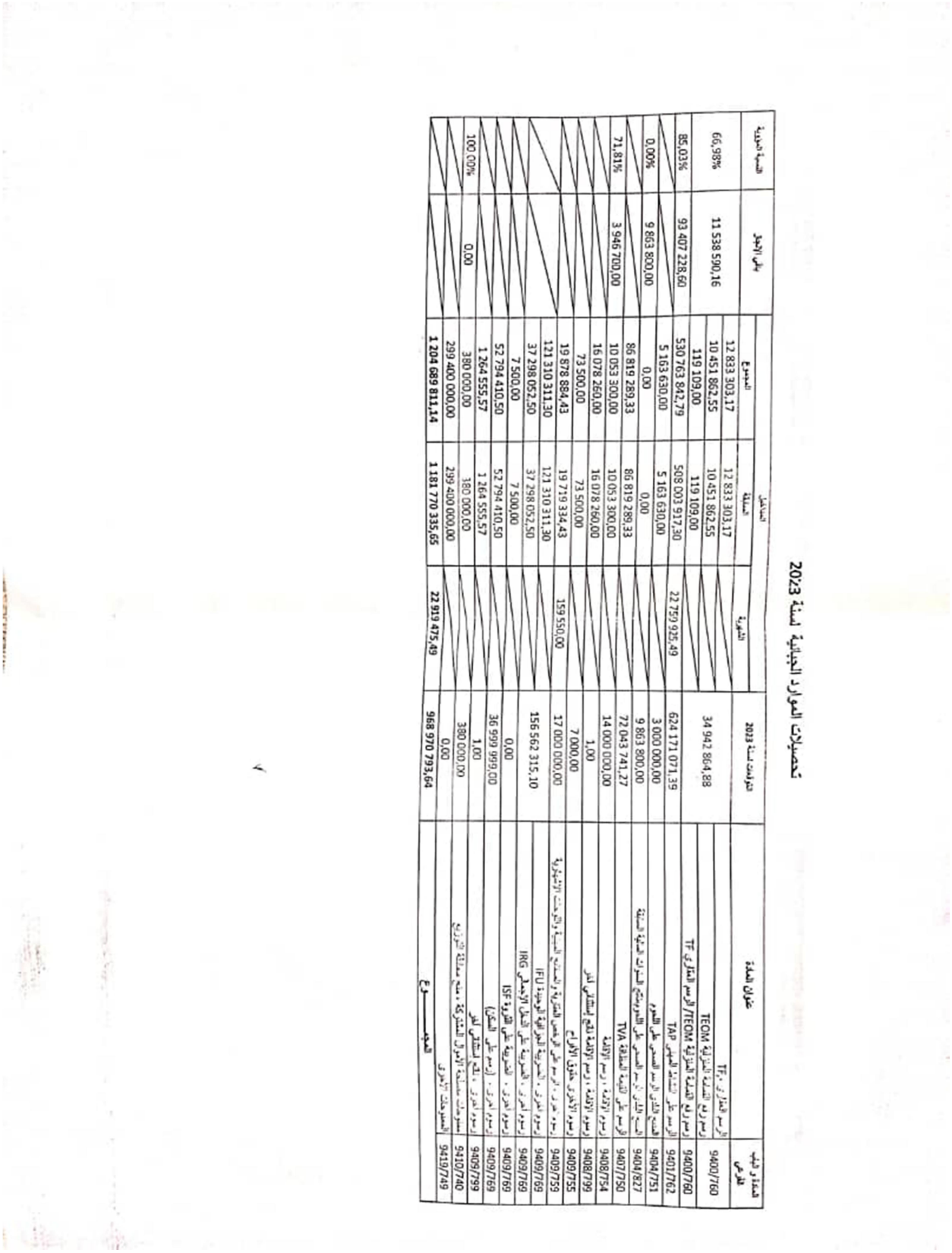

تحصيلات الموارد الجبائية لسنة 2023

الفصل والمادة	عنوان المادة	تقديرات سنة 2023	المداخيل			على الأحداث	النسبة المئوية
فرعي			الثنوية	الفعلية	المجموع		
9400/760	الرسم العقاري TF	34 942 864,88		12 833 303,17	12 833 303,17	11 538 590,16	66,98%
	رسم رفع القمامة المنزلية TEOM			10 451 862,55	10 451 862,55		
9400/760	رسم رفع القمامة المنزلية TEOM/الرسم العقاري TF	624 171 071,39	119 109,00	119 109,00	119 109,00	93 407 228,60	85,03%
9401/762	الرسم على النشاط المهني TAP	3 000 000,00	22 759 925,49	508 003 917,30	530 763 842,79		
9404/751	الضريبة الوحيدة الإجمالية على الدخل	9 863 800,00		5 163 630,00	5 163 630,00	9 863 800,00	0,00%
9404/827	الضريبة الوحيدة الإجمالية على الدخل الإيجاري	72 043 741,27		0,00	0,00		
9407/750	الرسم على القيمة المضافة TVA	14 000 000,00		86 819 289,33	86 819 289,33	3 946 700,00	71,81%
9408/754	رسوم الإقامة ، رسم الإقامة	1,00		10 053 300,00	10 053 300,00		
9408/799	رسوم الإقامة ، رسم الإقامة لفائدة الغير	7 000,00		16 078 260,00	16 078 260,00		
9409/755	رسوم الأخرى حقوق الأفراح	17 000 000,00	159 550,00	19 719 334,43	73 500,00		
9409/759	رسوم عبور، الرسم على قرض على المقبرة والضريبة الجزافية الوحيدة الإجمالية			121 310 311,30	19 878 884,43		
9409/769	رسوم أخرى ، الضريبة الجزافية الوحيدة IFU	156 562 315,10		37 298 052,50	121 310 311,30		
9409/769	رسوم أخرى ، الضريبة على الدخل الإجمالي IRG			7 500,00	37 298 052,50		
9409/769	رسوم أخرى ، الضريبة على القيمة ISF	0,00		52 794 410,50	7 500,00		
9409/769	رسوم أخرى ، إرسم على المكرى	36 999 999,00		1 264 555,57	52 794 410,50		
9409/799	رسوم أخرى ، بقع استثنائي لغير	1,00		380 000,00	1 264 555,57		
9410/740	مستوردات سلعة الأموال المشتركة ، منتج معدلة الضريبة	380 000,00		299 400 000,00	380 000,00	0,00	100,00%
9419/749	المسترجات الأخرى	0,00			299 400 000,00	299 400 000,00	
	المجمـــــوع	968 970 793,64	22 919 475,49	1 181 770 335,65	1 204 689 811,14		

الملحق رقم (3): تحصيلات الموارد الجبائية لبلدية تلمسان سنة 2024

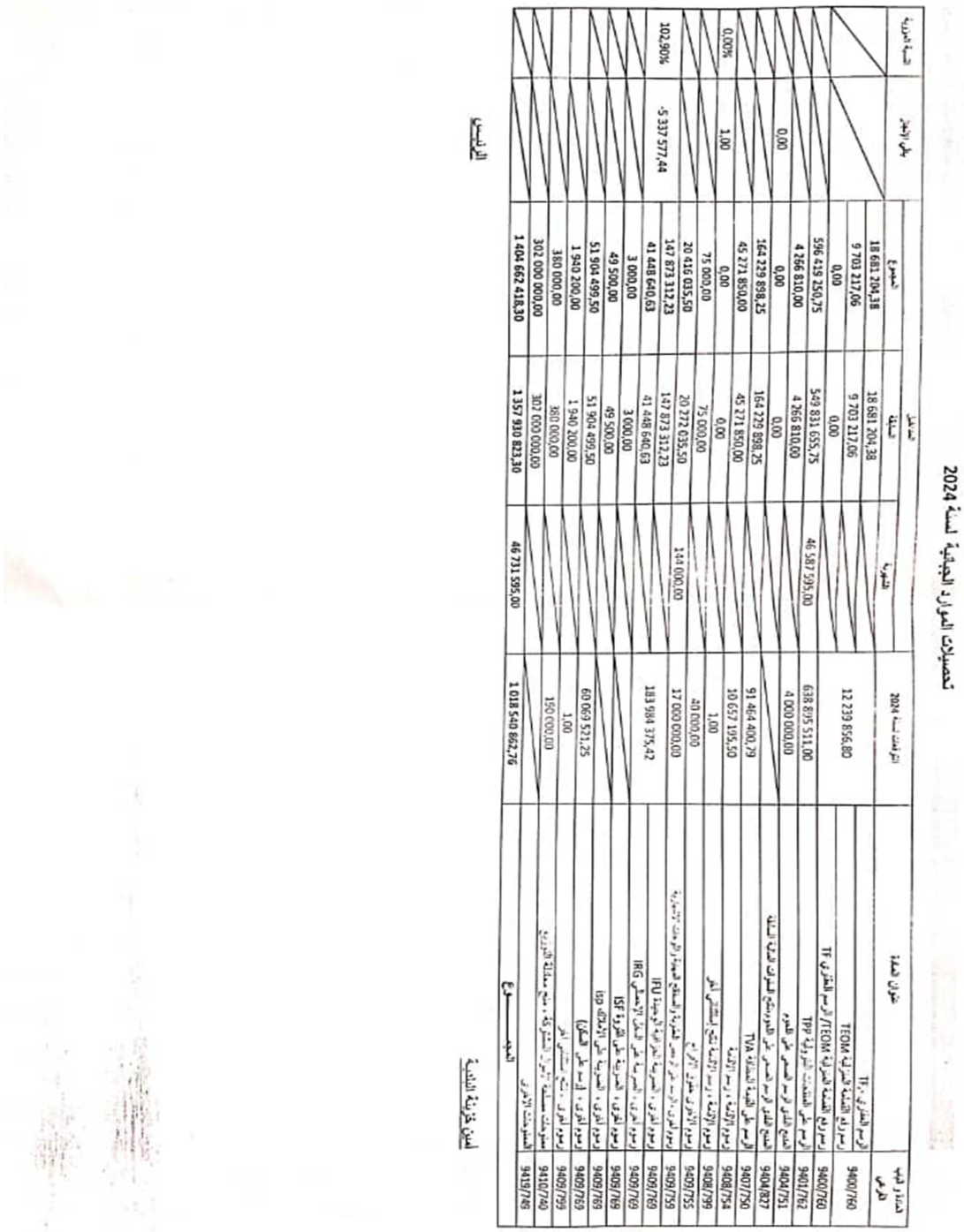

تحصيلات الموارد الجبائية لسنة 2024

الحساب المالي	عنوان الحساب	التوقعات لسنة 2024	المحصل			بقي الإنجاز	نسبة التحقيق
			الفترة	سابقة	المجموع		
9400/760	الرسم العقاري TF	12 239 856,80	46 587 595,00	18 681 204,38	18 681 204,38	-5 337 577,44	102,90%
	الرسم وراء الكنسة المنزلية TEOM			9 703 217,06	9 703 217,06		
9400/760	إسترجاع الكنسة المنزلية TEOM/الرسم العقاري TF			0,00	0,00		
9401/762	الرسم على المنعشات المنزلية TPP	638 875 511,00		549 831 035,75	596 419 250,75	1,00	0,00%
9404/751	المنتج الخاص الرسم الخصبي على الموروثات الغير المبنية	4 000 000,00		4 266 810,00	4 266 810,00	0,00	
9404/827	الرسم على القيمة المضافة TVA	91 464 400,79		164 229 898,25	164 229 898,25		
9407/750	إسترجاع الأرباح ، رسم الأتعاب	10 657 195,50		45 271 850,00	45 271 850,00	1,00	
9408/754	إسترجاع الأرباح ، رسم الأتعاب تنتج إستثنائي أخر	1,00		0,00	0,00		0,00%
9408/799	إسترجاع الأخرى مختلف الأرباح	40 000,00		75 000,00	75 000,00		
9409/755	إسترجاع الأخرى الرسم على القيمة المضافة والرسوم المماثلة	17 000 000,00	144 000,00	20 372 035,50	20 416 035,50		
9409/759	إسترجاع أخرى ، الضريبة على القيمة المضافة والرسوم المماثلة IFU	183 984 375,42		147 873 312,23	147 873 312,23		102,90%
9409/769	إسترجاع أخرى ، الضريبة على الدخل الإجمالي IRG			41 448 640,63	41 448 640,63	-5 337 577,44	
9409/769	إسترجاع أخرى ، الضريبة على القيمة IBS			3 000,00	3 000,00		
9409/769	إسترجاع أخرى ، الضريبة على الأرباك ISF			49 500,00	49 500,00		
9409/769	إسترجاع أخرى ، الضريبة على الأرباك IRG			51 904 499,50	51 904 499,50		
9409/769	إسترجاع أخرى ، إيجار على المقاول	60 069 521,25		1 940 200,00	1 940 200,00		
9409/799	إسترجاع أخرى ، منتج إستثنائي أخر	1,00		380 000,00	380 000,00		
9410/740	إسترجاع مصلحة تجوال المشرفة ، منتج معدلة التوزيع	150 000,00		302 000 000,00	302 000 000,00		
9419/785	المديونيات الأخرى						
	المجمـــــوع	1 018 540 862,76	46 731 595,00	1 357 930 823,30	1 404 662 418,30		

المرئيس

أمين خزينة البلدية

الملحق رقم (4): توقعات الإيرادات الجبائية لبلدية تلمسان لسنة 2025

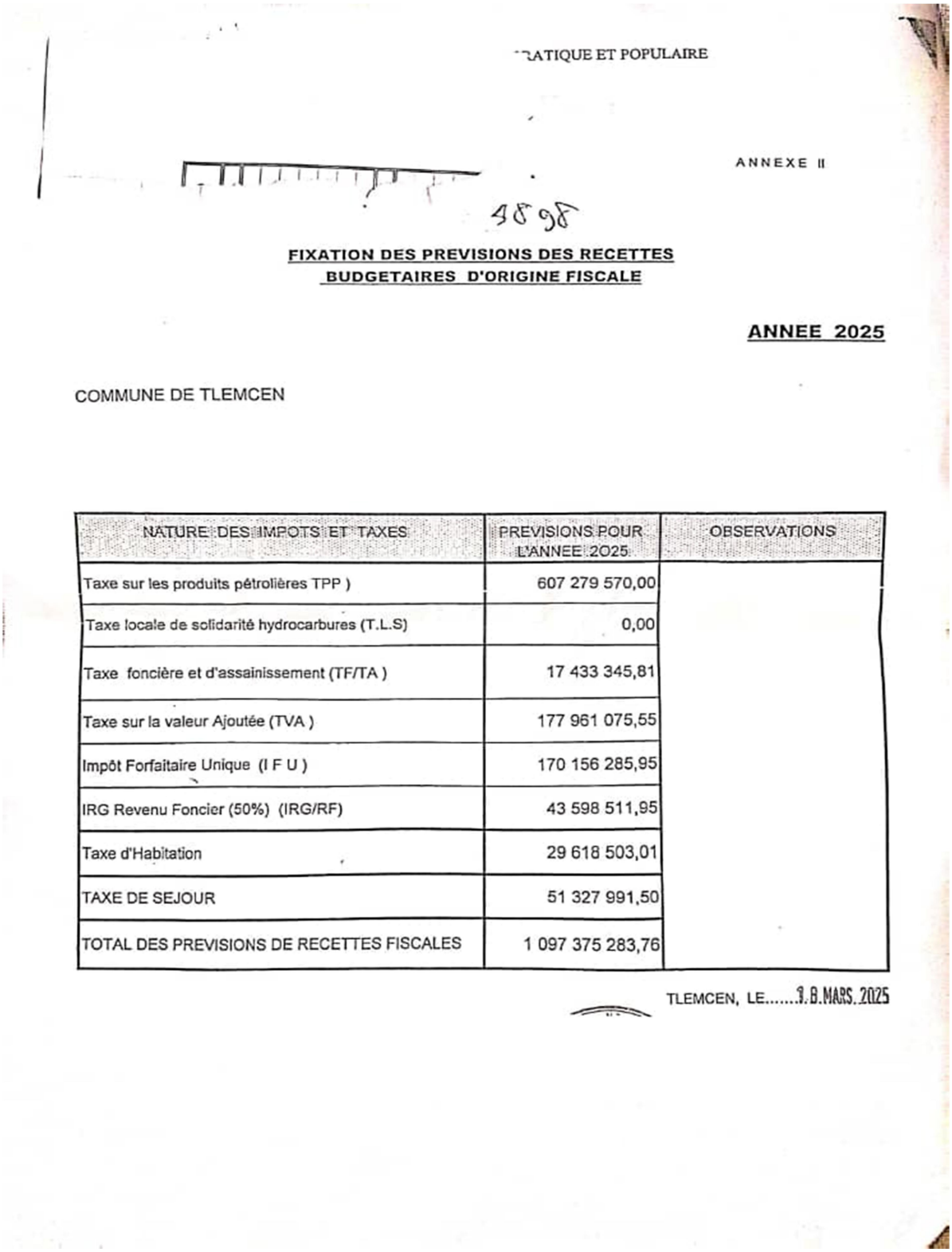

...RATIQUE ET POPULAIRE

ANNEXE II

4898

FIXATION DES PREVISIONS DES RECETTES BUDGETAIRES D'ORIGINE FISCALE

ANNEE 2025

COMMUNE DE TLEMCEN

NATURE DES IMPOTS ET TAXES	PREVISIONS POUR L'ANNEE 2025	OBSERVATIONS
Taxe sur les produits pétrolières TPP)	607 279 570,00	
Taxe locale de solidarité hydrocarbures (T.L.S)	0,00	
Taxe foncière et d'assainissement (TF/TA)	17 433 345,81	
Taxe sur la valeur Ajoutée (TVA)	177 961 075,55	
Impôt Forfaitaire Unique (I F U)	170 156 285,95	
IRG Revenu Foncier (50%) (IRG/RF)	43 598 511,95	
Taxe d'Habitation	29 618 503,01	
TAXE DE SEJOUR	51 327 991,50	
TOTAL DES PREVISIONS DE RECETTES FISCALES	1 097 375 283,76	

TLEMCEN, LE.....18 MARS 2025